

Distr.: General  
4 December 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١  
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٥	.....	أولا - مقدمة
٦	.....	ثانيا - أداء الولاية
٦	.....	ألف - نظرة عامة
٦	.....	باء - تنفيذ الميزانية
١١	.....	جيم - مبادرات الدعم التي اضطلعت بها البعثة
١٣	.....	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٤	.....	هاء - إقامة الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٤	.....	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

010213 250113 12-62664 (A)



٨٨	.....	ثالثاً - أداء الموارد
٨٨	.....	ألف - الموارد المالية
٨٩	.....	باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات
٩٠	.....	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٩١	.....	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
٩١	.....	هاء - نفقات المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي
٩٢	.....	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٩٢	.....	رابعاً - تحليل الفروق
٩٩	.....	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

جرى ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المصنّفة حسب عناصر هي القطاع الأمني، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم.

وخلال فترة أداء الميزانية، كانت البعثة تركّز على تحضير وإجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك انتخابات دورة التصفية وتنصيب الرئيس. وواصلت البعثة أيضاً تقديم دعمها إلى حكومة ليبيريا في ما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على إصلاح القطاع الأمني واستمرار تنمية المؤسسات الأمنية، وواصلت جهودها الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية في قطاع سيادة القانون.

ومن مجموع الموارد المعتمدة للبعثة، البالغة ما إجماليه ٩٣٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولاراً، بلغت النفقات ٢٠٠ ٩١٧ ٥٢٢ دولار، مما أسفر عن رصيد حر قدره ٧٣٠ ٧٤٢ ٢ دولاراً، يمثل معدلاً لتنفيذ الميزانية قدره ٩٩,٥ في المائة (بلغ معدل تنفيذ الميزانية ٩٧,٧ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١). والانخفاض العام في الاحتياجات ناجم عن التكاليف التشغيلية التي تتعلق أساساً بالنقل الجوي، نظراً إلى الاستعاضة عن طائرة الشحن ذات السعة الكبيرة التي كانت تستخدمها البعثة بطائرة ذات سعة أقل، وإنهاء عقد إحدى الطائرات العمودية التجارية.

والانخفاض العام في الاحتياجات تقابله جزئياً احتياجات إضافية تتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وهي ناجمة عن زيادة تكلفة السفر لأغراض التناوب بالنظر إلى زيادة استخدام الرحلات التجارية المستأجرة عوضاً عن الاستخدام المقرر سابقاً للأصول الجوية والأفراد المدنيين للأمم المتحدة، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي عما هو مدرج في الميزانية في ما يتعلق بالموظفين الدوليين.

### أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢).

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٣٥ ٩٦٥,٥	٢٣٧ ٩٣١,٦	(١ ٩٦٦,١)	(٠,٨)
الأفراد المدنيون	١٢٠ ٣٥٦,٠	١٢٥ ٠٦٥,٤	(٤ ٧٠٩,٤)	(٣,٩)

الفرق				الغففة	
	النسبة المئوية	المبلغ	النفقات		المخصصات
	٥,٥	٩ ٣١٨,٢	١٥٩ ٩٢٠,٢	١٦٩ ٢٣٨,٤	التكاليف التشغيلية
	٠,٥	٢ ٦٤٢,٧	٥٢٢ ٩١٧,٢	٥٢٥ ٥٥٩,٩	إجمالي الاحتياجات
	٦,٥	٨٠٥,٧	١١ ٥١٠,٦	١٢ ٣١٦,٣	الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٠,٤	١ ٨٣٧,٠	٥١١ ٤٠٦,٦	٥١٣ ٢٤٣,٦	صافي الاحتياجات
	-	-	٥٢,٨	٥٢,٨	الترعرات العينية (المدرجة في الميزانية)
	٠,٥	٢ ٦٤٢,٧	٥٢٢ ٩٧٠,٠	٥٢٥ ٦١٢,٧	مجموع الاحتياجات

### أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الغففة	الموارد المعتمدة <sup>(أ)</sup>	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) <sup>(ب)</sup>
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٢٩	٣,٠
الوحدات العسكرية	٧ ٨١٩	٧ ٧٧٨	٠,٥
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٥٣	٩,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	٨٤٥	٨٤٤	٠,١
الموظفون الدوليون	٥١٥	٤٧٥	٧,٨
الموظفون الوطنيون	١ ٠٦٢	٩٩٤	٦,٤
متطوعو الأمم المتحدة (الصيانة)	٢٣٧	٢٢٠	٧,٢
متطوعو الأمم المتحدة (المساعدة الانتخابية) <sup>(ج)</sup>	٢٠	٢٠	-
الوظائف المؤقتة <sup>(د)</sup>			
الموظفون الدوليون (الصيانة)	٢	٢	-
الموظفون الدوليون (المساعدة الانتخابية) <sup>(د)</sup>	٤	١	٧٥,٠
الموظفون الوطنيون	١	١	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٢٨	١٢,٥

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى القوام الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) معتمدة لفترة ستة أشهر.

(د) مُولت في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة

اتخاذها.

## أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (A/65/727)، وبلغ إجماليها ٤٠٠ ٨٣٦ ٥٤٠ دولار (صافيها ٤٣٦ ٨٠٠ ٥٢٨ دولار)، بما يشمل مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٤٥٤ ٥٢٨ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٢١ ٥١٦ دولار) للإنفاق على البعثة ومبلغاً إجماليه ٦٠٠ ٣٨١ ١٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣١٥ ١٢ دولار) للدعم الذي ستقدمه البعثة للعملية الانتخابية، ما عدا تبرعات عينية مدرجة في الميزانية بمقدار ٨٠٠ ٥٢ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٣٣ مراقباً عسكرياً و ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١ ٣٧٥ من أفراد الشرطة (٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٣٢ من موظفي السجون)، و ٥٢٧ موظفاً دولياً و ١ ٠٦٣ موظفاً وطنياً (بما يشمل ٦٠ موظفاً وطنياً و ٨ وظائف دولية ووظيفة مؤقتة وطنية واحدة)، و ٢٥٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة (بما يشمل ٢٠ وظيفة للمتطوعين في إطار الدعم المقدم من البعثة إلى العملية الانتخابية).

٢ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٥٣ من تقريرها المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ (A/67/743/Add.9) بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٥١٠ ٠٧٣ ٢٣٠ دولاراً للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ومبلغ ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار لدعم العملية الانتخابية. وبلغ المبلغ الإجمالي الكلي الذي أوصت اللجنة الاستشارية باعتماده ٥٢٢ ٢٢٩ ١٣٠ دولاراً.

٣ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠١/٦٥، مبلغاً إجماليه ٥١٣ ٤٠٤ ٠٣٠ دولاراً (صافيه ١٢٨ ٦٣٠ ٥٠١ دولاراً) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ومبلغاً إجماليه ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ١١٥ ١٢ دولار) للدعم المقدم من البعثة إلى العملية الانتخابية. وقُسم مجموع المبلغ، أي ما إجماليه ٩٣٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولاراً (صافيه ٦٣٠ ٢٤٣ ٥١٣ دولاراً)، إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

## ثانياً - أداء الولاية

### ألف - نظرة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) ومدّدها بموجب قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١).

٥ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في الدفع قدماً بعملية السلام في ليبيريا.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في عدد من الإنجازات بتحقيق ما يتصل بذلك من نواتج رئيسية مبيّنة في الأطر أدناه حسب العناصر التالية: القطاع الأمني؛ وتوطيد السلام؛ وسيادة القانون؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي قياساً إلى ما تقرر من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المحددة في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويُجري تقرير الأداء، بوجه خاص، مقارنة بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أُجريت فعلاً بالنواتج المقررة.

### باء - تنفيذ الميزانية

٨ - خلال فترة أداء الميزانية، كان تركيز البعثة منصباً بشكل رئيسي على تحضير وإقامة الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُجريت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مما يشمل انتخابات دورة التصفية التي نُظمت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتنصيب الرئيس في وقت لاحق. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)، قدمت البعثة الدعم اللوجستي، بخاصة لتيسير الوصول إلى المناطق النائية، ونسّقت المساعدة الانتخابية الدولية، ووفرت الدعم إلى المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية، وبذلت مساعيها الحميدة لتهيئة مناخ مواتٍ لإجراء انتخابات سلمية. وتُعدّ انتخابات عام ٢٠١١ أحداثاً بالغة الأهمية بالنسبة إلى ليبيريا لأنها أول انتخابات تجري بمبادرة وطنية منذ التوصل إلى اتفاق السلام. وكان يُنظر إلى العملية الانتخابية باعتبارها مرحلة رئيسية لتحقيق استدامة السلام واختباراً للقدرة المؤسسية الليبرية على تنظيم وإجراء وضمّان حدث وطني حساس من الناحية السياسية.

٩ - وفي هذا الصدد، شرعت البعثة في تنشيط فريق الاتصال الدولي لليبريا بهدف إعادة تركيز اهتمام الفريق على تنسيق التدخل وتبادل الرسائل على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، انضمت البعثة إلى التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتوسط بين الأطراف وتوفير مراقبين دوليين كتدبير لبناء الثقة. واستُكملت هذه المبادرات الرسمية أيضاً بوساطة وراء الكواليس أجزاها مركز الحوار الإنساني القائم في جنيف. وعلى الصعيد اللوجستي، قدمت البعثة، على النحو المطلوب من لجنة الانتخابات الوطنية، مساعدة محددة الهدف لنقل المواد الانتخابية جواً إلى المناطق النائية. ووفرت البعثة كذلك مظلة أمنية عامة وقدمت الدعم إلى الشرطة الوطنية الليبرية في وضع خططها الأمنية للانتخابات.

١٠ - وعلى صعيد التنسيق مع المانحين، التزمت الحكومة بمبلغ ١٥ مليون دولار في إطار ميزانية الانتخابات المقدّرة بمبلغ ٤٧ مليون دولار، فيما ساعدت البعثة على جمع ٢٣ مليون دولار من أصل ٢٧ مليون دولار جرى التعهد بها في ما يتصل بالأموال التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب تلقي مساهمة في حساب منفصل، قدرها ٥ ملايين دولار تقريباً، من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تأمين ٣ ملايين دولار من تمويل المانحين الدوليين لتعزيز تنقل الشرطة الوطنية الليبرية في إطار توفير الأمن خلال الانتخابات.

١١ - وواصلت البعثة تقديم دعمها إلى حكومة ليبريا في ما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على إصلاح القطاع الأمني وما يتصل بذلك من تخطيط استراتيجي لمواصلة تنمية المؤسسات الأمنية، وهو أمر بالغ الأهمية لنقل المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها البعثة إلى السلطات الوطنية. وقدمت البعثة مساعدتها إلى الحكومة لإقامة الحكم الرشيد وإرساء المصالحة، في ما يتعلق على وجه التحديد بمسائل الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية وتوطيد سلطة الدولة، وواصلت في الوقت نفسه جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات وآليات مؤسسات سيادة القانون. وعملت عناصر مختلفة أيضاً لدعم الحكومة في مواجهة التحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار.

١٢ - وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، ورغم اعتماد قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات في آب/أغسطس ٢٠١١، كان تنفيذ هذا التشريع الرئيسي بطيئاً، على غرار التقدم المحرز بشأن التشريعات الأخرى، مثل قانون إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية والتشريع المتعلق بمراقبة الأسلحة، حيث يُعزى ذلك إلى التركيز على الانتخابات الوطنية وتشكيل حكومة جديدة والتحديات الأمنية القائمة على حدود ليبريا مع كوت ديفوار. ومن الجدير بالذكر أنه في أعقاب هجوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي قُتل فيه سبعة من الأفراد

العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعدد من المدنيين الإيفواريين في كوت ديفوار بالقرب من الحدود الليبرية، نُشرت القوات المسلحة الليبرية لأول مرة في عملية مشتركة، إلى جانب وكالات أخرى للأمن الوطني، في زويدرو بمقاطعة غراند غيديه، لتعزيز الأمن على الحدود. وانتشرت القوات المسلحة بصورة مستقلة عن دعم البعثة، باستثناء طلب الإذن بالاستفادة من خدمات المرفق الطبي للبعثة عند الاقتضاء. وواصلت البعثة العمل مع الشرطة الوطنية الليبرية لزيادة وتعزيز قدرتها التشغيلية. ورغم أن قدرة أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية كانت على مستوى أقل بقليل من الهدف المحدد لها، فمن المتوقع تحقيق تحسن مع الانتهاء من تشييد مبانٍ إضافية لدعم الزيادة في عدد المتدربين من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ متدرّب في تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٣ - ورغم الزيادة المتوقعة في طاقة استيعاب أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، لا يزال عنصراً النوعية وحالة شغل الوظائف في الشرطة الوطنية الليبرية يتأثران بعوامل عدة، بما في ذلك قيود التمويل والنقص في المجهزين المؤهلين والقدرة الإدارية المحدودة.

١٤ - وعلى إثر مرحلة الجمود التي سادت خلال فترة انتخابات عام ٢٠١١، استأنفت الحكومة مشاركتها في عملية تخطيط المرحلة الانتقالية مع البعثة، من خلال إعادة تعيين الفريق الأساسي المعني بالمرحلة الانتقالية. وبالاعتماد على تحليل الثغرات في القدرة الحالية للحكومة على تولي المسؤوليات الأمنية، بدأت المناقشات المتعلقة بإعادة تنظيم معسكرات البعثة. وعرضت الحكومة أيضاً أولوياتها الأمنية الاستراتيجية، التي أُدمجت في مصفوفة التخطيط.

١٥ - وفي إطار توطيد السلام، ركّزت الدعامة المتمثلة في الإنعاش والحوكمة، بشكل رئيسي، على تقديم الدعم لإجراء الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، فضلاً عن تنسيق الاستجابة لأزمة اللاجئين التي نشأت في كوت ديفوار. وكانت المشاركة ضعيفة في الاجتماعات الشهرية المعنية باستراتيجية الحد من الفقر على مستوى المقاطعات نتيجةً للاهتمام المركز على الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١ وتشكيل الحكومة الجديدة. وكانت هذه العوامل أيضاً وراء تأخر إطلاق استراتيجية "نهضة ليبريا حتى عام ٢٠٣٠" التي تلي استراتيجية الحد من الفقر، رغم احتتام المشاورات على صعيد المناطق والمقاطعات. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تقديم الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية للجنة الأراضي، وتحديدًا في ما يتعلق بالسبل البديلة لحل المنازعات ومراكز العمليات المعنية بتنسيق الأراضي على مستوى المقاطعات. ويجري حالياً رسم خرائط بشأن المنازعات على الأراضي وأصحاب المصلحة في ثلاث مناطق من مقاطعة لوفوا. ورغم التعاون



المتواصل للبعثة في ما يتعلق بالموارد الطبيعية، لم تجتمع فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس سوى مرة واحدة في تموز/يوليه ٢٠١١. وواصلت البعثة أيضاً إسداء المشورة التقنية ورصد قدرة هيئة تنمية الحراجة على إنفاذ اللوائح الرئيسية في هذا القطاع. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة رصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي والنزاع المسلح، وإن كان ذلك بالتركيز على المقاطعات على نحو لامركزي.

١٦ - وأنشأت الحكومة ٢ ٥٠٠ وظيفة بعقود قصيرة الأجل للشباب المتأثرين بالحرب في إطار برامج الإنعاش المجتمعية، وهو أكثر مما كان متوقعاً، نتيجةً للعدد الكبير من الشباب الذين شاركوا في مشروع مهارات العمالة بين الشباب. لكن لم يُحرز أي تقدم في المضي قدماً بخطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث إذ لم يصدر حتى الآن أي إقرار من مجلس الوزراء أو تشريعات في هذا الصدد.

١٧ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في قطاع سيادة القانون، بدعم كبير مقدّم لإعداد برنامج مشترك للعدالة والأمن ووضعه في صيغته النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مما أتاح ضم الأولويات في قطاع سيادة القانون ضمن برنامج متساوق. واضطلعت البعثة أيضاً بدور رئيسي في مجلس العدل والأمن من خلال الإشراف على تنفيذ البرنامج المشترك في عام ٢٠١٢. وواصلت البعثة المشاركة بنشاط في المبادرات الشاملة لعدة قطاعات مثل الفريق العامل المعني بقضاء الأطفال، وفرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي، والبرنامج المشترك بشأن العنف الجنسي والجنساني، من خلال إسداء المشورة التقنية وتيسير التدريب.

١٨ - واستمر تقديم الدعم التقني في فروع الحكومة الثلاثة كافة، بما يشمل العمل مع وزارة العدل والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، فضلاً عن تقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الوطنية المعنية بالتدريب في قطاع العدل، والمعهد القضائي، وكلية الحقوق. غير أن التقدم كان محدوداً في كل من النظام القانوني والقضائي والإصلاحي نتيجةً للتغيرات الطارئة على مستوى القيادة في المؤسسات الرئيسية، وقيود الميزانية، وتقادم عهد الأطر القانونية.

١٩ - وكان الدعم التقني المقدم إلى مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل قائماً أيضاً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تنفيذ أنشطة توجيهية يومية في المرافق الإصلاحية، تكملها أنشطة لتنمية قدرة التدريب الوطنية داخل المكتب. وقدمت البعثة الدعم أيضاً إلى تنمية البنى الأساسية لسيادة القانون عن طريق المشاريع السريعة الأثر للبعثة، والدعم التقني المقدم إلى

مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل من أجل وضع خطط إقامة مرفق إصلاحية رئيسي جديد.

٢٠ - وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، يسّرت البعثة التدريب لموظفي قطاع سيادة القانون وقدمت الدعم التقني لوضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وآلية لرصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل. لكن رغم الجهود المتواصلة لدعم اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، كان التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها محدوداً بسبب الانقسامات الداخلية.

٢١ - وخلال فترة أداء الميزانية، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تشغيل إطار التعاون بين البعثات عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١). ونشرت البعثة سرية مشاة وثلاث فصائل من أفراد الشرطة المشكلة وطائرتي هليكوبتر متوسطتين للأغراض العامة وثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار استعداداً للانتخابات التشريعية في كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سرية مشاة وثلاث فصائل من أفراد الشرطة المشكلة وطائرتي هليكوبتر متوسطتين للأغراض العامة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا استعداداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية الليبيرية التي أُجريت في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٢ - واستمرت حالة عدم الاستقرار في كوت ديفوار، وبشكل أكثر تحديداً في غرب كوت ديفوار، وظلت تؤثر في تنفيذ الولاية في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب الهجوم المباشر الذي شُن على حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، طُلب إلى البعثة والعملية اقتراح خطة نشر فوري لطائرات الهليكوبتر المسلحة الثلاث بهدف تعزيز الدوريات الجوية الحدودية، في انتظار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) الذي أذن فيه المجلس بنقل الطائرات الثلاث بشكل دائم إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تستخدم على امتداد جانبي الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا. ونشرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا طائرتي هليكوبتر مسلحتين على مقربة أكثر من الحدود، وأقامت محطات تزويد بالوقود في حالات الطوارئ، مع الحفاظ على طائرة هليكوبتر مسلحة جاهزة للاستخدام في مونروفيا.

٢٣ - وجرى نشر الأفراد المدنيين التابعين للبعثة لفترة أداء الميزانية في سياق تفويض السلطة بالكامل إلى البعثة في ما يتعلق باستقدام الأفراد، وإنشاء مجلس الاستعراض المركزي في

الميدان، وتعزيز التنسيق مع المديرين المكلفين بالتعيين في ما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، وتأخر تلقي الترشيحات من جانب البلدان المساهمة بأفراد شرطة، بالإضافة إلى التحديات القائمة في تنسيق ترتيبات السفر وعدم توافر مرشحين مؤهلين لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين.

٢٤ - ومقارنةً بفترة أداء الميزانية لعامي ٢٠١٠-٢٠١١، سجّل نشر أفراد البعثة تحسناً كبيراً في معدلات الشغور الفعلية في ما يتعلق بالموظفين الدوليين (انخفض المعدل من ١٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٧,٨ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢) وامتطوعي الأمم المتحدة (من ٩,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٧,٢ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢). وشهدت معدلات الشغور الفعلية في ما يتعلق بالوحدات العسكرية تحسناً متواضعاً (من ١,١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٠,٥ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢) وكذلك لأفراد الشرطة المشكّلة (من ٠,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٠,١ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢).

٢٥ - وسجلت معدلات الشغور الفعلية زيادة كبيرة في ما يتعلق بالمراقبين العسكريين (من ٠,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٣ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢)، وشرطة الأمم المتحدة (من ٦,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٩ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢). وارتفعت معدلات الشغور أيضاً للموظفين الفنيين الوطنيين (من ١٥,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢)، في حين سجّلت زيادة على نطاق أصغر إلى حد ما بالنسبة لموظفي الخدمة العامة الوطنية (من ٤,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٥,٣ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢). وبالإضافة إلى ذلك، لم تُملأ سوى وظيفة واحدة من أصل وظائف المساعدة المؤقتة العامة الدولية الأربع المعتمدة لفترة ستة أشهر في ما يتصل بالدعم الانتخابي المقدم من البعثة.

## جيم - مبادرات الدعم التي اضطلعت بها البعثة

٢٦ - في أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار وفي أثناء الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في البلد، قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعماً لوجستياً وأمنياً إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تمثل في نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة وما يتصل بهم من عتاد وطائرات. والواقع أن التزاع الذي اندلع بعد الانتخابات في كوت ديفوار والأزمة الإنسانية التي أعقبته وتداعياهما الأمنية على ليبيريا كانت عوامل غير متوقعة أثرت سلباً على تنفيذ ميزانية البعثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، لأن الأمر اقتضى إقامة معسكر جديد وزيادة الدوريات والتعزيزات الحدودية.

٢٧ - وفيما يتعلق بالموارد المرصودة للبعثة البالغ مجموعها ٩٣٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولارا، بالقيمة الإجمالية، بما فيها مبلغ إجماليه ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار خُصص للدعم الانتخابي، بلغت النفقات ٢٠٠ ٩١٧ ٥٢٢ دولار، منها مبلغ ٤٠٠ ٨٣٥ ٢ دولار تتعلق بالدعم الانتخابي، مما يمثل معدل تنفيذ للميزانية نسبته ٩٩,٥ في المائة. وبلغ الرصيد الحر الناتج عن ذلك ٢ ٦٤٢ ٧٣٠ دولارا. ويعزى الانخفاض الكلي في الاحتياجات أساسا إلى انخفاض التكاليف التشغيلية المتعلقة بما يلي: النقل الجوي، نظرا إلى استبدال طائرة الشحن ذات السعة الكبيرة التابعة للبعثة بطائرة أصغر حجما وإنهاء عقد إحدى الطائرات العمودية التجارية؛ والاتصالات، نظرا إلى تأخر تنفيذ عقد خدمات الإنترنت الذي جاء مصحوبا بانخفاض في التكاليف التعاقدية الفعلية؛ وانخفاض احتياجات الدعم الذاتي، نتيجة عدم استخدام معدات الاتصالات ذات التردد العالي كوسيلة اتصال رئيسية، ومن ثمّ عدم سداد قيمتها؛ وهو انخفاض قابلته جزئيا زيادة في الاحتياجات من وقود الديزل ووقود الطيران نتيجة ارتفاع أسعار الوقود. أما الانخفاض الكلي في الاحتياجات، فقابلته زيادة في الاحتياجات تحت البندين التاليين: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، وهي زيادة تعزى في الأساس إلى ارتفاع تكلفة السفر لأغراض التناوب بالنسبة للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة نتيجة زيادة استخدام الطائرات التجارية المستأجرة بدلا من أسطول طائرات الأمم المتحدة كما كان مقررا؛ (ب) الموظفون المدنيون، نظرا إلى انخفاض متوسط معدل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين في فئة الخدمات العامة عما هو مدرج في الميزانية؛ إضافة إلى ارتفاع مستويات رتب الموظفين الوطنيين عما هو مدرج في الميزانية.

٢٨ - وانخفض معدل استخدام الموارد المرصودة في إطار الدعم الانتخابي انخفاضا ملحوظا عن المعدل المدرج في الميزانية، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم اكتمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل مطار سريغز باين نظرا إلى ارتفاع تكلفته الإجمالية عما قدرته منظمة الطيران المدني الدولي، وانخفاض عدد ساعات الطيران بالنسبة للطائرات ذات الأجنحة الثابتة والطائرات ذات الأجنحة الدوارة المستخدمة لنقل مواد الانتخابات إلى المناطق النائية نتيجة الاعتماد بشكل أكبر على وسائل النقل البري نظرا إلى جودة حالة معظم الطرق وحالة الطقس المؤاتية في تلك الفترة من العام. وفيما يخص مجموع الاعتماد المرصود الذي وافقت عليه الجمعية العامة، بموجب أحكام قرارها ٣٠١/٦٥، أُعيد توزيع الموارد بحيث تلي، في المقام الأول، الاحتياجات التشغيلية للبعثة في ظل ارتفاع تكلفة وقود الديزل ووقود الطيران وتكلفة مرتبات الموظفين الدوليين الإضافيين واستحقاقهم.

## دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٩ - لا تزال ليبريا تتأثر من جراء تداعيات التطورات الداخلية في كوت ديفوار والقضايا الأمنية المتصلة بها. ففي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقدت حكومتا البلدين، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اجتماعاً رباعي الأطراف في أيدجان توصلت فيه إلى اتفاق ينص على تحسين التعاون واتخاذ إجراءات لمعالجة الوضع الأمني الهش على الحدود بين البلدين. ومن أجل تحسين التعاون بين أجهزتهما الأمنية، اتفقت حكومتا البلدين على اتخاذ تدابير لبناء ثقة المجتمعات المحلية المتضررة وتشجيع المصالحة الوطنية على جانبي الحدود. وفي الاتفاق الرباعي الأطراف، طلبت حكومتا البلدين إلى الأمم المتحدة مساعدتهما في تنظيم اجتماع للمصالحة بين زعماء القبائل الموجودة على طرفي الحدود، حيث عُقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣٠ - وفي أعقاب الهجوم الذي استهدف أفراد حفظ سلام تابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كثفت وحدات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا دورياتها الحدودية المشتركة مع أجهزة الأمن الليبرية في المناطق الحدودية وحول مخيمات اللاجئين، بينما أتبعت العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا نهجاً أكثر صرامة، شمل زيادة تواتر الدوريات الجوية ودوريات المشاة المحمولة بالطائرات العمودية. وعززت البعثة والعملية التعاون بين عنصريهما المدني والعسكري، واستعرضتا، بالتشاور مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين، خطة تنص على اتخاذ مبادرات فورية، تشمل المراقبة الأمنية والحدودية؛ وتعزيز بسط سلطة الدولة في المناطق الحدودية؛ وتيسير عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة. وقد توصلت البعثة والعملية أيضاً إلى صيغة نهائية منقحة لمفهوم "عملية مايو" تُبسّط التخطيط للدوريات المتزامنة التي تسير مرة كل أسبوعين وتشمل مشاركة المدنيين في الاجتماعات المتعلقة بأمن الحدود.

٣١ - وواصلت البعثة أيضاً تعاونها مع الحكومات والهيئات الإقليمية بهدف كفالة اتباع نهج متسق إزاء القضايا التي تحظى باهتمام مشترك، بما فيها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، كما واصلت المشاركة في العمليات الحدودية المنفذة بالاشتراك مع حكومتي سيراليون وغينيا. وشاركت البعثة أيضاً بنشاط في اجتماع التنسيق الفصلي الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب رئيسي البعثتين الأخرين في غرب أفريقيا العاملين في كل من كوت ديفوار وسيراليون، وذلك لمناقشة التطورات السياسية والأمنية في المنطقة وتعزيز التعاون مع الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، ولا سيما خلال فترة الانتخابات.

## هاء - إقامة الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٢ - يعكس إنشاء لجنة توجيهية قوامها حكومة ليبيريا والأمم المتحدة والشركاء في التنمية، في آذار/مارس ٢٠١٢، استمرار التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء". ويتوقع أن تُقر اللجنة، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، برنامج توحيد الأداء المؤلف من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ الذي يتضمن خطة عمل مشفوعة بتقدير لتكاليدها. وستسترشد عملية الإقرار باستعراض تقني لتقييم مدى تشجيع خطة العمل هذه لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة عمل لإدارة التغيير مدتها خمس سنوات، بما يتماشى ومتطلبات مبادرة توحيد الأداء والفترة الانتقالية للبعثة، سعياً إلى توحيد ممارسات العمل في المجالات الرئيسية، بما فيها السفر والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة قيادة مجمل أنشطة التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للإنعاش والحوكمة، بما في ذلك الاجتماعات التي يعقدها الفريق القطري مرة كل أسبوعين والاجتماعات الأسبوعية المتعلقة بالعمل الإنساني. وتولى الممثل الخاص للأمين العام أيضاً رئاسة اجتماع أمني يُعقد مرة كل أسبوعين مع فريق الأمم المتحدة القطري. واشتركت البعثة في رئاسة البرنامج المشترك للعدالة والأمن، وشاركت بنشاط في فريق الأمم المتحدة للاتصالات، والفريق العامل المعني بقضاء الأطفال، وفرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي، والبرنامج المشترك المعني بالعنف الجنسي والجنساني.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: قطاع الأمن

٣٣ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، ركزت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تقديم الدعم الأمني في إطار الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في عام ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية والتشريعية، بالإضافة إلى التعامل مع التحديات الأمنية التي نجمت عن أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركزت البعثة على زيادة الدوريات التي تسيرها بغية التصدي للتوتر المشتد خلال الفترات التي تتسم بالحساسية السياسية، بما في ذلك الاستفتاء والانتخابات والحكم الصادر عن المحكمة الخاصة لسيراليون فيما يتعلق برئيس ليبيريا السابق، كما واصلت التركيز على تسيير دوريات جوية لتجوب

الحدود بين ليبيا وكوت ديفوار. وجرت تعبئة قوة الرد السريع التابعة للبعثة لتسيير دوريات فيما يتصل بهذه الأحداث. وعلاوة على ذلك، وفيما يخص التعاون بين البعثات، زادت البعثة عدد الدوريات البرية والجوية المنسقة التي تسيرها بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإعادة عقد الاجتماعات الأمنية نصف الشهرية (عملية مايو) في نقاط العبور الحدودية الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تبادلت العملية والبعثة، في سياق التعاون فيما بينهما، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة والطائرات خلال الانتخابات التي أُجريت في كل من البلدين المضيفين.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، تماشيا مع معاييرها الانتقالية، التركيز على تدريب الشرطة الوطنية والمؤسسات الأمنية الوطنية الأخرى في ليبيا وإصلاحها وإعادة هيكلتها، حيث شمل ذلك إسداء المشورة التقنية إليها، مما أفضى إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الشرطة الوطنية ودائرة الادعاء. وواصلت البعثة دعمها للحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك دعمها في سن تشريعات هامة من قبيل قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات في آب/أغسطس ٢٠١١. غير أن إنفاذ هذا القانون اتسم بالبطء نظرا إلى أن تركيز الحكومة انصب على الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعلى إدارة التحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الوضع في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، يسرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا استعراضا حاسم الأهمية لقطاع الأمن في ليبيا أجراه البنك الدولي، وتقييما أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعمل وكالة مكافحة المخدرات.

٣٥ - وفي غضون ذلك، واصلت البعثة أيضا العمل مع الشرطة الوطنية الليبية على تنفيذ خططها الاستراتيجية وإنجاز المشاريع ذات الصلة بها. وفي الوقت نفسه، يظل شح الموارد اللوجستية والمالية يعرقل تنفيذ عمليات الشرطة الوطنية، التي يُتوقع لها أن تتحسن مع بدء تنفيذ مشروع المركز الإقليمي للعدالة والأمن في غبارنغا، وهو الأول من أصل خمسة مشاريع، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأعدت الحكومة أيضا توجيه النهج الذي تتبعه إزاء آلية لجان أمن المقاطعات وركزت سياساتها الرامية إلى تحقيق اللامركزية على تطوير هذه المراكز الإقليمية وتعزيزها.

## الإنجاز المتوقع: ١-١: تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة مؤشرات الإنجاز الفعلية

عدم حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق أُبجُر النار (٢٠٠٩-٢٠١٠: صفر؛ و ٢٠١٠-٢٠١١: صفر؛ و ٢٠١١-٢٠١٢: صفر)

النواتج المقررة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تعزيز الزيادة في عدد أيام عمل أفراد الدوريات إلى تصاعد حدة التوتر في أثناء فترة الانتخابات، والاستعداد للتصدي للأثر المحتمل أن يحدثه حكم محكمة الأمم المتحدة الخاصة لسيراليون فيما يتعلق برئيس ليبيريا السابق، وعدم الاستقرار على طول الحدود مع كوت ديفوار	٥١٢ ٣٨١	إنجاز ٧٦٣ ٤٥٨ يوم عمل لأفراد الدوريات (١١ جنديا في كل دورية × ١٠٦ دوريات يوميا × ٣٦٦ يوما و ١١ جنديا في كل دورية × ١٠٦ دوريات في اليوم × ٢٧,٤٥ يوما لأغراض الدعم الانتخابي)، بما يشمل تسيير دوريات راجلة ومحمولة (برا وجوا)، وكذلك تقديم الدعم لأعمال التطويق والبحث وصون النظام العام وعمليات الحراسة للمنقولات، العالية القيمة، وحماية كبار الشخصيات، وعمليات التفتيش لمخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها حكومة ليبيريا، وتقديم الدعم لإجراء الانتخابات
تعزيز الزيادة في عدد أيام عمل الجنود في القوات الثابتة إلى ارتفاع معدل الجريمة حول معسكرات الأفراد العسكريين وتدهور الظروف الأمنية في محيط المعسكرات، مما أدى إلى زيادة عدد الجنود المكلفين بمهام الحراسة الثابتة في المواقع العسكرية	٤٢٩ ٦٨٤	٣٧ ٢١٤ يوم عمل لأفراد القوات الثابتة (٨ جنود لكل موقع عسكري × ٦٨ موقعا ثابتا × ٣٦٦ يوما و ٨ جنود لكل موقع عسكري × ٦٨ موقعا ثابتا × ٢٧,٤٥ يوما للدعم الانتخابي)، بما في ذلك مواقع المراقبة وكافة مهام الحراسة الثابتة لنقاط الدخول والخروج في منشآت الأمم المتحدة والموانئ والمرافئ الرئيسية ونقاط الدخول والخروج في المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، والطرق المؤدية إلى المباني الحكومية الرئيسية،



		ونقاط العبور الحدودية، والجسور وتقاطعات الطرق وغيرها من المسارات الاستراتيجية، ودعم الانتخابات
تعزيز الزيادة في عدد أيام عمل المراقبين العسكريين إلى ارتفاع عدد أفرقة المراقبين العسكريين عما كان متوقعا (من ٨ إلى ١٠ أفراد)	٣٠ ٣١٠	٢٠ ١٣٠ يوم عمل للمراقبين العسكريين (٥ أفراد (٤ مراقبين عسكريين وموظف عمليات) × ١١ موقعا للأفرقة × ٣٦٦ يوما) لجمع المعلومات، والاتصال مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية، وتقديم الدعم للانتخابات
يعزى الانخفاض في عدد ساعات الدوريات الجوية إلى قيام البعثة بتركيز دورياتها الجوية على قطاع أصغر في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار مقارنة بالدوريات السابقة التي كانت تجوب قطاعات أطول من الحدود الليبرية	٢ ٨٤١	٣٠٩٤ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (١٠٤٦ ساعة للطائرات من طراز Mi-8، و ٩٧٢ ساعة لطرار Mi-24 و ٧٦ ساعة لطرار BE-200). وتشمل المهام جميع أعمال نشر العمليات الجوية والأنشطة المتصلة بها، والدوريات الحدودية، والدوريات الأخرى (الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراحلة المنقولة جوا)، ودعم شرطة الأمم المتحدة، ودوريات المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية، ودعم الدوريات الموجه للانتخابات، ولكنها تستثني جميع الرحلات الجوية لأغراض اللوجستيات، والإجلاء الطبي، والهندسة، ونقل كبار الشخصيات، والاتصالات
يعزى الانخفاض في عدد أيام عمل أفراد الهندسة إلى انخراطهم في أنشطة غير هندسية تتعلق بالدعم الانتخابي واستخدامهم ليحلوا محل القوات التي نُشرت مؤقتا في عملية الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في أداء مهامها الثابتة	٣٦٥ ٣٠٠	٣٩٠٠٠٠ يوم عمل لأفراد الهندسة العاملين في القوة (٢٥٠ مهندسا عسكريا × ٦ أيام في الأسبوع × ٥٢ أسبوعا)، وكذلك المهام الهندسية الميدانية لدعم حكومة ليريا، التي تشمل صيانة الطرق، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وأعمال المسح التقني، ودعم أعمال المهندسين، وإقامة الجسور وإصلاحها،

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
تعزى الزيادة في عدد أيام عمل أفراد الدوريات الحدودية المشتركة إلى استمرار عدم الاستقرار على الحدود الليبرية الإيفوارية	وإصلاح المجاري السفلية، وإنتاج الأسفلت، وصيانة المطارات وإصلاحها، ومهام التعاون بين القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك دعم الهياكل الأساسية للانتخابات
٢ ٣٩٥	٢ ٣٤٠ يوم عمل لأفراد الدوريات الحدودية المشتركة (١٥ جنديا لكل دورية × ١٣ يوما في الشهر × ١٢ شهرا) من أجل عقد اجتماع شهري مع مسؤولي الحدود في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار وغينيا، وكذلك مراقبة الحدود للكشف عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، وحركة اللاجئين
يعزى الانخفاض في أيام عمل الأفراد المتأهين في قوة الرد السريع إلى الاحتفاظ بعدد أقل من الأفراد ضمن قوة الرد السريع الثابتة نظرا إلى زيادة الدوريات خلال العملية الانتخابية، والحكم الصادر عن محكمة الأمم المتحدة الخاصة لسيراليون فيما يتعلق برئيس ليبيريا السابق، وعدم الاستقرار على طول الحدود مع كوت ديفوار	٣٩٥ ٢٨٠ يوم عمل للأفراد المتأهين في قوة الرد السريع (٣٠ فردا × ٣٦ فصيلة × ٣٦٦ يوما) كاحتياطات على استعداد لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة ووحدات القوة، عند الاقتضاء
عقد ٦٤٢ اجتماعا مع الإدارة التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية أسفرت عن التحضير لتنفيذ أوامر متعلقة بالعمليات بلغ عددها ١٩ أمرا من قبل شرطة الأمم المتحدة بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية وتنفيذ تلك الأوامر، وإبرام مذكرة تفاهم بين الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الادعاء	نعم قيام شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، عن طريق دوريات عمليات مشتركة، بتقديم المشورة والدعم التقني لشعبة الدوريات بالشرطة الوطنية الليبرية (بما في ذلك وحدة الدعم ووحدة الاستجابة للطوارئ)

## الإنجاز المتوقع ١-٢: إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>بالرغم من إجازة قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات في آب/أغسطس ٢٠١١، أُعيق تنفيذ الاستراتيجية والمصفوفة بسبب تركُّز الموارد والاهتمام على العملية الانتخابية وعلى تشكيل حكومة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتسن تنفيذ بعض العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي تستلزم إلغاء مؤسسات أمنية ووزارات أو دمجها</p>	<p>تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني ومصفوفة تنفيذها</p>
<p>اعتماد وتنفيذ التشريعات الرئيسية المتصلة بإصلاح بالرغم من اعتماد قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات في آب/أغسطس ٢٠١١، تعطل التنفيذ بسبب الاهتمام الموجه للعملية الانتخابية، ونتيجة التحديات الناشئة عن الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، بما في ذلك حالة عدم الاستقرار على طول الحدود مع كوت ديفوار وتدفق اللاجئين الإيفواريين. إلا أن بعثة الأمم المتحدة في ليريا اشتركت مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إجراء تقييم لوكالة مكافحة المخدرات في إطار متابعة التشريعات. ووُضِع التقييم في صيغته النهائية، وأُطلِعت الجهات الفاعلة المعنية عليه</p>	<p>قطاع الأمن</p>
<p>تنفيذ آلية لجان أمن المقاطعات في جميع المقاطعات لم تُعقد أي اجتماعات لآليات أمن المقاطعات بما أن اللجان لم تُشكّل أصلاً</p>	<p>وعددها ١٥</p>

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
<p>تقديم التوجيه ودعم الهياكل الأساسية اللازمة لعقد جلسة استماع عامة في الهيئة التشريعية، بشأن قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات</p>	<p>لا</p> <p>بالرغم من إجازة قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات في آب/أغسطس ٢٠١١، فقد أُعيق تنفيذه بسبب التركيز على العملية الانتخابية وعدم استقرار الأحوال على الحدود مع كوت ديفوار</p>

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
اجتماعاً عُقد مع وزارة العدل. وأنشئ فريق عامل، وصيغت تشريعات بشأن الأسلحة الصغيرة، وأنشئت لجنة الأسلحة الصغيرة (هيئة حكومية مكلفة بتنظيم الأسلحة الصغيرة)	١٢ عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل لإنشاء فريق عامل معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وللمضي قدماً بالتشريعات المتصلة بالرقابة على الأسلحة وإنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة
بالرغم من عدم انعقاد اجتماعات القائمين على تنفيذ الركيزة الأمنية في لجنة إعادة إعمار وتنمية ليبريا بعد أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بسبب تحوُّل الاهتمام والموارد إلى المتطلبات الأمنية للانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، وبسبب اختتام أنشطة استراتيجية الحد من الفقر ووضع استراتيجية الحد من الفقر الثانية، تم تقديم المشورة والدعم في مجالي التنسيق والتخطيط إلى المؤسسات الأمنية، بطرق من بينها مساهمة البعثة في تقييم أجراء المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لوكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، وقيام البنك الدولي بإجراء استعراض مالي لقطاع الأمن الليبري	نعم تقديم المشورة والتنسيق في مجال التخطيط الاستراتيجي لوكالات الأمن وإنفاذ القانون، عن طريق عقد اجتماعات شهرية للقائمين على تنفيذ الركيزة الأمنية في لجنة إعادة إعمار وتنمية ليبريا، مع الوزارات المعنية والأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني
اجتماعاً تم عقدها، بشأن مجالات من بينها بناء القدرات والتخطيط المشترك، وبشأن التحديات الأمنية على حدود ليبريا مع كوت ديفوار	٤٠ عقد اجتماعات شهرية مشتركة للفريق العامل مع القوات المسلحة الليبرية، واجتماعات فصلية مشتركة للفريق التوجيهي مع القوات المسلحة الليبرية
عُقد اجتماع أسبوعي للاستخبارات الأمنية مع جميع الوكالات الأمنية عقدت البعثة أيضاً اجتماعات مرتين في الشهر مع نائب مدير وكالة الأمن الوطني. وعملت الوكالة مع البعثة في سياق بناء القدرات من خلال إقامة مشاريع مشتركة. وعززت البعثة قدرة خفر السواحل والهيئة البحرية الليبرية من خلال إجراء دوريات بحرية باستخدام طائرات البعثة	نعم إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع مستشار الأمن الوطني، ووكالة الأمن الوطني، وسائر الوزارات المعنية بشأن تنفيذ تدابير تهدف إلى تعديل قوام أفراد الوكالات الأمنية وفقاً لتشريعات الإصلاح الأمني، وذلك لضمان فعالية تلك الوكالات من الناحية التشغيلية واستدامتها من الناحية المالية
لم يُصغ قانون إصلاح الشرطة الوطنية الليبرية بسبب إيلاء الحكومة الأولوية لتشريعات أخرى خاصة بقطاع الأمن	لا قيام شرطة الأمم المتحدة، من خلال عقد اجتماعات منتظمة، بتقديم المساعدة التقنية لدعم صياغة قانون لإصلاح الشرطة الوطنية الليبرية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة للحكومة بشأن عمليات آلية لجان أمن المقاطعات	لا
لم تُنشأ لجان أمنية بسبب عدم اهتمام المقاطعات بهذا الشأن	
<p>مع تطوير سياسة اللامركزية منذ تشكيل الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تحول التركيز إلى إقامة مراكز إقليمية للعدالة والأمن. وقدمت البعثة الدعم والمشورة في هذا المجال. وبالنظر إلى التوترات القائمة في منطقة الحدود مع كوت ديفوار والتهديدات الأمنية المتصلة بالأعداد الغفيرة للاجئين، فإن خدمات الدعم والمشورة التي تقدمها البعثة إلى حكومة ليبريا بشأن الآليات الأمنية تركزت على التوجيه والإرشاد بشأن أمن الحدود، وعلى إنشاء آليات للتعامل عبر الحدود مع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مثل الاجتماع الرباعي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢</p>	

### الإنجاز المتوقع ١-٣: تعزيز القانون والنظام العام وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على القيام بالعمليات

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد أفراد وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية الذين تم تدريبهم وتجهيزهم بالمعدات ونشرهم (٢٠٠٩-٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٢٢ فرداً؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٠٠٠ فرد)	بلغ قوام وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية ٧٨٢ فرداً، من بينهم ٨٧ سيدة، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد تأخر برنامج التدريب بسبب إيلاء الأولوية لتدريب أفراد الشرطة الوطنية الليبرية ومسؤولي مكتب الهجرة والتجنس وأجهزة الأمن الأخرى لأغراض الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت قيود التمويل على البرنامج
إنشاء ٥ مقار إقليمية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠٠٩-٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠-٢٠١١: مقرر واحد؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٥ مقار)	بالرغم من إنشاء ٥ مقار إقليمية لها هيكل للقيادة والتحكم، فإنها لا تزال عملها بشكل كامل بسبب قيود لوجستية وغير ذلك من أشكال ضيق الموارد
إنجاز ١٠ مشاريع ذات أولوية في إطار الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٠-٢٠١١: ١٣ مشروعاً؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٠ مشاريع)	تم إنجاز ١٨ مشروعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها ٨ مشاريع أُنجِزت قبل الموعد المحدد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إضفاء الطابع المؤسسي على دورات التدريب العملي أثناء الخدمة والتدريب المتقدم التي تقام لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية العاملين، وتوكل مدربين من الشرطة الوطنية تقديم تلك الدورات (٢٠١١-٢٠١٢: ٢٥٠١ فرد؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٥٠٠ فرد)	أُنجز تم تقديم ٥٨ دورة تدريب عملي أثناء الخدمة ودورات متخصصة إلى ٢٧٥ ١ فرداً من الشرطة الوطنية الليبرية، من بينهم ٢٨٠ سيدة. ويعزى الارتفاع في عدد أفراد الشرطة الذين تلقوا التدريب إلى زيادة سعة أماكن التدريب وتقديم دورات إضافية
بلوغ النسبة المستهدفة لتمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية وإبقائها عند مستوى ٢٠ في المائة من القوام المأذون به (٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٤,٧ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٦,١٢ في المائة؛ ٢٠١٢: ٢٠ في المائة)	بلغت نسبة تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية مقدار ١٧,٦ في المائة (٧٧١ سيدة) من أصل قوات إجمالية قوامها ٣٨٣ ٤ فرداً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢
بلوغ طاقة التدريب اليومي في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ما عدده ٤٥٠ طالباً (٢٠١١-٢٠١٢: ٤٥٠ طالباً)	بلغت طاقة التدريب اليومي في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية للمجندين وأفراد الشرطة الوطنية الليبرية العاملين ما عدده ٣٠٠ متدرب في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويعزى المستوى الأقل لطاقة التدريب إلى تأخر عمليات التشييد وقيود الميزانية، مما أدى إلى إبطاء تنفيذ مشروع إنشاء بنى تحتية من الفصول وعناصر المبيت الإضافية، الذي اكتمل إنجازها في تموز/يوليه ٢٠١٢

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات يومية والمشاركة في المواقع مع ٤٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية ضمن برنامج وحدة دعم الشرطة	نعم أجري ٣٦٥ نشاطاً مشتركاً في المواقع وعُقد ١٣٦ اجتماعاً مع أفراد وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية، مع جهات من بينها مكتب الهجرة والتجنس، وأجريت ٤ تدريبات على مكافحة الشغب
تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية للمسؤولين في مشروع الخطة الاستراتيجية التابعين للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة	نعم عُقد ٧١٦ اجتماعاً من الاجتماعات اليومية والأسبوعية مع مديري المشروع التابعين للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس.

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وقامت الشرطة الوطنية الليبرية باستعراض ١٨ مشروعاً استراتيجياً وأعلنت اكتمال إنجازها	والتجنس، من خلال عقد اجتماعات يومية وأسبوعية
تم عقد وإجراء ٦٤٢ من الاجتماعات والأنشطة اليومية المشتركة في المواقع مع الإدارة التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية، أسفرت عن إعداد وتنفيذ ١٩ أمراً تنفيذياً مشتركاً، ومذكرة تفاهم بين الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الادعاء العام	إسداء المشورة الاستراتيجية، من خلال الاشتراك في المواقع يومياً مع الإدارة التنفيذية للشرطة الوطنية الليبرية، في مجالات التطوير المؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج، والتدريب والتطوير للمديرين التنفيذيين، وشؤون المالية والميزانية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة اللوجستيات، وإدارة المعلومات، وشؤون الإعلام، ومنع الجريمة والكشف عنها، وإنفاذ القانون، والتحقيق الجنائي
فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية، من بينهم ١٩٢ سيدة، حضروا ما عدده ٤٢ دورة تدريبية متقدمة ومتخصصة في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في مجالات مثل السطو المتخصص، والتحقيق في قضايا المخدرات، وجرائم القتل، والحريق العمد، وإدارة مسرح الجريمة، والأدلة الجنائية الشرعية، والتحقيق في حوادث المرور، والتحقيق في جرائم سرقة السيارات (٢٤ دورة)؛ والتعامل مع قضايا الاعتداء الجنسي (دورتان)؛ والإدارة الوسطى (٤ دورات)، والإدارة المباشرة (وحدة الاستجابة لحالات الطوارئ، وإدارة المرور وحقوق الإنسان واللوجستيات، وعلم الحاسوب) (٨ دورات)؛ والشؤون الجنسانية (دورتان)؛ وخفارة المجتمعات المحلية (دورتان)	٨٢٦ تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة التقنية للمدربين والمديرين بأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية لتقديم دورات تدريبية متقدمة ومتخصصة إلى ٥٠٠ فرد بالشرطة الوطنية الليبرية في مجالات حماية المرأة والطفل، وخفارة المجتمعات المحلية، والإدارة المباشرة، والإدارة الوسطى، والتحقيق الجنائي
تم عقد وإجراء ١٠ ٥٠٨ اجتماعات وأنشطة يومية مشتركة في المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بما عدده ١٢ ٠٠٦ أيام عمل من	إسداء المشورة من خلال الاشتراك في المواقع يومياً مع مسؤولي الشرطة الوطنية الليبرية، فيما يتعلق بمسؤوليات المقار، والشؤون الإدارية،

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الدوريات المشتركة مع أفراد الدوريات النظاميين من الشرطة الوطنية الليبرية	وقادة مخافر الشرطة، ومحققي الجرائم، وأفراد الشرطة المجتمعية في ٨ مخافر مقاطعية في مونروفيا و ١٤ مقرأً بالبلدات
إجراء وعقد ٣٧٨ من الأنشطة والاجتماعات اليومية المشتركة في المواقع بشأن تخطيط وتنفيذ حملات تجنيد الإناث وبرامج التوعية المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقَ ما عدده ٤٧ برنامجاً لتوعية المجتمع المحلي/المدارس وحملةً لتجنيد الإناث	إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات يومية مع مكتب الشؤون الجنسانية بمقر الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب خفارة المجتمعات المحلية، ومكتب الموارد البشرية، بشأن تخطيط وتنفيذ حملات تجنيد الإناث وبرامج التوعية المجتمعية
إجراء وعقد ٣٠٧ من الأنشطة والاجتماعات اليومية المشتركة في المواقع مع مديري مكتب الهجرة والتجنس في ٣٦ من مراكز الحدود الرسمية	إسداء المشورة إلى مديري مكتب الهجرة والتجنس في أمور التدريب والتوظيف والتجهيز الخاصة بـ ٣٦ مركزاً من مراكز الحدود الرسمية والاشتراك معهم في المواقع
تنظيم ٣١٨ من الأنشطة والاجتماعات اليومية المشتركة في المواقع بشأن تنسيق وتنفيذ مشاريع البنى التحتية واللوجستيات الممولة. وقد أُنجِز ما مجموعه ٤١ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع لإقامة بنى تحتية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، من بينها ٢٧ مشروعاً تم تسليمها رسمياً وبدأ تشغيلها، بينما بقي ١٤ مشروعاً لم تسلم بعد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	تقديم المشورة والمساعدة التقنية لليومية للشرطة الوطنية الليبرية وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس بشأن تنسيق وتنفيذ مشاريع البنى التحتية واللوجستيات الممولة
فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية تم فحصهم من خلال التحقق من سجل سلوكهم وكشوف مرتباهم وسجل حضورهم وانصرافهم.	استعراض سجلات التدريب والأداء والتأديب لما عدده ١٠٠ ٤ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية؛ والشروع في إصدار شهادات لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية
ويعزى الارتفاع في عدد الأفراد المفحوصين إلى الزيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين تم تخريجهم	



## العنصر ٢: توطيد السلام

٣٦ - تولى عنصر توطيد السلام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على النحو المفصل في الأطر الواردة أدناه، دعم جهود تنفيذ استراتيجية حكومة ليبيريا للحد من الفقر، التي تعالج مسائل مثل الإصلاح الزراعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتحسين الإدارة بوجه عام. وضم العنصر أنشطة البعثة في مجالات الشؤون السياسية والمدنية، وتنسيق الشؤون الإنسانية، والشؤون الجنسانية. وتُنفَّذ هذه الأنشطة في شراكة مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي، ومع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٧ - وعلى صعيد المقاطعات، دعمت البعثة الاجتماعات الشهرية المتعلقة بتنفيذ ركائز استراتيجية الحد من الفقر وتنسيق جهود تنمية المقاطعات. إلا أن تركيز حكومة ليبيريا تحول نحو الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، مما أسفر عن انخفاض عام في مشاركة السلطات المحلية في هذه الاجتماعات. وواصلت البعثة تيسير بناء القدرات لدى الحكومة المحلية وتشجيع الجهود التي تبذلها السلطات المحلية للمشاركة في أنشطة التنمية الوطنية، من خلال آلية فريق دعم المقاطعات. وفيما يتعلق بتنشيط الاقتصاد، دعمت البعثة عمليات تخطيط التنمية الوطنية، بما في ذلك المشاورات المتعلقة بعملية وضع الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ وإعداد النسخة الثانية الجديدة من استراتيجية الحد من الفقر. وعملت البعثة أيضاً مع الحكومة بشأن تنفيذ آليات للإدارة من خلال جهود الرصد وتقديم المشورة.

٣٨ - ويسرّت البعثة أيضاً عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام والمصالحة الوطنية من خلال لجان السلام في المقاطعات، التي يركز معظمها على المنازعات المتصلة بالأراضي. وواصلت البعثة رصد حالة تنفيذ آليات إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وتنفيذ التشريعات المعدلة المتعلقة بإدارة الغابات.

٣٩ - ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)، ساعدت البعثة الحكومة في إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، من خلال توفير الدعم اللوجستي، ولا سيما في الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية في تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، عززت البعثة مشاركتها واتصالها مع لجنة الانتخابات الوطنية والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الداخلي.

٤٠ - ودعمت البعثة الحكومة في دورها الريادي في وضع خطة العمل الوطنية للإغاثة وإدارة الكوارث، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر الوطنية وخطط الاستجابة الطارئة في

حالات الكوارث. وقدمت البعثة أيضاً الدعم إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تنسيق تدفق المعلومات وجهود الإغاثة المتعلقة بتدفق اللاجئين الذي نجم عن الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار.

٤١ - وواصلت البعثة متابعة التهديدات التي يشكلها وجود المقاتلين السابقين، والشباب الساخطين وغيرهم من الضالعين في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو من هم عرضة لأن يجندوا للاشتراك في هذه الأنشطة. وشاركت البعثة، بالتنسيق مع شركاء آخرين، في صياغة سياسات وبرامج للتصدي لتلك الجماعات، بوسائل منها إتاحة فرص بديلة لكسب العيش للشباب المعرضين للمخاطر وغيرهم من الفئات الضعيفة.

## الإنجاز المتوقع ٢-١: توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

ترك تأخر إنشاء إدارة محلية في عدد من المقاطعات عقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١١ آثاراً سلبية على هياكل التنسيق في المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تغيب مفوضي شرطة المقاطعات عن اجتماعات اللجان التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات وعدم وجود رقابة على مشاركة الوزارات المختصة الأخرى في الاجتماعات وتقديمها تقارير عنها أدى إلى معدل مشاركة بلغ ٦٢ في المائة

لم يتم حشد التمويل الكامل للجنة الأراضي. إلا أنه جرى توفير الموارد للبرامج الجارية من صندوق بناء السلام، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ومجلس اللاجئين النرويجي، ومركز كارتر

أنجز.

تم إنشاء ٤٩ لجنة في المقاطعات والمناطق

### مؤشرات الإنجاز المقررة

المحافظة على مستوى ثابت من مشاركة الوزارات/الوكالات الحكومية في الاجتماعات التنسيقية الشهرية لتنمية المقاطعات في إطار استراتيجية الحد من الفقر التي تُعقد على مستوى المقاطعات من أجل توطيد سلطة الدولة في البلد (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٨٥ في المائة)

تمويل وتنفيذ البرنامج الخمسي للجنة الأراضي (٢٠١١-٢٠١٦) بالكامل

إنشاء لجان السلام في المقاطعات والمناطق للتوسط في النزاعات المحلية وبناء السلام (٢٠١٠-٢٠١١: ٢٠؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٤٠)

نتج ارتفاع عدد اللجان المنشأة عن الاستحسان الذي لاقته هذه المبادرة لدى أصحاب المصلحة في المقاطعات والمناطق باعتبارها آلية لتسوية المنازعات

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

قيام الهيئة التشريعية بسن خطة عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث في شكل قانون، وإنشاء لجنة وطنية لإدارة الكوارث

قام أصحاب المصلحة بإعداد وتنقيح سياسة وطنية وخطة عمل، بقيادة وزارة الداخلية. إلا أن مجلس الوزراء لم يوافق عليها ولم يستأجر في شكل قانون

انتهى فريق عامل من إعداد مشروع القانون لإنشاء اللجنة/الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث. إلا أن مجلس اللجنة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ لم يستعرض المشروع ولم يوافق عليه قبل عرضه على الهيئة التشريعية الوطنية

وضع آليات وخطط عمل خاصة بالمقاطعات من أجل الحد من مخاطر الكوارث في جميع المقاطعات الخمس عشرة

أنشأت جميع المقاطعات الخمس عشرة هياكل للحد من مخاطر الكوارث يرأسها مفوضو شرطة المقاطعات مما أدى إلى تحسين التنسيق والاستجابة وإدارة الموارد بصورة أفضل. إلا أن المقاطعات لم تستكمل إعداد خطط التأهب الخاصة بالمقاطعات لإدارة مخاطر الكوارث بسبب الافتقار إلى القدرات التقنية

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

## النواتج المقررة

٦٢٥ تقديم المشورة والدعم أسبوعياً، من خلال فريق الأمم المتحدة لدعم المقاطعات، بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية المسؤولة عن التخطيط وتنفيذ الإدارة المحلية والحكم المحلي (وزارة الداخلية، ووكالة الخدمة المدنية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية)، والإنعاش الاقتصادي (وزارة المالية، واللجنة العامة لمراجعة الحسابات، ووزارة الزراعة، وهيئة تنمية الحراجة، ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة)، والخدمات الأساسية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات (وزارة التعليم، ووزارة الشباب والرياضة من بين وزارات اجتماعاً عقدت مع ممثلي الوزارات والوكالات المعنية بشأن مسائل تتراوح بين إعداد الخطة الاستراتيجية الخمسية لوزارة الداخلية (٢٠١١-٢٠١٥)؛ واستراتيجية تنفيذ لنشر سياسة تحقيق اللامركزية؛ ووضع عملية متابعة جديدة في مرحلة ما بعد مراجعة الحسابات للتوصيات الهامة المتعلقة بمراجعة الحسابات وتنفيذها؛ ووضع برنامج داخلي جديد لأمن المعلومات لتخزين الوثائق ومراقبتها؛ والفريق العامل للماخين الزراعيين الذي تولى عموماً مهام كفالة الاتصال بصورة منتظمة مع وزارة الزراعة، وتشجيع الحوار، وكفالة تكامل التدخلات وارتباطها استراتيجياً بأولويات الحكومة وضمن اطلاعها على المعلومات بشأن المشاريع/البرامج،

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
والخطط، والخدمات الاستشارية، والدراسات، وطلبات المساعدة في قطاع الزراعة؛ وقدم الدعم إلى وزارة التعليم لصياغة قانون إصلاح نظام التعليم في ليبريا لعام ٢٠١١ وإصداره لاحقاً في شكل قانون، وإعداد خارطة طريق لتحسين نظام التعليم على مستوى المقاطعات	أخرى) على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات/المناطق
حرى تقديم الدعم والمشورة لتقييم البرنامج المشترك لفريق الدعم القطري وتحديد تدريب مسؤولي الحكم المحلي في مجال تنمية القدرات وعملية تحقيق اللامركزية	تقديم الدعم أسبوعياً إلى إدارات المقاطعات في مجال بناء القدرات وتحديد المرافق التي تحتاج إلى التأهيل/التشييد في المناطق، بما في ذلك الدعوة إلى الحصول على أموال من خلال آلية فريق الأمم المتحدة لدعم المقاطعات
عقدت اجتماعات شهرية. إلا أنه تمت مواجهة تحديات رئيسية في ما يتعلق بعدم وجود موارد مالية كافية، والحاجة الماسة إلى تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية. وشاركت البعثة أيضاً في توظيف خبير استشاري وطني، بما في ذلك وضع الاختصاصات، وتحديد جهات التنسيق في المقاطعات والمناطق، والإسهام في التطور المستمر لمنهاج تدريب ومواد تدريب على تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات	تيسير عقد اجتماعات تشاورية شهرية للجان السلام والمصالحة التي أنشئت في المقاطعات الخمس عشرة، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بالنزاع والمصالحة
عقدت اجتماعات أسبوعية مع مسؤولين في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وهيئة تنمية الحراجة. وقدمت البعثة الدعم التقني إلى هيئة تنمية الحراجة وأصحاب المصلحة في صياغة اللوائح مثل اللائحة الوطنية لتقاسم الفوائد ولائحة قطع الأخشاب بالمنشأ الآلي، لكفالة استفادة المجتمعات المحلية من الموارد الحرجية وفرض ممارسات لاستغلالها على نحو مستدام. واجتمعت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالمشأ في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١. ومع اكتشاف النفط الخام	تقديم مشورة أسبوعية إلى المؤسسات الرئيسية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات بشأن آليات إضافية للتطوير والتنفيذ تهدف إلى كفالة الاستغلال السليم للموارد الطبيعية مثل الماس والذهب والأخشاب والمطاط. ويشمل ذلك الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس والقانون الوطني لإصلاح الغابات، الذي يغطي المسائل المتعلقة بسلسلة المسؤوليات، ومنح العقود، ومنافع

وتغير المسؤولين في الوزارة عقب انتخابات عام ٢٠١١، يبدو أن هناك حماساً أقل في الاجتماعات المتصلة بالماس

المجتمع والمحافظة على الغابات

قامت البعثة برصد وتيسير منظمات وشبكات المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة الكاملة لمنظمات المجتمع المدني في أنشطة المقاطعات مثل اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات

نعم

إشراك المجتمع المدني من خلال الحوارات الشهرية والفصلية، والمشاورات، والعمليات التشاركية، ومنتديات وهيكل المجتمع المدني، والتنمية التنظيمية، وتنسيق مشاركته في استراتيجية الحد من الفقر أو أي آلية لاحقة على الصعيد المحلي أو برنامج لتنمية المقاطعات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

شاركت منظمات المجتمع المدني مشاركة نشطة في المشاورات بشأن استراتيجية الحد من الفقر في ما يتعلق بجمع وجهات نظر أفراد المجتمع بشأن مستويات الفقر، والمصادقة على وثائق استراتيجية الحد من الفقر، وتوعية المواطنين بشأن نوايا هذه الاستراتيجية ورصد وتقييم تنفيذ المشاريع المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر للتأكد مما إذا كان يجري تنفيذها بالفعل وما يترتب عليها من آثار على الفئات المستهدفة

عقد الممثل الخاص للأمين العام وقادة المجتمع المدني اجتماعين فصليين قامت البعثة بتنسيق وتيسير عقد اجتماعات قادة المجتمع المدني مع الوفود الزائرة من مقر الأمم المتحدة (بعثة التقييم التقني، ولجنة الجزاءات، ولجنة بناء السلام، ومجلس الأمن)

أحرز تقدم كبير في تشكيل المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبريا وانتخاب قيادة وطنية تمثل جميع الفئات، بما في ذلك قادة من المقاطعات

اعتمدت السياسة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في ليبريا، والنظام الأساسي ومدونة قواعد السلوك لمنظمات المجتمع المدني أثناء معتكف عقد في نهاية أيار/مايو ٢٠١٢

عقدت اجتماعات أسبوعية بشأن السبل البديلة لحل المنازعات ويسرت البعثة هيكل لجان السلام للتوسط في المنازعات على الأراضي

نعم

إسداء المشورة إلى لجنة الأراضي ورصد أنشطتها، وذلك من خلال عقد اجتماعات أسبوعية والتحليل المشترك للتزاعات على

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الأراضي، والتصدي لها

<p>اجتماعاً عقدهما لجنة العمل الإنساني (وهي منتدى لتقاسم المعلومات بين الأمم المتحدة ومجتمع المساعدة الإنسانية) وتم اطلاع الجهات الفاعلة الإنسانية على آخر المستجدات الأمنية التنفيذية</p>	٢٤	<p>قيام المساعد الخاص لمنسق الشؤون الإنسانية بتنظيم اجتماعات تنسيقية خاصة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتخطيط للطوارئ، والتأهب لحالات الطوارئ وإطلاع الجهات الفاعلة الإنسانية على آخر المستجدات الأمنية التنفيذية</p>
<p>عقد اجتماعان للفريق القطري للعمل الإنساني (وهو هيئة لصنع السياسات مؤلفة من الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والوزارات الحكومية المعنية، وممثل عن منظمة غير حكومية دولية) لمناقشة تأهب ليبيريا للكوارث</p>	٢	
<p>عقد خمسة عشر اجتماعاً وقدم الدعم لصياغة قانون إدارة الكوارث وسياسة إنشاء لجنة/وكالة إدارة الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة إلى ما تبذله الحكومة من جهود في مجال الدعوة وحشدت الموارد لضحايا الكوارث في مقاطعات مونروفيا ولوفا وبونغ مما أفضى إلى برنامج الحصص الغذائية التابع لبرنامج الأغذية العالمي للتلاميذ في تلك المقاطعات</p>	نعم	<p>تقديم المشورة والدعم للجنة الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث التابعة لوزارة الداخلية، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعداد خطة العمل الوطنية (وثيقة السياسة العامة، وتقييم الاحتياجات، ودليل العمليات) المقرر عرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل سنّها في شكل قانون تصدره السلطة التشريعية لإنشاء اللجنة الوطنية المقترحة لإدارة الكوارث بوصفها وكالة حكومية مستقلة</p>
<p>عقدت اجتماعات للتوعية بالكوارث مع السلطات المحلية في جميع المقاطعات الخمس عشرة. إلا أن الجانب المتعلق ببناء القدرات في هياكل إدارة الكوارث بالمقاطعات لم ينفذ نظراً إلى أن تركيز السلطات المحلية تحول إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، وفي الوقت نفسه لم تخصص اعتمادات في الميزانية على مستوى المقاطعات للأنشطة المتعلقة بالكوارث</p>	نعم	<p>تيسير عملية التخطيط والتنظيم لعقد حلقات عمل للتوعية والتدريب لصالح السلطات المحلية وفروع الصليب الأحمر الليبيري في المقاطعات، واللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، بشأن وضع خطط طوارئ خاصة بالمقاطعات، حسب الحاجة، لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر التي جرى تحديدها، (مثل تحركات السكان عبر الحدود)</p>

## الإنجاز المتوقع ٢-٢: تحقيق تقدم صوب إقامة الحكم الرشيد

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>أُنجز.</p> <p>وضعت القوانين والأنظمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١</p> <p>أُنجز.</p> <p>إجراء الاستفتاء الدستوري بنجاح في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١؛ والانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ والانتخابات الفرعية في مقاطعة سينو في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ والأعمال التحضيرية للانتخابات الفرعية في مقاطعة مونتسيرادو في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢</p> <p>بلغت نسبة النساء من مجموع الناخبين المسجلين ٤٩ في المائة</p> <p>بلغت نسبة النساء من المرشحين الذين سُمِّتَهم الأحزاب السياسية ١١ في المائة. وقُدِّم مشروع قانون متعلق بالعدل بين الجنسين يوصي بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في ترشيحات الأحزاب السياسية إلى الهيئة التشريعية إنما لم يتم إقراره.</p> <p>لم يتم إطلاق الرؤية الوطنية المعنونة "نهضة ليبريا حتى عام ٢٠٣٠" في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كما كان من المتوخى. إلا أنه أجريت مشاورات إقليمية بقيادة الرئيسة وعقدت اجتماعات في المقاطعات بالتشاور مع مختلف الفئات المهنية</p>	<p>إنشاء الإطار القانوني للانتخابات</p> <p>النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، بما في ذلك الاستفتاء الوطني</p> <p>مشاركة ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من النساء في عملية تسجيل الناخبين حسبما حددت الحكومة</p> <p>وجود نسبة لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء المرشحات في جميع قوائم الأحزاب السياسية لانتخابات عام ٢٠١١</p> <p>إقرار وإطلاق الرئيسة لوثيقة الرؤية الوطنية المعنونة "نهضة ليبريا حتى عام ٢٠٣٠"، وهي خطة من المقرر أن تعقب استراتيجية الحد من الفقر</p>

أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٥٠ اجتماعاً عقدت مع الأطراف السياسية الرئيسية والرئيسية وأسفرت عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وذات مصداقية عموماً في عام ٢٠١١ كما لاحظت أفرقة المراقبين الدوليين والوطنيين	عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة وإجراء مشاورات مع الأطراف السياسية الرئيسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمرشحين، بشأن مسائل سياسية وجوانب أخرى تتصل بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني، بنجاح في عام ٢٠١١
٣٠ اجتماعاً عقدت مع لجنة الانتخابات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١ والانتخابات الفرعية لعام ٢٠١٢، بما في ذلك مؤتمر للدروس المستفادة ومناقشات بشأن الإصلاحات المقبلة	عقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة الانتخابات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين لكفالة إجراء تحضيرات تقنية فعالة، مثل تسجيل الناخبين، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتوعية الناخبين، وتصميم بطاقات الاقتراع وعمليات الأمن، وذلك لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١١، بما في ذلك الاستفتاء الوطني
١٢٦ اجتماعاً عقدت دعماً للجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك الاجتماعات ذات الصلة المتعلقة تحديداً بالانتخابات الفرعية، ومؤتمر الدروس المستفادة، ومناقشات بشأن الإصلاحات المقبلة	تقديم الدعم إلى لجنة الانتخابات الوطنية في تيسير عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة للجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، باعتبارها آلية للتشاور وتسوية النزاعات بين اللجنة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بشأن العمليات والإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بما في ذلك الاستفتاء الوطني
٤٠ اجتماعاً عقدت مع فرقة العمل المعنية بالانتخابات، بما في ذلك لجنة الانتخابات الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية لتنظيم الانتخابية والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين قبل إجراء الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات الفرعية في مقاطعتي سينو ومونتسيرادو	عقد اجتماع أسبوعي لفرقة العمل المعنية بالانتخابات، يضم لجنة الانتخابات الوطنية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية لتنظيم الانتخابية وغيرها من أصحاب المصلحة، بشأن تنسيق مساعدات المانحين
١٠٠ اجتماع عقدت مع أصحاب المصلحة	بذل المساعي الحميدة، بسبل منها عقد



أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الرئيسيين، والأحزاب السياسية، ومسؤولي لجنة الانتخابات الوطنية، والمبعوثين الخاصين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأجريت وساطة غير رسمية من جانب مركز الحوار الإنساني في جنيف لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابة للمسائل الناشئة	اجتماعات أسبوعية منتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لتسوية المنازعات المحتملة والمسائل الخلافية المتصلة بالعملية الانتخابية، مما في ذلك أثناء فترة ما بعد الانتخابات
قامت البعثة برصد الجلسات العامة لكلا مجلسي البرلمان أسبوعياً واجتمعت بالمشرعين لمناقشة مسائل محددة تتعلق بمراقبة الانتخابات، وقانون استدامة الأحزاب السياسية، والتعديلات المقترح إدخالها على القانون الانتخابي	إجراء رصد أسبوعي للهيئة التشريعية والجهاز التنفيذي لتتبع إنشاء الإطار القانوني لإجراء الانتخابات
اجتماعاً عقدت مع الأحزاب السياسية، والتجمع التشريعي النسائي، ودور وسائط الإعلام، والقيادات النسائية، للمطالبة بتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة	١٥ عقد اجتماعات دورية مع اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب التي تضم تجمعاً تشريعياً نسائياً، بشأن إدماج المرأة في مراكز صنع القرار في الأحزاب السياسية، وتحقيق إدراج نسبية لا تقل عن ٣٠ في المائة من المرشحات في قوائم الأحزاب.
اجتماعات عقدت مع التجمع التشريعي النسائي والمنظمات غير الحكومية لاستعراض مشروع القانون المتعلق بالعدل بين الجنسين، ثم ربطت بالبرامج الإعلامية للبعثة في مجال الدعوة	١٠
فيما جرى إعداد تقرير عن تحليل المشاركة السياسية للمرأة وإدماج المنظور الجنساني في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١ والمصادقة عليه، لم يكن تحريره بالصيغة النهائية قد أُنجز لإرساله إلى الطبع بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	لا نشر تقرير تقييمي عن مشاركة المرأة في عملية المصالحة الوطنية والانتخابات وتوزيعه على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين
تم إعداد وتوزيع تقرير واحد عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قرارات مجلس	نعم نشر تقرير عن تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطبيق سياسات وأطر تمكين المرأة

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
على الصعيد الوطني وتوزيعه على أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين	الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وبالإضافة إلى ذلك، أجريت ٦ زيارات رصد إلى المقاطعات
عقد منتدى استشاري لـ ٢٠ مشاركاً بشأن عمليات الحكم الوطني	نعم عقد منتدى رفيع المستوى لـ ٢٠ مشاركاً للمصادقة على التقرير المتعلق بتحليل مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإدماج منظور جنساني في العملية الانتخابية عام ٢٠١١
تقديم الدعم والمشورة للاجتماعات الاستشارية الشهرية للجنة الحكم ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بشأن عمليات وضع الرؤى الوطنية	نعم عقدت ٥ اجتماعات تشاورية مشتركة لأصحاب المصلحة بين لجنة الحكم ووزارة التخطيط بشأن عملية وضع الرؤى الوطنية

### الإنجاز المتوقع ٢-٣: إحراز تقدم في إعادة تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المضيفة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد الشبان المتضررين من الحرب الذين يشتركون في برامج الإنعاش المجتمعية (٢٠٠٧-٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠٠؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ١١٠٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٥٠٠؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٢٠٠٠)	أُنجز تم توفير ٢ ٥٠٠ فرصة عمل بعقود قصيرة الأجل للشباب المتضررين من الحرب في برامج الإنعاش المجتمعية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويعزى ارتفاع عدد فرص العمل المتاحة للشباب المتضررين من الحرب إلى إتاحة المزيد من الفرص من خلال مشروع توظيف مهارات الشباب الذي نفذته الوكالة الليبرية لتمكين المجتمع وبرنامج الأشغال العامة تحت إشراف وزارة الأشغال العامة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عُقد ٣٠ اجتماعا مع منظمات المجتمع المدني (منظمة المحامين المدافعين عن البيئة والتحالف من أجل الديمقراطية الريفية) ركزت على تعزيز دورها في عملية رصد منح الامتيازات. وعُقد ١٤ اجتماعا مع الشركات التي حصلت على امتيازات جديدة لاستخراج زيت النخيل. وعُقد ١٦ اجتماعا مع السلطات المحلية والوطنية وأجريت زيارات ميدانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة في المناطق المحيطة بمزارع زيت النخيل ومزارع المطاط</p>	<p>رصد ما تبقى من المجموعات الشديدة الخطورة التي تشكل تهديدا لعملية توطيد السلام، من خلال إجراء زيارات ميدانية وتقييمات شهرية وعقد اجتماعات نصف شهرية مع السلطات المحلية وتبادل المعلومات معها</p>
<p>تم أيضا رصد فئات أخرى معرضة بشدة للخطر عبر إجراء زيارات ميدانية وعقد اجتماعات مع السلطات المحلية والوطنية وممثلي الجماعات المتضررة إلى جانب تبادل المعلومات معها. وشملت الفئات المعرضة بشدة للخطر التي كانت موضع الاهتمام الشباب المعرضين للخطر والجماعات المحلية في المناطق الزراعية ومناطق امتيازات التعدين ونقابات سائقي الدراجات النارية بالأجرة، والمقيمين بصورة غير قانونية في متنزه سابو الوطني</p>	<p>إجراء زيارات رصد نصف سنوية بالاشتراك مع خلية التحليل المشتركة للبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك لمعالجة مسائل إعادة الإدماج عبر الحدود</p>
<p>اكتسب التعاون عبر الحدود زخما بفضل بعثتي التقييم التقني المشتركين اللتين ضممتا أفرادا من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريقي الأمم المتحدة القطريين، واللتين نظمتا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وذلك إلى جانب بعثة التقييم التقني التي أجريت في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. بمشاركة مجلس الأمن. واستُكملت هذه التقييمات من خلال بعثة التقييم التقني المشتركة بين بعثة الأمم</p>	<p>نعم</p>

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الموفدة إلى جنوب شرق ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وعملية التقييم المشتركة للحدود التي دارت في تموز/يوليه ٢٠١١

تم إسداء المشورة للسلطات الحكومية بشأن رصد ووضع السياسات لمواجهة التحديات المتبقية التي أشارت لها التقييمات في مجالي إعادة الإدماج والمصالحة أثناء العديد من المناسبات، من بينها اجتماعان مع وزارة الشباب والرياضة، واجتماع واحد مع اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة، و ٦ اجتماعات مع الأطراف المعنية ومع زعماء نقابة سائقي الدراجات النارية بالأجرة، و ٤ اجتماعات مع وزارة الأشغال العامة لتتولى الإشراف على أدوات مشاريع التوظيف المشتركة بين البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، و ٥ اجتماعات/حلقات عمل مع وزارة العمل لدعم بلورة خطة عمل وطنية للعمال، و ٣ اجتماعات مع وزارة الداخلية بشأن فرقة عمل معنية بالاحتجاز بشأن العناصر الإيفوارية المسلحة المحتجزة، و ٤ اجتماعات للمجلس واجتماعان عقدتهما اللجنة التقنية مع وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية بشأن مشروع يهدف لتوفير موارد رزق للشباب المعرضين بشدة للخطر، واجتماع واحد مع وزارة الزراعة واجتماع ١ مع الوكالة الليبرية لتمكين المجتمع

اجتماعات عقدت بما في ذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن

نعم

إسداء المشورة للسلطات الحكومية بشأن رصد ووضع السياسات عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية، وتعبئة الموارد لمواجهة التحديات المتبقية التي أشارت لها التقييمات في مجالي إعادة الإدماج والمصالحة، وتقديم الدعم لإيجاد فرص عمل بعقود قصيرة الأجل وطويلة الأجل في المجتمعات المحلية، والترويج لها، من أجل تعزيز الاستقرار وتثبيت دعائم إعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب وتسريع المصالحة والانتعاش على الصعيد المحلي

٦

عقد اجتماعات شهرية مع حكومة ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء

الاستجابات البرنامجية الممكنة لمواجهة التحديات التي تشكلها، على وجه الخصوص، العناصر المسلحة وانتشار الأسلحة في المناطق الحدودية المشقة (اجتماع واحد)؛ ومع الشركاء الدوليين بشأن تحسين تركيز البرامج على الشباب المعرضين بشدة للخطر، بما في ذلك في الحدود الليبرية (٤ اجتماعات)؛ ومع فريق إزالة الألغام المعني بالأمن المجتمعي في المناطق الحدودية (اجتماع واحد). وشاركت البعثة أيضا في عمليات تقييم للتهديدات والتحديات الأمنية، والأمن الغذائي، واحتياجات الإنعاش المبكر في المناطق الحدودية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والنظراء في كوت ديفوار. إلا أن التواصل مع الحكومة كان محدودا بسبب الأنشطة الانتخابية

الدوليين لتسهيل الانتقال من جهود إعادة الإدماج في المجتمع إلى مرحلة التنمية

تمت الموافقة على ٩ مشاريع، أُنجزت ٦ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأُنجز مشروعان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أما المشروع المتبقي فمن المقرر إكماله في حدود ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

٩

تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم توطيد السلام، بناء على تقييم الاحتياجات وأولويات البعثة

يعزى انخفاض عدد المشاريع إلى إعطاء الأولوية إلى المشاريع المندرجة في إطار عنصر سيادة القانون

### العنصر ٣: سيادة القانون

٤٢ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر الواردة أدناه، واصل عنصر البعثة المعني بسيادة القانون جهوده، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون. وقدمت البعثة الكثير من الدعم من أجل إعداد ووضع الصيغة النهائية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لبرنامج مشترك بين قطاعي العدالة والأمن لتجميع أولويات

عنصر سيادة القانون في برنامج متجانس واحد. واضطلعت البعثة أيضا بدور رئيسي في إشراف مجلس العدالة والأمن على تنفيذ البرنامج المشترك في عام ٢٠١٢، وقد شمل هذا الدور إنشاء مركز للعدالة والأمن في غبارنغا، وهكذا ساعدت البعثة على زيادة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة العاملة في قطاعي العدالة والأمن.

٤٣ - وتواصل تقديم الدعم التقني إلى فروع الحكومة الثلاثة جميعا، وقد شمل ذلك التعاون مع وزارة العدل، ولا سيما هيئة الإدعاء العام المتفرعة عنها، وإلى الجهاز القضائي، والجهاز التشريعي. وإضافة إلى ذلك، تواصل تقديم الدعم التقني إلى مؤسسات التدريب الوطنية للعاملين في قطاع العدل، وإلى معهد القضاء وكلية الحقوق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة المشاركة بجزئية في المبادرات الشاملة لعدة قطاعات مثل الفريق العامل المعني بقضاء الأطفال، وفرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي والبرنامج المشترك بشأن العنف الجنسي والجنساني، عن طريق إهداء المشورة التقنية وتيسير التدريبات. وتم إطلاع الشركاء الوطنيين على تحليل البيانات التي تم جمعها من أنشطة الرصد التي قامت بها البعثة لتسترشد بها المناقشات بشأن وضع السياسات في قطاع العدل.

٤٤ - وتواصل تقديم الدعم التقني إلى مكتب السجون وإعادة التأهيل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال إجراء أنشطة توجيه يومية في مرافق المؤسسات الإصلاحية بالإضافة إلى أنشطة محددة من أجل تنمية قدرات التدريب الوطنية لدى المكتب. وتواصل تقديم الدعم التقني أيضا إلى برامج أنشطة السجناء وإلى الجهود الرامية لتلبية الاحتياجات الصحية للسجناء.

٤٥ - أما في ما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد يسرت البعثة تنظيم تدريبات لفائدة الموظفين في مجال سيادة القانون ووفرت الدعم التقني للتحضيرات المستمرة لإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء آلية لرصد تنفيذ التوصيات الموجهة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وواصلت البعثة أيضا جهودها الرامية لتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ورغم الصعوبات التي واجهت اللجنة طوال هذه الفترة المشمولة بالتقرير لإحراز تقدم في تنفيذ ولايتها، فقد أطلقت، بدعم من البعثة، مبادرة توعية لتعريف عامة الناس بدورها وبمبادراتها الرئيسية في المستقبل. وتواصل أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم الذي تقدمه البعثة إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية المعنية بحقوق الإنسان من أجل تزويدها بقدرات في مجال الرصد والدعوة.

٤٦ - وعلى مستوى قطاع سيادة القانون بأكمله، تم تقديم الدعم لتنمية الهياكل الأساسية من خلال المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها البعثة ومن خلال الدعم التقني المقدم إلى مكتب السجون وإعادة التأهيل على إعداد تصاميم لمرفق إصلاحي رئيسي جديد.

### الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمصالحة الوطنية في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إحراز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقدماً صوب الامتثال لمبادئ باريس (٢٠١٠-٢٠١١: الامتثال بنسبة ٧٠ في المائة؛ ٢٠١١-٢٠١٢: الامتثال بنسبة ٨٥ في المائة)	حالت الانقسامات الداخلية دون تنفيذ اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ولايتها. ولم تسع اللجنة للامتثال لمبادئ باريس وإنما ركزت على تعزيز التماسك داخلها وعلى إعداد نظامها الداخلي. ويسرت منظمات المجتمع المدني عملية المصالحة داخل اللجنة
إنشاء آليات متابعة تمكن اللجنة من رصد تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة	باستثناء التوصية المتصلة ببرنامج "الاعتراف والمغفرة" (Palava Hut)، لم يُحرز أي تقدم نحو تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وفي ما يتعلق ببرنامج الاعتراف والمغفرة فإن اللجنة هي التي تشرف على هذه العملية، إلا أنه قد تأخر إطلاقها، الذي كان مقرراً في سنة ٢٠١١، نتيجة للانقسامات الداخلية التي تشهدها اللجنة. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، زارت اللجنة جميع المقاطعات الـ ١٥ لتوعية السكان ببرنامج الاعتراف والمغفرة ولتفسير الولاية الموكلة إلى اللجنة
قيام الحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات مجلس حقوق الإنسان واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذها بانتظام، في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للجدول الزمني للاستعراض المحدد في خطة العمل (٢٠١٠-٢٠١١: استعراض واحد أجرته الحكومة، واستعراض واحد أجراه المجتمع المدني؛ ٢٠١١-٢٠١٢: إجراء استعراضين مشتركين بين الحكومة والمجتمع المدني)	بدأت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان واللجان الفرعية التابعة لها أعمالها منذ عام ٢٠١١، مما أتاح إجراء ٥ مشاورات بشأن خطة العمل بين الدولة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وأجري آخرها في أيار/مايو ٢٠١٢. وشرعت اللجنة التوجيهية أيضاً في إعداد آلية لرصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والتشجيع على تنفيذها
زيادة اعتماد وترسيخ نهج قائم على حقوق الإنسان، إزاء تطوير وتنفيذ ورصد القوانين والخطط والسياسات الحكومية، وكذلك برامج وممارسات الأمم المتحدة والبعثة (٢٠١٠-٢٠١١: وضع ٤ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٢ منها؛ ٢٠١١-٢٠١٢: وضع ٤ قوانين/خطط/سياسات وتنفيذ ٤ منها)	تمت بلورة ووضع الصيغة النهائية لقوانين/خطط/سياسات وطنية في ليبيريا واعتماد ٦ منها، بالاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان (الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر؛ وقانون الطفل؛ والقانون الجديد لإصلاح التعليم؛ والخطة والسياسة الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية (٢٠١١-٢٠٢١)؛ والسياسة الوطنية في مجال الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
والخطة المتصلة بالصحة والرعاية الاجتماعية (٢٠١١-٢٠٢١)؛ وقانون توفير العمل اللائق)	قيام منظمات المجتمع المدني برصد حالة حقوق الإنسان في ليبيريا وإصدار تقارير موجهة إلى عامة الجمهور تتضمن توصيات (٢٠١٠-٢٠١١: إصدار ٤ تقارير عن حقوق الإنسان من إعداد منظمات المجتمع المدني؛ ٢٠١١-٢٠١٢: إصدار ٤ تقارير عن حقوق الإنسان من إعداد منظمات المجتمع المدني)
قدّمت منظمات المجتمع المدني تقريرا واحدا، وأصدرت ٧ بيانات صحفية تتطرق إلى الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان والمستجدات في هذا الصدد	قيام الحكومة بوضع وإقرار استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة والمجتمع المدني
لم تقم الحكومة بإقرار استراتيجية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
عقد ١٨ اجتماعا أغلبها بشأن الخطة الاستراتيجية وإجراءات التشغيل الموحدة، وانتخابات عام ٢٠١١، والانتخابات التي دارت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المتصلة بالتراع بين قوات الأمن الوطني وأنصار المعارضة	إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية بسبل منها تنظيم ٤ دورات تدريبية في مجال تنمية القدرات، وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وموظفيها بشأن تنفيذ اللجنة للولاية المحددة في مبادئ باريس وامتها لتلك المبادئ
تلقى أعضاء اللجنة تدريبا في مجال رصد السجون أثناء الزيارات التي قاموا بها في مختلف المقاطعات وقاموا برصد السجون وتجاوزوا مع المسؤولين عن السجون بشأن مسائل متعلقة بحقوق الإنسان. وتم تقديم الدعم اللوجستي أيضا إلى أعضاء اللجنة خلال زيارات رصد المقاطعات التي قاموا بها. ولم تنظم دورتان تدريبيتان في مجال تنمية القدرات بسبب الانقسامات الداخلية على مستوى اللجنة	٢



النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لم تُنفذ التوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة باستثناء تلك المتعلقة ببرنامج الاعتراف والمغفرة. ومع ذلك، عقدت البعثة ٥ اجتماعات بالإضافة إلى الاجتماعات المخصصة، من بينها اجتماع مع الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية (اتتلاف لمنظمات من المجتمع المدني) وأيدت جهود الفريق العامل الرامية إلى تشجيع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على إعطاء دفع لعملية المصالحة. وقدمت البعثة الدعم أيضا إلى أعضاء اللجنة أثناء زيارتهم للمقاطعات من أجل توعية الجمهور بمبادرة المصالحة المعروفة باسم "الاعتراف والمغفرة"	القيام بالرصد والإبلاغ بغرض إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات فصلية مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ونوادي حقوق الإنسان في المدارس، بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
تواصلت عملية بلورة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان أثناء الاجتماعات الأربعة التي عقدتها اللجنة التوجيهية لخطة العمل، وذلك تحت إشراف وزارة العدل، وأجريت خمس مشاورات بشأن خطة العمل شارك فيها ١٩٨ ممثلا عن الدولة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني دارت في مونروفيا وفي المقاطعات	إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع الوزارات وفئات المجتمع المدني المعنية بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل
قامت اللجنة الفرعية المعنية بالإبلاغ عن حقوق الإنسان التابعة للجنة التوجيهية باقتراح إنشاء آلية للترويج لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتقييم تنفيذها، وعُرضت مبادرات لإطلاق هذه الآلية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢	توفير ٣ دورات عمل لأعضاء وموظفي الهيئة التشريعية لزيادة القدرة على الدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في التشريعات الداخلية
لم تُعقد دورات العمل الثلاث بسبب انشغال أعضاء وموظفي الهيئة التشريعية بالتحضيرات للانتخابات التي دارت في عام ٢٠١١ وبسبب مشاركتهم فيها، فضلا عن أن الهيئة التشريعية	

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

كانت في عطلة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتعثرت المبادرات الرامية إلى عقد دورات عمل في عام ٢٠١٢ بسبب عدم وفاء موظفي السلطة التشريعية بالتزامهم خلال عملية التخطيط

بفضل المساعدة التقنية التي قدمتها البعثة في السابق، تمكن أعضاء الهيئة التشريعية من إنشاء جمعية الموظفين التشريعيين الليبرية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١١. وقدمت البعثة الدعم التقني والمشورة للجمعية من خلال الإرشادات التي أصبحت تقدمها لها من تموز/يوليه ٢٠١١ فصاعداً من أجل الترويج لمعايير حقوق الإنسان والامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان داخل الهيئة التشريعية

اجتماعات عُقدت مع فرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي تم أثناءها إسداء المشورة بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل

اجتماعات عُقدت مع البرنامج المشترك بين قطاعي العدالة والأمن

اجتماعات عُقدت لفريق التدريب العامل في إطار البرنامج المشترك بين قطاعي العدالة والأمن أفضت إلى التخطيط لتنظيم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان في إطار مبادرة مشتركة للتدريب في مركز العدالة والأمن في غبارنغا

إضافة إلى ذلك، حضر أعضاء الفريق العامل حلقة العمل بشأن الدروس المستفادة التي

٦ إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاء لتحسين الالتزام بسيادة القانون وكفالة تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان

٤

٤

نظمها مركز العدالة والأمن في غبارنغا لفائدة مؤسسات الأمن والعدالة وساهموا فيها

تم تنظيم حلقة عمل مدتها يومان شارك فيها ٤١ ضابطاً من شرطة الوطنية الليبيرية و ١٣ موظفاً من مكتب الهجرة والتجنيس من أجل تقييم وتعزيز الطابع المؤسسي للتدريب في مجال حقوق الإنسان والترويج لرصد حقوق الإنسان في صفوف هؤلاء الضباط والموظفين

أجرت القوات المسلحة الليبيرية ٤ دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لما مجموعه ١٥٠ فرداً من بينهم ضباط عسكريون وخفر سواحل وأجرت تقييماً للتدريبات لمواصلة تنمية قدراتها

لم تُنظَّم حلقتنا العمل. ولكن عُقدت اجتماعات شهرية في إطار الفريق العامل المعني بقضاء الأطفال تحت إشراف وزارة العدل وتم إعداد وثائق بشأن قضاء الأطفال. وإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة، بما في ذلك اجتماعات بشأن التوجيهات الأخلاقية للمهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال المخالفين للقانون؛ وبشأن قانون الطفل؛ وبشأن التوجيهات المتعلقة بإعادة تأهيل الأحداث

دورة عُقدت لبناء القدرات في جميع أنحاء ليبريا بالتعاون مع المجتمع المدني والسلطات التقليدية، و نوادي حقوق الإنسان، والمجتمعات المحلية، بمعدّل دورتين لبناء القدرات على الأقل في كل مقاطعة

نعم

توفير المشورة التقنية والرصد وتقييم الأثر فيما يتعلق بالتدريب الذي يقدمه مدربو حقوق الإنسان لفائدة الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس والقوات المسلحة الليبيرية

لا

تنظيم حلقتي عمل تدوم كل منهما يومين وعقد اجتماعات متابعة شهرية بشأن المسائل المتعلقة بقضاء الأحداث

٦٠

عقد ٣٠ دورة لبناء القدرات (دورتان في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة)، مع إقامة شبكات محلية للرصد والحماية والدعوة، تضم جماعات المجتمع المدني، والسلطات التقليدية، و نوادي حقوق الإنسان، والمجتمعات

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يُعزى ارتفاع عدد الدورات إلى عقد عدد أكبر من الدورتين الاثنتين اللتين كان من المقرر أن تيسرهما المقاطعات بناء على طلب الشركاء المحليين

المحلية، من أجل تعزيز الأنشطة الطويلة الأجل في جميع أنحاء البلد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

دورة عقدت لتوعية المجتمعات المحلية، من بينها دورتان على الأقل في كل مقاطعة. وكان عدد دورات التوعية أقل مما كان مقررا لأن العديد من المقاطعات نظمت عددا أكبر من دورات بناء القدرات لإيجاد حل للمشاكل الناشئة مثل جرائم العنف الجنسي المرتكبة في حق الأطفال

٤٠

عقد ٦٠ دورة توعية للمجتمعات المحلية (أربع دورات في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة)، و ٣٠ لقاء مفتوحا (لقاءان في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس عشرة) مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ونوادي حقوق الإنسان بشأن النهج القائم على احترام حقوق الإنسان لبرنامجي التنمية الوطني والمحلي مع مراعاة المسائل الجنسانية والإعاقة، مثل استراتيجية الحد من الفقر وخطط تنمية المقاطعات

٢٤

لقاء مفتوحا تم عقدها قد عُقد عدد أقل من اللقاءات المفتوحة ولكن دار عدد أكبر من مناقشات المجموعات البؤرية التي وجد الشركاء المحليون أنها تعتمد أكثر على المشاركة وتركز أكثر على النتائج

إضافة إلى ذلك، وبدعم من البعثة، جرى الاحتفال بيوم الطفل الأفريقي (١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢) في ١٣ مقاطعة، وركزت الاحتفالات على توعية المجتمعات المحلية بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة

لم تقدّم أي مساعدات إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية واتحاد دور الأيتام في ليبيريا بسبب تأخر البعثة في تعيين الموظفين المناسبين وعزمها تكليف منظمة الأمم المتحدة للطفولة بهذه المهمة

لا

تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية واتحاد دور الأيتام في ليبيريا فيما يتعلق بإثراء استخدام هذه المؤسسات كوسيلة للعزل، ومنع توظيف الأطفال في دور الأيتام، وتعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة

مع ذلك، واصلت البعثة رصد وتحديد الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأيتام. وانطلقت المناقشات مع

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اليونيسيف أيضا بشأن تنقيح مناهج الرصد لعام ٢٠١٢ في ظل بدء نفاذ قانون الأطفال الجديد

يعتمد تنفيذ ولاية اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة على الطلبات الخاصة التي يقدمها مجلس المديرين التنفيذيين وعن طريق الاجتماعات المخصصة مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة بشأن استراتيجية الحد من الفقر والفريق العامل المعني بالفئات المحرومة من أجل صياغة واستعراض مصفوفة قائمة على نتائج تتضمن مجالات رئيسية ذات أولوية تركز على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نعم

تقديم المساعدة التقنية عن طريق توفير التدريب وعقد اجتماعات فصلية منتظمة مع مديري وموظفي اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة بشأن تنفيذ ولايتها

لم تُنظَّم حلقة العمل. وكان التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جاريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقدت البعثة اجتماعات شهرية مع فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة، علما بأن اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة عضو فيها، بالتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسية من الحكومة والمجتمع المدني، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بلورة استراتيجية وطنية لتنفيذ الاتفاقية

لا

تنظيم حلقة عمل واحدة لمدة أربعة أيام في مجال تنمية القدرات وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق الاجتماعات الشهرية المتعلقة بتصميم وإقرار استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لم تصدر أية تقارير بسبب طول مدة عملية الاستعراض الداخلي. وتمت صياغة تقرير واحد ولكنه لم يصدر

لا

إسداء المشورة التقنية وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية من أجل تعزيز ورصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة لحقوق الإنسان التي أصدرتها البعثة

## الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية في ليبيريا

### مؤشرات الإنجاز المقررة

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

<p>لم تقم لجنة إصلاح القانون بإجراء استعراض منهجي للقوانين التي تتعارض مع الدستور أو المعايير الدولية بيد أن اللجنة كانت عضواً نشطاً في فريق عامل وضع مشروع قانون جديد لهيئة المحلفين يقترح، في جملة أمور، تمديد ولاية محكمة الصلح التي أعيد تقديمها إلى الهيئة التشريعية. وعملت اللجنة أيضاً ضمن فريق للصياغة لإجراء التعديل المقترح الشامل للتشريعات المتعلقة بوضع مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال بغرض تحديث القوانين الليبيرية بما ينسجم مع المعايير الدولية</p>	<p>تستعرض لجنة إصلاح القانون الأنظمة الأساسية الرئيسية التي لا تنسجم مع الدستور والمعايير الدولية، وتقدم ما يتصل بها من توصيات (٢٠١٠-٢٠١١: ٥ استعراضات؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٥ استعراضات)</p>
<p>لم يتلق متدربون إضافيون غير محامين تدريباً في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نظراً إلى أن حكومة ليبيريا لم ترصد أي اعتمادات في الميزانية من أجل دفعة التدريب المقبلة ومن أجل أن تكفل أيضاً توظيف الخريجين الموجودين</p>	<p>حدوث زيادة في عدد المتدربين من غير المحامين (٢٠١١-٢٠١٢: ٣٠؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٠٠)</p>
<p>تعثرت الجهود الرامية إلى وضع سياسة عامة واستراتيجية لغير المحامين في نظام العدالة منذ عام ٢٠١٠. ولم يُنفذ البرنامج الموحد المقرر للمعونة القانونية لرابطة المحامين الليبيرية بتقديم خدمات مجانية للفقراء والأحداث من المدعى عليهم ولم تقدم السلطة القضائية إطاراً لتنفيذ الخطة أو لم توافق عليه. وفي هذه الأثناء، تعكف رابطة المحامين على وضع نظام مجاني انطلق الآن وسيبدأ العمل به إلى حد ما إلى جانب المساعدة القانونية غير الرسمية (المساعدة القانونية المقدمة للمجتمعات المحلية) التي تقدمها في الوقت الحاضر منظمات المجتمع المدني، مثل اللجنة الكاثوليكية للعدالة والسلام، وزمالة السجون</p>	<p>زيادة عدد خدمات المساعدة القانونية المنشأة في المقاطعات وفقاً للسياسة والاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١١: ١٠ مقاطعات؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٥ مقاطعة)</p>

خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تم البت في ١٤٠ قضية. ويُعزى انخفاض عدد القضايا إلى وجود إطار قانوني عفا عليه الزمن، مثل قصر دورات عمل المحاكم، ومحدودية اختصاص المحاكم الابتدائية، بالإضافة إلى وجود أوجه ضعف في القدرات وأوجه قصور في التنسيق بين مكونات نظام العدالة الجنائية

في أعقاب المؤتمر الوطني المعني بتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أنجزت اللجنة أخيراً تقرير المؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١١ ونشرته. وما زال يتعين وضع الخيارات السياسية، نظراً إلى أن اللجنة المعنية بتعزيز اللجوء إلى القضاء فقدت زخمها حيث يعزى ذلك بقدر كبير إلى التغييرات في الموظفين في مختلف المؤسسات التي تشكل اللجنة

لئن كانت لجنة التحقيق القضائي ووحدة حقوق الإنسان/وحدة مراجعة الحسابات الداخلية التابعة لوزارة العدل تعملان، فإن قدرتهما ونطاقهما محدودتان للغاية لكي تشكلا إطاراً فعالاً للمساءلة. ووافقت الحكومة، في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن، وكنصر من عناصر دعم صندوق بناء السلام لليبيريا، على إجراء استعراض لآليات المساءلة والإدارة في جميع مؤسسات العدالة والأمن

لم تقرّ الحكومة الوطنية إجراءات العمل الوطنية الموحدة. ومع ارتفاع معدل تبديل قيادات مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، كثيراً ما تغيرت أولويات المكتب، بما في ذلك الموافقة على إجراءات العمل الموحدة

زيادة عدد القضايا التي تفصل فيها محاكم الدوائر سنوياً (٢٠٠٧-٢٠٠٨: ١٣٥ قضية؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠٠ قضية؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٠٠ قضية؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٧٣٢ قضية؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٤٠٠ قضية)

وضع الحكومة للمسات النهائية على الخيارات السياسية لمواءمة نظم العدالة القانونية والتقليدية من أجل الاستعراض التشريعي اللاحق وسن تشريعات

إرساء أطر للمساءلة في إطار الهيئة القضائية ووزارة العدل

قيام الحكومة بالتدقيق في تنفيذ إجراءات عمل وطنية موحدة مستكملة في ١٥ مرفقاً من المرافق الإصلاحية للتحقق من الجاهزية للانتقال

إنجاز تدريب أثناء الخدمة يقدمه موظفون وطنيون في المؤسسات الإصلاحية (٢٠١٠-٢٠١١: ١٢ موظفاً؛ ٢٠١٢-٢٠١١: ٢٢ موظفاً)

تم تدريب ٢٤ موظفاً من موظفي المؤسسات الإصلاحية الوطنيين للعمل كمدرّبين، ووظّف ٢٢ منهم

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

في الوقت الراهن في مرافق التدريب في جميع أنحاء ليبريا (مونروفيا (٤)، وزويدرو (٤)، وتومانبورغ (١)، وكاكاتا (١)، وبونديوي (٢)، وبوكانان (٢)، وغبارنغا (٣)، وغرينفيل (١)، روبرتسبورت (١)، وفوينجاما (١)، وهاربر (١)، وسانيكيلي (١)).  
ورفض مكتب الإصلاحات إعادة تأهيل اثنين من الموظفين المدربين

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى لجنة إصلاح القانون بشأن الاستعراض التشريعي، والبحث القانوني، والصياغة التشريعية	نعم عيّنت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ضابط اتصال ليشترك في لجنة إصلاح القانون في المواقع ويوفر المساعدة القانونية والتقنية من أجل التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للجنة، وهي خطة بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد ما مجموعه ١١ اجتماعاً مع اللجنة بشأن تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بعملية انتداب موظفين من الفئة التقنية، بمن في ذلك موظفو البحوث وموظفو تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية؛ وتم استعراض مشروع قانون هيئة المحلفين؛ ومسائل تتصل بأنشطة لجنة بناء السلام في ليبريا
	نفذ خبير استشاري كلفته البعثة برنامجاً توجيهياً في تموز/يوليه ٢٠١١ يرمي إلى بناء قدرات المفوضين على الاضطلاع بولايتهم
	بالإضافة إلى ذلك، عُقدت إحدى عشرة دورة تدريبية بشأن صياغة التشريعات ومنهجية البحوث لمفوضي اللجنة وموظفيها. وأعدت البعثة ثلاثة تقارير، بما في ذلك تقرير تقييم الاحتياجات، والتقارير المتعلقة ببرنامج التوجيه ووضع الخطة الاستراتيجية للجنة



النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة	
لم يبدأ استعراض اللوائح المتعلقة بالأراضي الداخلية. وعلقت حكومة ليبريا ذلك رسمياً إلى حين وضع اللجنة المعنية بتعزيز اللجوء إلى القضاء الخيارات السياسية المتعلقة بمواءمة نظم العدالة القانونية والتقليدية	لا	إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى وزارة الداخلية بشأن استعراض اللوائح المتعلقة بالأراضي الداخلية
عُقدت خمسة اجتماعات ومائدة مستديرة واحدة لمنتدى استشاري، بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني والهيئة التشريعية لمناقشة السبل الكفيلة بتنشيط مكتب صياغة التشريعات في البرلمان	نعم	تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى الهيئة التشريعية بشأن مراجعة القوانين، والبحث القانوني، والصياغة التشريعية
عُقدت دورة تدريبية بشأن الصياغة التشريعية، ومنهجية البحث، وحفظ السجلات		
تم تقديم المساعدة المشتركة في موقع واحد طوال الفترة المشمولة بالتقرير وتم إعداد ست مذكرات مشتركة في المواقع بشأن انتخاب القادة التشريعيين		
عُقدت خمسة اجتماعات لتحديد اختصاصات خبير استشاري وطني كلفته البعثة لتقديم المساعدة التقنية لمكتب صياغة التشريعات، فضلاً عن توجيه موظفي المكتب بشأن إجراء تقييم أوّلي للمكتب، واستعراض مشاريع القوانين المعروضة على المكتب		
عُقد اجتماع واحد مع المعهد الديمقراطي الوطني لمناقشة برنامج تقديم المساعدة إلى الهيئة التشريعية الثالثة والخمسين المنتخبة حديثاً والتخطيط له من أجل تحسين التنسيق، وتعزيز الشراكة، وتفادي ازدواجية الجهود		
عُقد ١٢٩ اجتماعاً مع السلطة القضائية وأصدر ١١ تقريراً، بما في ذلك تقييم لمكتب مدير	نعم	تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

المحكمة، وإصدار تقارير رصد، وتقييم الاحتياجات في مجال الهياكل الأساسية

طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى الهيئة القضائية بشأن المحامي العام، وحفظ السجلات، وإدارة القضايا

شملت هذه الاجتماعات الـ ١٢٩ ما يلي:  
٣٤ اجتماعاً بشأن مسائل الإدارة القضائية؛  
و ٦ اجتماعات بشأن مشاريع إدارة الحالات  
الإفرادية وحفظ السجلات فيما يتعلق بتنفيذ  
مشاريع متصلة بالسلطة القضائية في إطار  
البرنامج المشترك للعدالة والأمن

٤٠ اجتماعاً مع السلطة القضائية بشأن المشاريع  
السريعة الأثر، من بينها تشييد ٧ محاكم وإعمار  
محكمتين فيما لا تزال ثلاث محاكم قيد التشييد  
حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٤٩ اجتماعاً مع المعهد القضائي (مؤسسة  
التدريب القضائي الوطنية)، مع تقديم المساعدة  
التقنية لوضع خطة المعهد الاستراتيجية وإعداد  
دروس موجزة لتدريب كتاب المحاكم

شاركت البعثة أيضاً مشاركة نشطة في العملية  
الثانية من استراتيجية الحد من الفقر، فحضرت  
٦ اجتماعات للجنة الفرعية المعنية بالإصلاح  
القضائي/الفريق العامل القطاعي المعني بسيادة  
القانون

عقد أكثر من ١٠٠ اجتماع في المواقع  
المشتركة، وشاركت البعثة في اجتماعات الأفرقة  
العاملة بقيادة الوزارة، التي تركزت على تطوير  
قسم التدوين التابع للوزارة وإرشاد ودعم فرقة  
العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي ولجانها  
الفرعية، ودعم المبادرات التدريبية وتقديم  
المشورة لها، ووضع المبادئ التوجيهية بشأن  
إعادة تأهيل الأحداث والتدريب القانوني

نعم

تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في  
المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن  
طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى وزارة  
العدل بشأن عمليات الملاحقة القضائية  
واستعراض القضايا، بما في ذلك حالات  
الاعتصاب، وحفظ السجلات، وإدارة القضايا،  
والتدوين، والتقاضى، والخدمات الاستشارية  
القانونية، والعقود والاتفاقات، والهجرة

## للشرطة الوطنية الليبرية

عملت البعثة أيضاً بشكل مكثف على تنفيذ البرنامج المشترك للعدالة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك على تدريب موظفي قطاع العدالة وعلى اتخاذ تدابير أخرى في مجال بناء القدرات

ساهمت البعثة بشكل مباشر في بناء القدرات القصيرة الأجل بتوفير خبراء استشاريين إلى مكتب الوكيل العام لتقديم المساعدة في استعراض ملفات القضايا والمقاضاة

في حين قدم الدعم إلى كلية لويس آرثر غرايمز للحقوق ورابطة المحامين الوطنية الليبرية، فإن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة على توطيد إصلاح قطاع العدل لم تحظ بالدعم، رغم أن البعثة بدأت اتصالاتها مع المجتمع المدني فيما يتعلق بوضع برنامج للمساعدة القانونية

عُقدت خمسة اجتماعات مع كلية الحقوق، شملت مناقشات متعلقة بوضع المناهج الدراسية باستخدام معلومات من بحوث للبعثة متصلة بمحاكم حكام القبائل وهيكل موحد للمحاكم العرفية

أجرت البعثة أيضاً تقييماً لإدارة خطة المنح الدراسية لمبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا التابعة لوزارة العدل الموجهة لطلاب كلية الحقوق، وشاركت في استعراض لبرنامج الزمالة في الكلية

تعاقدت البعثة مع خبير استشاري لمساعدة رابطة المحامين الليبرية في وضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات

لا

إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية إلى كلية لويس آرثر غرايمز للحقوق، ورابطة المحامين الوطنية الليبرية، وأعضاء المجتمع المدني المشتركين في مشاريع سيادة القانون، بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة والنهوض بها، بما في ذلك وضع برامج للمساعدة القضائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة القضائية، والمنظمة الدولية لإصلاح نظام العقوبات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لا</p> <p>تعثر تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني بشأن تعزيز اللجوء إلى القضاء بسبب التغييرات في الموظفين في مختلف المؤسسات التي تتشكل منها اللجنة المعنية بتعزيز اللجوء إلى القضاء التي أسندت إليها مهمة التعجيل بتنفيذ التوصيات</p> <p>بيد أن البعثة أجرت تقييماً لمحاكم حكام القبائل تم التصديق عليه وانطلق بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية، وبجوثاً للمتابعة بشأن تحديد إمكانية وضع هيكل موحد للمحاكم العرفية</p>	<p>إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للسلام ومركز كارتر، بشأن تجميع وتنفيذ بعض التوصيات التي صدرت في المؤتمر الوطني بشأن تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، من أجل وضع خيارات سياساتية للحكومة في مجال مواءمة نظم العدالة العرفية والقانونية</p>
<p>نعم</p> <p>رصد المؤسسات القانونية والقضائية من خلال الزيارات اليومية والأسبوعية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير والإبلاغ عنها. وتم رصد التماسات ما قبل الانتخابات وما بعدها في محاكم الدوائر والمحكمة العليا، وتم ضبط المسائل القضائية وتحليلها، وجرى إطلاع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على التقارير. وجرى، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، تتبع حالات السطو المسلح وتم إعداد تقرير موحد عنها. وتم أيضاً إعداد تقارير نهاية مدة المحكمة الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد وإصدار تقرير سنوي عن التحليل الموحد لمدد دوائر المحاكم لعام ٢٠١١</p>	<p>رصد المؤسسات القانونية والقضائية يومياً، بما في ذلك إجراء تحليلات لنظام العدالة، وتحديد المسائل القانونية والقضائية للانتصاف، وإعداد تقارير فصلية عند نهاية مدة المحكمة لإطلاع الحكومة عليها</p>
<p>نعم</p> <p>قدمت البعثة بوصفها عضواً في مجلس إدارة معهد التدريب القضائي، المساعدة والدعم التقني فيما يتعلق بجميع جوانب التدريب في المعهد، بمن في ذلك الموظفون القضائيون والقوات المسلحة الليبرية (وضع الجداول الزمنية والمذكرات والمناهج التدريبية، ووضع دليل للمدرسين بشأن تدريب مجندي القوات المسلحة الليبرية على قانون الأدلة وقانون الإجراءات الجنائية)</p>	<p>تقديم المساعدة إلى معهد التدريب القضائي ووزارة العدل في مجال التدريب وإجراء حلقات العمل لبناء قدرات القضاة وقضاة الصلح ومفوضي الأمن ومأموري الإجراء وكتاب المحاكم ومحامي الدفاع المجاني والمدعين العامين والمدرسين، في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية</p>

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد فتوى تحريرية واحدة بشأن الإجراءات الجنائية المعمول بها في العدالة العسكرية، وعُقد اجتماع بشأن تدريب ضباط الشرطة وقدمت المساعدة القانونية إلى الشرطة الوطنية الليبيرية

وضعت الحكومة والبعثة وشركاء آخرون (أعضاء آخرون من أسرة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني) برنامجاً مشتركاً للعدالة والأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بهدف تنسيق إصلاح قطاع العدالة والأمن في ليبريا. وفي هذا الصدد، أنشئ مجلس للأمن والعدالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ للإشراف على تنفيذ البرنامج المشترك وعقد اجتماعات شهرية. وقدمت البعثة المشورة بالاشتراك في رئاسة المجلس وكذلك بالمشاركة النشطة في الفريق الاستشاري التقني الذي يضطلع بمهامه في إطار المجلس

يمثل مركز العدالة والأمن في غبارنغا أحد عناصر البرنامج المشترك الذي أسدت البعثة بشأنه مشورة منتظمة عن تنمية المركز ومختلف المشاريع المرتبطة بالنهج المنسق لتوفير خدمات العدالة والأمن. وشاركت البعثة أيضاً في عملية التعيين لشغل منصب مدير البرنامج المشترك للعدالة والأمن

عُقد اجتماعان مع وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني من أجل مناقشة طرائق العمل ونطاقه فيما يتعلق بطلب المساعدة من البعثة في استعراض القضايا. وتم استعراض ست قضايا مدرجة في جدول أعمال وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني، وإجراء توجيه للمدعين العامين

نعم

إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية إلى ركيزة الحوكمة وسيادة القانون (وعقد اجتماعات بين الفينة والأخرى مع المؤسسات الحكومية والوزارات التي تندرج تحت هذه الركيزة) بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة وتطويرها

نعم

تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة، بشكل خطي وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، إلى وزارة العدل (وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني) بشأن عمليات الملاحقة القضائية وإدارة قضايا الاعتصاب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	المهتمين بملاحقة الضالعين في قضايا الاغتصاب قضائياً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى استعراض قضايا المرحلة التمهيدية وعُقدت أربع دورات توجيهية. وصدر التقرير الموحد عن المحاكمات في قضايا العنف الجنسي والجنساني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، بالتعاون مع السلطة القضائية
إسداء المشورة التقنية عن طريق عقد الاجتماعات الشهرية والاشترك في المواقع في المرافق الإصلاحية بشأن تفعيل إجراءات العمل الموحدة لإدارة وأمن السجناء	١١٢ اجتماعاً عُقدت مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والجهات المعنية العاملة في قطاع السجون على تقديم المساعدة والدعم في تعزيز عمليات المكتب
الاضطلاع بدورات أساسية ومتقدمة وتأهيلية لتدريب المدربين (دورة من كل نوع) لفائدة ١٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية، في إطار برنامج من ثلاث مراحل بشأن المهارات التدريبية والمواضيع المتعلقة بالسجون يتضمن أساليب التعلم النشط، وتخطيط الدروس، ومهارات العرض، وديناميات المجموعات، وحل المشكلات، وطرق التدريب ومهارات الملاحظة	١٥ موظفاً من موظفي المؤسسات الإصلاحية شاركوا في دورة أساسية لتدريب المدربين، وشرعوا في دورة متقدمة لتدريب المدربين
	موظفين من موظفي المؤسسات الإصلاحية حضروا دورة لتأهيل المدربين في آذار/مارس ٢٠١٢، وأصبحوا مؤهلين للتدريب
	موظفاً من موظفي المؤسسات الإصلاحية تلقوا التدريب على استخدام القوة غير المميتة في أيار/مايو ٢٠١٢
قامت الوحدة الاستشارية للإصلاحات بتدريب ١٢ مدرباً وطنياً إضافياً لإجراء تدريب أثناء الخدمة في ١٥ مرفقاً	٣٠
استعراض واستكمال الخطة الرئيسية لمكتب إدارة السجون والتأهيل في مجال تطوير مرافق السجون على مستوى التصميم الهيكلي، بما في ذلك استعراض واستكمال رسومات خطط بناء السجون على الورق	نعم
إسداء المشورة التقنية عن طريق الاشتراك في المواقع، في مرافق السجون ذات البرامج	٣ مرشدين من ذوي الخبرة في مجال الزراعة شاركوا في المواقع في سجون زويدرو وفوينجاما

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وغبارنغا	الزراعية، على يد ٣ مرشدين ذوي خبرة زراعية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب إدارة المؤسسات الإصلاحية والتأهيل الهادفة إلى تأهيل السجناء
زيادة من زيارات الرصد المشتركة بين البعثة ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أجريت بغرض مراقبة سير العمل داخل السجون، بما في ذلك تنفيذ السياسات المؤسسية، والتقدم المحرز في التدريب أثناء الخدمة، وتنفيذ أنشطة إعادة تأهيل السجناء	٧٩ رصد ١٥ سجناً بإجراء زيارات شهرية للإشراف على المرشدين ورصد تنفيذ السياسات المؤسسية
من بين ٣٤ مشروعاً معتمداً، أُنجز ٢٣ مشروعاً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويُتوقع أن تُنجز المشاريع الـ ١١ المتبقية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويُعزى التأخير في الإنجاز إلى رداءة شبكة الطرق إضافة إلى هطول أمطار غزيرة، مما جعل الوصول إلى عدة مناطق في البلد متعذراً	٣٤ إنجاز ٣٠ مشروعاً من المشاريع سريعة الأثر لتعزيز البنية الأساسية لسيادة القانون، بما في ذلك تأهيل أو إعادة بناء مراكز الشرطة، والمرافق الإصلاحية، ومحاكم الصلح، ومكاتب المحجرة والمراكز الحدودية. لتحديد المشاريع ذات الأولوية، سيتم الاضطلاع بتقييم للاحتياجات قبل نهاية السنة المالية الحالية
تم اعتماد عدد من المشاريع يفوق عدد المشاريع المقررة، بما أن البعثة قررت أن تقدم المزيد من الدعم إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار في منطقة الحدود مع كوت ديفوار عن طريق إنشاء المزيد من المراكز الحدودية	
تم إعداد تقرير عنوانه "مسار الخروج من المتاهة: الشؤون الجنسانية والعدالة" ونشره. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع استراتيجية وطنية لزيادة مشاركة المرأة في مؤسسات القطاع الأمني إلى نسبة ٣٣ في المائة	نعم تقديم تقرير تقييمي واحد بشأن مشاركة المرأة في المؤسسات الإصلاحية ومؤسسات القطاع القانوني والقضائي للحكومة ولأصحاب المصلحة من الجهات الوطنية والدولية

#### العنصر ٤ : الدعم

٤٧ - على النحو المبين في الأطر الواردة أدناه، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت إلى قوام متوسطه ٢٣٢ ٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ١ ٧١٣ موظفا مدنيا، الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية الضرورية لدعم المكاتب والأنشطة المكلفة بها في إطار عناصر قطاع الأمن، وتوظيف السلام، وسيادة القانون.

٤٨ - وكثفت البعثة دعمها المقدم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات ولأصحاب المصلحة الوطنيين في إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي لحكومة ليبيريا في ما يتعلق بنقل المواد الانتخابية جوا إلى المواقع النائية وساعدت الشرطة الوطنية في تنفيذ خطة متكاملة لشؤون الأمن والطوارئ طوال فترة الانتخابات.

٤٩ - واضطلعت البعثة بعدد من المشاريع الكبيرة التي تتعلق بالهياكل الأساسية، بما في ذلك الإصلاح المحدود لمطار سيريفس باين، وتحديث مواقع الصرف الصحي ومعالجة المياه لاستيفاء المعايير البيئية؛ وقامت بعمليات إصلاح بهدف الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا المعمول بها في العديد من مرافق البعثة؛ وأكملت ترقية نظم الاتصالات اللاسلكية للبعثة إلى نظام رقمي ذي موثوقية أكبر. واستبدلت البعثة طائرتها ذات القدرة الاستيعابية العالية بطائرة ذات قدرة استيعابية أقل منها وواصلت توفير الدعم على الصعيد الإقليمي للعمليات الجوية فيما يتعلق بتناوب القوات لحساب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والدعم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على أساس استرداد التكاليف نقدا. ونفذت البعثة أيضا عمليات إصلاح غير مقرر لمولداتها الكهربائية العتيقة الحالية وتجديدها، وذلك لعدم استلامها مولدات كهربائية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

#### الإنجاز المتوقع ٤-١: تحقيق كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى البعثة

##### مؤشرات الإنجاز الفعلية

##### مؤشرات الإنجاز المقررة

تخفيض نسبة الحسابات المستحقة القبض غير أنجز  
المسددة لأكثر من ١٢ شهرا إلى الرصيد الإجمالي  
لحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية،  
من خلال مواصلة تحليل التسلسل الزمني لهذه  
الحسابات وإجراء متابعة نشطة وصارمة للأموال  
المستحقة للمنظمة (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٩ في المائة؛  
٢٠١٠-٢٠١١: النسبة غير متوفرة؛ ٢٠١١-  
٢٠١٢: ٥ في المائة)



بلغت نسبة إجمالي الحسابات المستحقة القبض إلى الرصيد الإجمالي ٤,٦ في المائة في نهاية السنة المالية بفضل اضطلاع البعثة بتوثيق الرصد واتخاذها إجراءات دقيقة

التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٨٠ يوما من تاريخ الموافقة على تفكيكها في شكل حردة و ١٨٠ يوما من الموافقة على بيعها تجاريا

بلغ متوسط مدة التصرف في المعدات المشطوبة ١٠٨ أيام من تاريخ الموافقة على تفكيكها

بلغ متوسط إنجاز بيعها تجاريا ٤١٠ أيام من تاريخ الموافقة على ذلك

اعتمدت عملية البيع التجاري اعتمادا كبيرا على عوامل خارج سيطرة البعثة، مثل الزيارات المحتملة التي يقوم بها المسؤولون القطريون لغرض تقييم مدى سداد المشترين المحتملين للمدفوعات الضريبية، ودفع المشترين للضرائب، وتأخر مدفوعات البعثة، وجمع الأصناف المشتراة. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت عملية البيع التجاري سلبا بعمليات المناقصة المطوّلة فيما يتعلق بالفائزين، وعدم القدرة على الدفع بموجب عقد البيع، وعدم وجود مهتمين من بين مقدمي العطاءات، والتحديات البيئية

الإسراع بعملية شطب مجموعات المولدات الكهربائية المتعطلة عن العمل لتقليص الكميات المخزونة إلى حد أقصى نسبته ٢٥ في المائة من المخزون (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٤٠ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٣٣٦ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٣٦ في المائة؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٢٥ في المائة)

تم تقليص نسبة كميات من المخزون إلى ٣٩ في المائة. ونجم ارتفاع نسبة المخزون عن عدم استلام البعثة مولدات كهربائية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، مما أدى إلى تأخر شطبها

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

زيادة تخفيف الآثار البيئية من خلال بناء ١٠ أفران لمعالجة/إحراق نفايات الوقود في ١٠ مواقع للبعثة وبناء ٥ سقائف لاحتواء الوقود (مرافق معالجة نفايات الوقود: ٢٠٠٩-٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠-٢٠١١: صفر؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٠؛ وسقائف لاحتواء الوقود والمولدات: ٢٠٠٩-٢٠١٠: لا يوجد؛ ٢٠١٠/٢٠١١: لا يوجد؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٥)

زيادة إنتاج الخرائط وتوزيعها دعماً للانتخابات (٢٠١٠-٢٠١١: ٨٠٠؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٦٦٠٠) تم إنتاج وتوزيع ما مجموعه ٦٠٧٩ خريطة يُعزى انخفاض عدد الخرائط لانخفاض عدد الطلبات الواردة واستخدام خرائط تفاعلية إلكترونية

واصلت البعثة نشر القوائم الإلكترونية ببيانات الركاب الساعة ١٥/٠٠ (بدلاً من الساعة ١٦/٣٠) يومياً بحلول الساعة ١٥/٢٥

يتوقف نظام القوائم الإلكترونية ببيانات الركاب على تطبيقات حاسوبية موحدة (مجموعة نُظم الدعم الميداني/نظام البيانات الإلكترونية المتعلقة بتحركات الموظفين) بدأ العمل بها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ لكنها لم تُنفذ بالكامل طوال مدة البعثة

عدم حدوث حالات نقص في الوقود لتشغيل المولدات والمركبات والسفن والطائرات من خلال الرصد اليومي لتخزين الوقود، بما في ذلك إدارة الاحتياطات الاستراتيجية البالغة مليوني لتر من وقود الديزل و ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات

التقليل من عدد الحوادث الكبيرة التي تتعرض لها السيارات (الحوادث التي تزيد تكلفة الإصلاح فيها عن ٥٠٠ دولار) (٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٦٦؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥١؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٦؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٤؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٤٥)

تم الإبلاغ عن ٤٥ حادثة كبيرة تعرضت لها مركبات

زيادة معدل توافر المركبات (٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٧٥ في المائة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٠ في المائة)	بلغ متوسط معدل توفر المركبات نسبة ٧٨ في المائة ونجم انخفاض توفر المركبات عن أسطول مركبات البعثة المتقادم، الذي اقتضى امتداد فترة تعطل تلك المركبات وزيادة وتيرة إصلاحها وصيانتها
تركيب عرض النطاق الترددي الذكي المخصص (أولوية استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الأعمال التجارية)، ما سيخفض القيود على استخدام أفراد البعثة لشبكة الإنترنت إلى الحد الأدنى في جميع الأوقات	أنجز
زيادة سرعة الإنترنت الأرضي من ١٠ ميغا بايت في الثانية إلى ١٦,٥ ميغا بايت في الثانية، ما أدى إلى دعم مواقع إضافية، وتحقيق اتصال أسرع، وتفادي توقف النظام	أنجز
زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب الخدمة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تجدد حلولاً للمشاكل التي تطرحها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٦٣ في المائة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٧٣ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٢: ٨٥ في المائة)	تم حل ٦٣ في المائة من المكالمات التي تطرح مشاكل والواردة إلى مكتب الخدمة، في غضون ساعة واحدة ونجم انخفاض نسبة حل المكالمات التي تطرح مشاكل عن تأخر تنفيذ مشروع إدارة الخدمات المسمى <i>iNeed</i> (وهو تطبيق شبكي من تطبيقات مكتب الخدمة الممتثلة لنظام مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات)
زيادة تغطية النظام اللاسلكي لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة فيها (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٢: ٩٠ في المائة)	بلغت نسبة التغطية بنظام شبكة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت لجميع المناطق السكنية ٨٨ في المائة. فإمكانية الوصل بنظام الترابط الشبكي اللاسلكي (نظام <i>Mesh</i> ) متوفرة لكل منشآت البعثة تقريبا، بما في ذلك القاعدتان الرئيسيتان، وجميع المطارات/مهابط الطائرات والمناطق السكنية الرئيسية
	نجم انخفاض مستوى التغطية بنظام الاتصال اللاسلكي عن انتقال الموظفين إلى مواقع متفرقة على مساحة أكبر نظرا لتحسن الهياكل الأساسية المحلية

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

تُفذت ٢١ زيارة ميدانية وعملية تفتيش في مواقع العمل	زيادة عدد الزيارات الميدانية وعمليات التفتيش في مواقع العمل لتعزيز تطبيق اللوائح البيئية (السياسة العامة البيئية، وإجراءات العمل الموحدة، وخطة التأهب لمخاطر الكوارث) (٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٣؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٨٠؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٨٠)
نجم انخفاض عدد الزيارات عن أولويات العمل الأخرى، مثل الزيارات التقنية الرامية إلى فحص المولدات الكهربائية ومحطات المياه ومحطات معالجة المياه المستعملة وإصلاحه	مواصلة الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها في كافة مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة
تواصل الامتثال بنسبة ٩١ في المائة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة ومرافقها في كافة مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة	مواصلة الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مباني الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها في كافة مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة
نجم انخفاض نسبة الامتثال إلى تواتر تآكل وتردّي المواد المستعملة في تنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا بسبب أحوال الطقس القاسية في ليبيريا	مواصلة الامتثال الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة التي تضم ١ ٥٣٥ من الأفراد الدوليين، من بينهم ٥٢٧ موظفا دوليا، و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٨٨ من ضباط الأركان، و ٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية
تم الإبلاغ عن وقوع إصابات بلغت في المتوسط ٧ إصابات شهريا	تخفيض متوسط عدد إصابات العمل التي تتطلب علاجاً طبياً في كل شهر (٢٠٠٦-٢٠٠٧: النسبة غير متوفرة؛ ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ١٤؛ ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: غير متوفر؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٥؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٣)
نجم ارتفاع عدد الإصابات عن تقادم الهياكل الأساسية للبعثة، الذي اقتضى إجراء أعمال صيانة وإصلاح على نحو أكثر تواتراً، مما أدى إلى زيادة عدد الحوادث	تخفيض العدد المتوسط لدعاوى الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من خلال اتخاذ تدابير وقائية من قبيل التدريب، وتقييم المخاطر، وحظر التحول، وتحديد مناطق محظورة خارج نطاق البعثة، بالإضافة إلى جهود التوعية (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٩؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٧؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٦)
وأجرى الفريق المعني بالسلوك والانضباط تدريباً استفاد منه ٢٣٣ ٤ موظفا بشأن مسائل تتعلق بالاستغلال الجنسي، ووفّر مواد لتوعية ٥٢٩ ٥ فرداً من أفراد	

المجتمعات المحلية، بمن فيهم الطلاب، والمدرسون، والزعماء الدينيون، وأجرى ٤ عمليات معاينة عشوائية لمناطق محظورة خارج نطاق البعثة لتحديد مؤسسات ترفيهية مختلفة في ليبريا بوصفها مناطق محظورة

أُنجز

صدر بنهاية الربع الثاني ما نسبته ٧٥,٧٧ في المائة من أوامر الشراء المتعلقة بطلبات التوريد الممولة في إطار خطة الاقتناء

نجم ارتفاع نسبة أوامر الشراء عن زيادة التنسيق المباشر لخدمات الشراء مع وحدات المحاسبة المستقلة ونتيجة للتدريب على عملية الاقتناء والتقييم التقني وزيادة تركيز مقدمي طلبات التوريد على تنفيذ خطط الاقتناء

جاءت نتيجة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من عيادة هاربر، باعتبارها حالة اختبار خاص المدى تحسّن تقديم تلك الخدمات، على النحو التالي: تقدير "ممتاز" ٦٢,٧ في المائة، وتقدير "جيد جدا" ٣٧,٧١ في المائة ستخضع العيادات النائبة المتبقية للتقييم والتقدير في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢

بلغت نسبة التوزيع بين الجنسين التي تحققت فيما يتعلق بتمثيل النساء عموماً ٣٣,٤ في المائة من الموظفين الدوليين (الموظفون الفنيون، ٣٢,٢ في المائة؛ موظفو الخدمة الميدانية، ٣٤,٤ في المائة؛ الموظفون الفنيون الوطنيون، ٢٥,٥ في المائة؛ موظفو الخدمة العامة الوطنية، ١٨,٣ في المائة؛ متطوعو الأمم المتحدة، ٣٣,٢ في المائة)

نجم انخفاض تمثيل المرأة عن نقص المهارات الفنية في ليبريا في مجالات مثل الهندسة والإمداد والنقل واللوجستيات

صدر ٦٥ في المائة من أوامر الشراء المتعلقة بطلبات التوريد الممولة في خطة الاقتناء بنهاية الربع الثاني من السنة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٦٥ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٠ في المائة؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٦٥ في المائة)

زيادة رضا العميل عن جودة الرعاية الصحية في المناطق النائبة مقيسة باستخدام استمارات المتابعة التقييمية، بحيث يعطي أكثر من ٦٠ في المائة من العملاء تقدير "ممتاز"، بينما يعطي ٣٥ في المائة منهم تقدير "جيد جدا"

تحسين التوزيع بين الجنسين في جميع الرتب (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٣٣ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٦ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٣٨ في المائة من الموظفين الدوليين من الإناث)

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

بالإضافة إلى ذلك، كانت مجموعة المرشحين لشغل وظائف هيئة الاستعراض المركزي في الميدان تفتقر إلى عدد كاف من المرشحات

عُيِّنت منسقة لشؤون المرأة في آذار/مارس ٢٠١٠ لمساعدة رئيس البعثة على تحقيق التوازن بين الجنسين داخل البعثة. وعمدت المنسقة إلى وضع خطة عمل وعملت مع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة وقسم إدارة الموارد البشرية والفريق المعني بالسلوك والانضباط والوحدة المعنية بتقديم المشورة للموظفين ووحدة الرفاه، لاستجلاء الفرص المتاحة للموظفات وتعزيزها. وتسعى المنسقة إلى توفير الدعم للقيادة والاضطلاع بأنشطة الدعوة وتعزيز تهيئة بيئة عمل في البعثة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد نجحت المنسقة في توعية البعثة بأهمية تحقيق التوازن بين الجنسين والمساواة بينهما وأدارت حملة توعية ناجحة

زيادة نسبة مشاركة الإناث في مشاريع بناء قدرات أُنجز الموظفين الوطنيين في المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٣٣ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٣ في المائة؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ٣٨ في المائة) بلغت مشاركة الموظفات الوطنيات في مشروع اعتماد الموظفين الوطنيين، ما نسبته ٦٤,٥٢ في المائة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

## تحسين الخدمات

أُتخذت إجراءات شهرية ووجهت رسائل تذكيرية إلى الأطراف المتأخرة عن التسديد تطلب منها تصفية حساباتها فوراً	نعم	إجراء تحليلات أكثر تواتراً لتقادم الحسابات المستحقة القبض، والقيام بمتابعات لتصفية المبالغ المستحقة القبض غير المسددة
أُنشئ في ٣٠ آذار/مارس نظام لمبيعات الممتلكات بهدف بيعها تجارياً	نعم	إنشاء نظام لمبيعات الممتلكات وعقد اجتماعات مراجعة فعالة للمجلس المحلي لحصر الممتلكات مرة واحدة في الشهر على الأقل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
٢٦	اجتماع استعراضى للمجالس المحلية لحصر الممتلكات
لا	بلغت نسبة الوحدات في المخزون ٣٩ في المائة نجم ارتفاع معدل الوحدات في المخزون عن عدم استلام مولدات كهربائية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، الأمر الذي أدى إلى تأخير عملية شطب المولدات الكهربائية
لا	بناء ١٠ أفران لإحراق نفايات الوقود و ٥ سفائف للوقود/المولدات لاحتواء نفايات الوقود
لا	زيادة في إنتاج الخرائط وتوزيعها على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات الحكومات المحلية بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا، من متوسط توزيع شهري قدره ٤٠٠ خريطة إلى ٧٠٠ خريطة على وجه التقدير
لا	القيام على نطاق البعثة بتنفيذ نظام إلكتروني لإصدار قوائم بيانات الركاب لإتاحة إصدار القوائم النهائية للركاب بطريقة أسرع بغرض توزيعها على البعثة وتتبع كشوفات الموظفين المأذون لهم بالسفر بطريقة أفضل
نعم	توفير أنواع مختلفة من الوقود في ٢٥ موقعا داخل أماكن عمل البعثة، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من وقود الطائرات ومليوني لتر من وقود الديزل لأغراض الطوارئ لكفالة توافر الوقود في جميع

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
<p>نعم</p> <p>حضر ما مجموعه ٢٤٦٧ مرشحا تدريبات تقييم قيادة المركبات (٩٢٨ مرشحا في مجال أسلوب القيادة في جميع أنواع الطرق الوعرة، و ٢٩ مرشحا لقيادة الشاحنات الثقيلة، و ١٣٠٤ مرشحين لقيادة المركبات الخفيفة، و ١٩ مرشحا في مجال مهارات القيادة المأمونة، و ٩٣ مرشحا في مجال معدات مناولة العتاد، و ٦٤ مرشحا في مجال سلامة المواقع الجوية/مدارج الطيران، و ٦ من موظفي النقل التابعين لوحدة البعثة (إجراء تقييم القيادة)، و ٢٤ مرشحا تم تدريبهم على نظام إدارة أسطول المركبات)</p>	<p>الأوقات</p> <p>تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة العتاد)، لتحسين المهارات في البعثة، وبالتالي تحسين سلامة وأمن الموظفين والأصول</p>
<p>نعم</p> <p>في حين تم إنشاء نظام للحجز بشأن صيانة المركبات، كانت وتيرة تنفيذ العملاء لهذا النظام الجديد بطيئة للغاية بسبب استخدام أساليب تقليدية في الوقت الراهن (نظام تنبيه السائقين بواسطة نظام سجل حركة السيارات، وقراءة المسافات المقطوعة)</p>	<p>القيام على نطاق البعثة بتطبيق نظام للحجز من أجل صيانة المركبات بغرض تقليل وقت التعتل إلى أدنى حد عند إجراء الصيانة الروتينية للمركبات، والحد من تراكم العمل في ورش الصيانة دون المساس بصلاحية المركبات للسير</p>
<p>نعم</p>	<p>تركيب شبكة خاصة افتراضية للعملاء في كامل حواسيب البعثة لإتاحة الدخول إلى شبكة البعثة من بُعد</p>
<p>نعم</p>	<p>زيادة سرعة خدمة الإنترنت الأرضية من ١٠ ميغا بايت في الثانية إلى ١٦,٥ ميغا بايت في الثانية من خلال تعزيز الموجات المتناهية الصغر من أجل دعم مواقع إضافية ودرء توقف النظام</p>
<p>نعم</p>	<p>توحيد وظائف مكتب المساعدة وإدماجها مع مركز عمليات الشبكة، ومشغل لوحة التبادل</p>



النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

<p>توافر الوصول إلى شبكة الاتصال بنظام الترابط الشبكي اللاسلكي (نظام Mesh) في منشآت البعثة، بما في ذلك القاعدتان، وجميع المطارات/مهابط الطائرات، والمناطق السكنية الرئيسية</p>	<p>نعم</p>	<p>الهاتفي، ومركز الاتصالات الهاتفية بغرض توفير "مركز جامع متعدد الخدمات" يضم جميع خدمات دعم العملاء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> <p>تنفيذ نظام لاسلكي موسع لتغطية جميع المرافق (قاعات المؤتمرات) والمناطق الرئيسية للبعثة، بما في ذلك أماكن السكن التي يوجد بها ٢٠ أو أكثر من المستخدمين التابعين للبعثة</p>
<p>بلغت نسبة نطاق التغطية بالشبكة اللاسلكية ٨٨ في المائة في المناطق السكنية الرئيسية</p>	<p>نعم</p>	<p>وسيمكّن توسيع نطاق التغطية موظفي البعثة من الدخول إلى الشبكة من أي مكان تقريباً وفي أي وقت، ولا سيما أثناء حالات الطوارئ من قبيل الاضطرابات المدنية أو حالات تفشي الأوبئة</p>
<p>قام أخصائون/موظفون تقنيون بما عدده ٦٧ زيارة إلى جميع القطاعات ونجم انخفاض عدد الزيارات الميدانية عن التحول في أولويات العمل إلى زيارات يغلب عليها الطابع التقني بهدف فحص المولدات الكهربائية ومحطات المياه ومنشآت معالجة المياه وإصلاحها</p>	<p>نعم</p>	<p>رصد المرافق والعمليات وأنشطة التخلص من النفايات للتأكد من الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام ومبادئها التوجيهية المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة الميدانية، والإجراءات التصحيحية التي اتخذت لزيادة الاستدامة البيئية للعمليات إلى الحد الأقصى</p>
<p>تم إصدار تقارير عن خطط السلامة من الحرائق وخطط الإجماع في حالات الطوارئ مرافق</p>	<p>نعم</p>	<p>الرصد من خلال القيام بزيارات ميدانية لتفقد مرافق البعثة. والقيام بـ ٢٠ زيارة ميدانية كل ثلاثة أشهر يجري خلالها تفتيش ما لا يقل عن ٤٠ منشأة (إجراء ٨٠ زيارة ميدانية وتفتيش ١٦٠ منشأة في السنة)</p>
<p>تم إصدار تقارير عن خطط السلامة من الحرائق وخطط الإجماع في حالات الطوارئ مرافق</p>	<p>نعم</p>	<p>إعداد تقارير يومية عن الحالة الأمنية، وتقارير تقييمية أسبوعية، وتقارير فصلية عن الحالة الأمنية</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات	النواتج المقررة
البعثة، وتم تحديثها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	على نطاق البعثة، وكذلك مراجعة واستكمال خطط الإجلاء لأسباب أمنية
تم توفير خدمات الأمن في ١٤٤ مركزا للحراسة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، بينما تم توفير تلك الخدمات في ٢٦ مركزا لمدة ١٢ ساعة يوميا وطيلة أيام الأسبوع	لا توفير خدمات الأمن في ١٩٩ مركزا للحراسة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة بكافة مقاطعات ليريا الخمس عشرة
استُند في تخفيض عدد مراكز الحراسة إلى عمليات تقييم المخاطر الأمنية في المناطق	إكمال الدراسات الاستقصائية بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن إقامة جميع الموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان
موقعاً تمت زيارتها	١٢ إجراء تفتيش شهري لأماكن العمل في مناطق العمل المعرضة للخطر الشديد (مواقع البناء، والورش، والمستودعات) لتقييم فعالية برامج البعثة للصحة والسلامة المهنيين
تم بث ٦٤ نشرة إذاعية، بلغت في المتوسط ٤ نشرات شهريا، بما في ذلك ١٤ نشرة إذاعية خلال حملات البعثة المتعلقة بالسلامة على الطرق، ونشرتين إذاعيتين بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل	نعم تنفيذ حملات/عمليات بث إذاعي مرتين في الأسبوع عن الصحة والسلامة المهنيين للموظفين والمتعاقدين
موظفياً ومتعاقداً تم تدريبهم (٢٧٣ موظفاً و ٤٠ متعاقداً)	٣١٣ توفير تدريب عن الصحة والسلامة المهنيين لصالح ٢٦٩ موظفاً و ٢٥٠ متعاقداً
يُعزى انخفاض عدد المتعاقدين الذين تلقوا التدريب إلى إعطاء الأولوية لمواعيد العمل النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى سوء أحوال الطقس إلى إلغاء رحلات جوية، الأمر الذي حال دون قيام المدربين بإجراء دورات تدريبية	

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) الملاحظات

النواتج المقررة

في المناطق		
موظفاً شاركووا في دورات تدريبية لتحديد المعارف المتعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين	٤ ٢٣٣	توفير برامج تدريب توجيهية مكثفة عند الطلب (يرجح أن يبقى عدد المشاركين عند المستوى الحالي أو أقل بسبب انخفاض عدد الموظفين الجدد). وزيادة عدد موظفي البعثة المشاركين في الدورات التدريبية التنشيطية في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من ٢٠٠٤ مشاركين إلى ٢٠٥٠ مشاركا. وخفض عدد دورات تدريب جهات التنسيق المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من ٤ دورات إلى دورتين أو ٣ دورات في السنة نظرا لانخفاض عدد الموظفين الجدد
أجريت ٣ زيارات تقييم المخاطر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأيار/مايو ٢٠١٢ (مع زيارة رابعة في تموز/يوليه ٢٠١٢)، وذلك فيما يتعلق بأربع وحدات في مختلف مواقع النشر	نعم	مواصلة القيام بزيارات تقييم المخاطر بشأن مسائل الترفيه والاستجمام لتقييم أثر الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع القطاعات/المناطق التي تغطي مواقع الانتشار كتدبير وقائي
	نعم	التسليم السريع للسلع والخدمات من خلال رصد إجراءات التسليم المتبعة لدى الباعة والاتصال بهم أسبوعياً عبر البريد الإلكتروني وعبر المكالمات الهاتفية
تم تجميع قائمة تضم ١٦ بائعا مناسبا ضمن ٨ قطاعات تابعة للبعثة للحصول على عروض أسعار مواد هندسية منخفضة القيمة	نعم	تجميع قائمة شاملة للبائعين المناسبين في جميع قطاعات البعثة للحصول على عروض أسعار لمواد هندسية منخفضة القيمة
أعيد انتداب موظفين صحيين (طبيب وممرضة) إلى قطاعين (هما غبارنغا وغرينفيل)	نعم	توسيع نطاق التغطية الطبية للموظفين في منطقة البعثة وإعادة توزيع العاملين في المجال الطبي على القطاعات عقب نقل مستشفى من المستوى الثاني من تومبانورغ إلى هاربر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) الملاحظات
إنشاء نموذج لمديري البرامج بحوي قائمة مختصرة بالمرشحين تُعطى فيها الأولوية للنساء المرشحات اللاتي يمتلكن الخبرة والمؤهلات المطلوبة	نعم تعثرت جهود البعثة الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ بسبب الافتقار إلى مرشحين ليبريين من ذوي المهارات اللازمة في مجالات مثل الهندسة والإمداد والنقل واللوجستيات. ويُشجّع المديرون على إيلاء اعتبار كبير لطلبات المرشحات في جميع المجالات الممثلات فيها تمثيلاً ناقصاً
تنفيذ دورة لمدة عشرة أسابيع تمنح فيها شهادة في مجال الإدارة لـ ٥٠ موظفة وطنية، بالتعاون مع إحدى المؤسسات التعليمية الوطنية	٢٠ موظفة وطنية تخرجن من جامعة كينيتيغتون في مجال الإدارة في إطار مشروع اعتماد الموظفين الوطنيين في المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة، الذي نُفذ في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢
	نجم انخفاض عدد الموظفات الوطنيات عن محدودية مجموعة الموظفات اللواتي شغلن مهام إدارية
تحديد حصة بنسبة ٣٥ في المائة من المقاعد للموظفات الوطنيات في دورات بناء القدرات في مركز التدريب المتكامل للبعثات، بما في ذلك الشهادة الدولية لأهلية تشغيل الحاسوب	٢٩ موظفة وطنية (النسبة المتوية) شاركن في الدورات في المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات
تنفيذ برنامج إرشادي يستهدف ١٠ موظفين وطنيين بهدف تدريبهم على الاضطلاع بمسؤوليات كبيرة في الأقسام التي يعملون فيها	لا لم تنظم البعثة ذلك البرنامج تفادياً لتداخله مع برامج أخرى مقررة
تنفيذ برنامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين يشمل تقييم قدرات ٨٠ موظفاً وإجازتهم في خمسة من ضروب المهارات المهنية	٧٤ خضع موظفون وطنيون (٤٣) لتقييم القدرات وشاركوا (٣١) في مشروع اعتماد الموظفين الوطنيين في ميدان المهارات المهنية في مجال الإدارة والإشراف في مجالين مهنيين

## نواتج الدعم القياسية

الناتج	العدد المقرر ٢٠١٢-٢٠١١	العدد الفعلي ٢٠١٢-٢٠١١
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتنابؤهم وإعادة تم إلى الوطن وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوة يتألف متوسط قوامها من ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٨١٩ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ ضابط أركان) و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٤٩٨ من موظفي شرطة الأمم المتحدة و ٣٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية و ٥٢٧ موظفا دوليا و ١٠٦٣ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٦٠ موظفا فينياً وطنياً، و ٩ موظفين من شاغلي الوظائف المؤقتة، وكذلك ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة	قوة يتألف متوسط قوامها من ١٢٩ مراقبا عسكريا و ٧ ٧٧٨ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٣ ضابط أركان)، و ٨٤٤ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤٥٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٢٨ من موظفي المؤسسات الإصلاحية، و ٤٧٥ موظفا دوليا و ٩٩٤ موظفا وطنياً (بمن فيهم ٥١ موظفا فينياً وطنياً)، و ٤ موظفين من شاغلي الوظائف المؤقتة و ٢٤٠ من متطوعي الأمم المتحدة
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الاكتفاء الذاتي المقدمة	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لما متوسطه ٧ ٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٤٠٤٠ صنفاً من المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الاكتفاء الذاتي	جرى الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لمتوسط فعلي بلغ ٧ ٦٩٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٤ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٤٠١٥ صنفاً من المعدات الرئيسية و ٢٣ من فئات الاكتفاء الذاتي عن طريق عمليات التفتيش الإلزامية على المعدات المملوكة للوحدات
إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات	أجريت ٣٢٨ عملية تفتيش دورية و ٦٧ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات	نتج انخفاض عدد عمليات التفتيش عن إعادة وحدة عسكرية إلى الوطن في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
تقديم ٢٧٢ تقرير تحقق خاص بالمعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر من أجل	تمت صياغة ما مجموعه ٢٧٢ تقرير تحقق، انطوت على ٣ ٦٢٤ يوم عمل للشخص	

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	تيسير سداد التكاليف للحكومات المساهمة، ينطوي على ٢ ٣٤٤ يوم عمل للشخص الواحد في مجال التفتيش، بما فيها ١ ٥٧٢ للموظفين المدنيين و ٧٧٢ لضباط الأركان العسكريين	الواحد في مجال التفتيش، بما فيها ٢ ٢١٦ للموظفين المدنيين و ١ ٤٠٨ لضباط الأركان العسكريين
	بعث أربع رسائل إجمالية فصلية عن نعم التقييمات التي أُجريت على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها	عقد أربعة اجتماعات لمجالس استعراض إدارة المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم
المساءلة الكاملة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة	التحقق الكامل من المعدات المملوكة للأمم المتحدة	تم التحقق بنسبة ٩٨,٢ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
	نجم انخفاض معدل التحقق عن عدم استلام معدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على نحو ما كان مقررا	
حصص الإعاشة	تخزين حصص الإعاشة وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ٧ ٧٣١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة	تم تقديم حصص الإعاشة لقوة يبلغ متوسط قوامها ٧ ٦٩٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٤ من أفراد الشرطة المشكلة
	نتج انخفاض عدد أفراد الوحدات العسكرية عن إعادة وحدة عسكرية إلى الوطن	
	إجراء تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من حصص الإعاشة الميدانية ومياه الشرب المعبأة وتوفير هذا الاحتياطي	تم توفير احتياطي يكفي لمدة ١٠ أيام من علب حصص الإعاشة المركبة ومياه الشرب المعبأة لقوة يتألف متوسط قوامها

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	١٣٣ مراقباً عسكرياً؛ و ٧ ٨١٩ من و ٧ ٧٧٨ من أفراد الوحدات العسكرية أفراد الوحدات العسكرية، بمن فيهم (بمن فيهم ٨٣ من ضباط الأركان)، ضباط أركان؛ و ٨٤٥ من أفراد و ٨٤٤ من أفراد الشرطة المشكّلة، الشرطة المشكّلة؛ و ٤٩٨ من أفراد و ٤٥٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، شرطة الأمم المتحدة؛ و ٣٢ من و ٢٨ من موظفي المؤسسات الإصلاحية، موظفي المؤسسات الإصلاحية؛ و ٧١٨ موظفاً مدنياً (٤٧٨ موظفاً دولياً و ٧٨٤ موظفاً مدنياً (٥٢٧ موظفاً و ٢٤٠ من متطوعي الأمم المتحدة) مدنياً دولياً و ٢٥٧ من متطوعي الأمم المتحدة) نتج انخفاض مستوى احتياطي علب الإعاشة المركبة عن تأخر مدته ٨ أشهر في الحصول على خدمات شحن البضائع لشحن حصص الإعاشة وفق ما تتطلبه البعثة	
إمدادات الوقود	إمداد ما متوسطه ٣٠٩ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٥٧ مولداً كهربائياً مملوكة للوحدات بـ ١٣,٩ مليون لتر من الديزل والبتزين	إمداد ما متوسطه ٢٨٨ مولداً كهربائياً مملوكة للأمم المتحدة و ٢٤٤ مولداً كهربائياً مملوكة للوحدات بـ ١٣,٥ مليون لتر من وقود الديزل والبتزين نجم انخفاض عدد المولدات عن توحيد المواقع والمباني
صيانة أماكن العمل	صيانة وتصليح ٨١ موقع وحدة عسكرية/وحدة شرطة مشكّلة، و ٥ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكان عمل للموظفين المدنيين، أي ما مجموعه ١٠٣ مواقع تابعة للبعثة المدنيين	جرت صيانة ٨١ موقع وحدة عسكرية/وحدة شرطة مشكّلة، و ٥ مكاتب لشرطة الأمم المتحدة، و ١٤ مكاناً من أماكن عمل الموظفين المدنيين نجم انخفاض عدد أماكن الموظفين المدنيين عن إعطاء الأولوية للأماكن التي يشغلها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المشكّلة التي كانت في حالة أسوأ
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل وتصليح وصيانة ٥٥٤ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم مولدات كهربائية المملوكة للأمم	تم تشغيل وتصليح وصيانة ٥٢٥ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	المتحدة، سواء كانت موجودة في المتحدة، ضمت ٢٨٨ وحدة قيد المخزون أو قيد الاستخدام، في كافة الاستخدام، و ٢٠٥ وحدة موجودة في مواقع البعثة في ليبيريا غير المربوطة المخزون، و ٣٢ وحدة أظهر تقييم أُجري بالشبكة الكهربائية العامة وغير عدم جدوى عملية تصليحها وتقرر المدعومة بمولدات كهربائية مملوكة شطبها للوحدات	
صيانة المباني الجاهزة	إصلاح وصيانة ٩٨٠ من مباني الإقامة الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و ٢٤٣ وحدة اغتسال، و ١٣٠ من الوحدات الجاهزة ذات الجدران اللينة المستخدمة في كافة مواقع البعثة في ليبيريا	تم إصلاح وصيانة ٢١١ مبنى/المباني الجاهزة المعدة للإقامة ذات الجدران الصلبة، و ٢٤٣ وحدة اغتسال، و ١٣٠ من الوحدات الجاهزة ذات الجدران اللينة المستخدمة في كافة مواقع البعثة في ليبيريا من ارتفاع عدد المباني الجاهزة عن نقل المباني من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
صيانة الطرق وإعادة تأهيلها	صيانة وتجديد حوالي ١٠٠٠ كلم من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	تمت صيانة وتجديد ٩٦١ كلم من الطرق
أسطول المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يضم ١٢٨٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة والمركبات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانان وزويدرو وهاربر وتومبارغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل) و ٣ ورش للتصليح والصيانة يُستعان بها كمصادر خارجية وورش واحدة لتصليح هياكل المركبات	تم تشغيل وصيانة ٢٨٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة بما فيها الملحقات الهندسية والمقطورات ومعدات مناولة العتاد في ١٠ ورش في ٨ مواقع
	توفير ٩,٦ مليون لتر من وقود الديزل والبتزين لأغراض النقل السري لما مجموعه ١١١٧ من المركبات	تم توفير ٨,٩ مليون لتر من وقود الديزل والبتزين لـ ١١٤٨ مركبة مملوكة للأمم المتحدة باستثناء الملحقات والمقطورات



النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
المملوكة للأمم المتحدة و ١ ٤٩٩ من و ١ ٣٩٣ من المركبات المملوكة المركبات المملوكة للوحدات (باستثناء للوحدات المقطورات وملحقات المركبات) نتج الانخفاض في مستوى ما يتم توفيره من وقود عن انخفاض العدد الفعلي للمركبات المملوكة للوحدات التي يتم استخدامها	١١ طائرة عسكرية ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١١ طائرة عسكرية	١١ طائرة عسكرية ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١١ طائرة عسكرية
أسطول الطائرات	تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ جري تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١١ طائرة عسكرية	تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٦ جري تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين طائرة ذات أجنحة دوارة، بما فيها ١١ طائرة عسكرية
	أهمي العقد التجاري لطائرة ذات أجنحة دوارة في آذار/مارس ٢٠١٢ في حين جري استبدال طائرة ذات قدرة شحن عالية (طراز B-757) بطائرة ذات قدرة أقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (طراز B-737)	أهمي العقد التجاري لطائرة ذات أجنحة دوارة في آذار/مارس ٢٠١٢ في حين جري استبدال طائرة ذات قدرة شحن عالية (طراز B-757) بطائرة ذات قدرة أقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (طراز B-737)
	توفير ١٢,٤ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية	تم توفير ٨,٤ مليون لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية
	نتج انخفاض مستوى الوقود الذي تم توفيره عن استبدال طائرة ثابتة الجناحين ذات قدرة شحن عالية بطائرة ذات قدرة أقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مما أدى إلى انخفاض عدد الرحلات الجوية الخاصة بتناوب القوات، وإنهاء العقد التجاري لطائرة ذات أجنحة دوارة بالإضافة إلى إلغاء رحلات جوية بسبب سوء الأحوال الجوية خلال موسم الأمطار	نتج انخفاض مستوى الوقود الذي تم توفيره عن استبدال طائرة ثابتة الجناحين ذات قدرة شحن عالية بطائرة ذات قدرة أقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مما أدى إلى انخفاض عدد الرحلات الجوية الخاصة بتناوب القوات، وإنهاء العقد التجاري لطائرة ذات أجنحة دوارة بالإضافة إلى إلغاء رحلات جوية بسبب سوء الأحوال الجوية خلال موسم الأمطار
ساعات الطيران	تنفيذ ٩ ٤٥٦ ساعة طيران (١ ٧٦١) تم تنفيذ ٨ ٠٠٥ ساعات طيران ساعة تقوم بها ٣ طائرات ثابتة (١ ١٧٦) ساعة قامت بها ٣ طائرات الجناحين و ٧ ٦٩٥ ساعة تقوم بها ثابتة الجناحين و ٦ ٨٢٩ قامت بها ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في طائرات ذات أجنحة دوارة)	تنفيذ ٩ ٤٥٦ ساعة طيران (١ ٧٦١) تم تنفيذ ٨ ٠٠٥ ساعات طيران ساعة تقوم بها ٣ طائرات ثابتة (١ ١٧٦) ساعة قامت بها ٣ طائرات الجناحين و ٧ ٦٩٥ ساعة تقوم بها ثابتة الجناحين و ٦ ٨٢٩ قامت بها ١٦ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في طائرات ذات أجنحة دوارة)
	ذلك رحلات جوية مكوكية محلية نتج انخفاض عدد ساعات الطيران عن	ذلك رحلات جوية مكوكية محلية نتج انخفاض عدد ساعات الطيران عن

النتائج	العدد المقرر ٢٠١٢-٢٠١١	العدد الفعلي ٢٠١٢-٢٠١١
	وإقليمية لفائدة الركاب والبضائع، استبدال طائرة ذات قدرة شحن عالية وتناوب القنوت، ورحلات جوية بطائرة ذات قدرة أقل في تشرين الأول/مخصصة، ورحلات جوية لإجلاء أكتوبر ٢٠١١، مما أدى إلى انخفاض عدد المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات الرحلات الجوية الخاصة بتناوب القوات، جوية للبحث والإنقاذ، ورحلات جوية وإنهاء العقد التجاري لطائرة ذات أجنحة للدوريات الحدودية وغيرها من دورة، بالإضافة إلى إلغاء رحلات جوية للرحلات الجوية العسكرية بسبب سوء الأحوال الجوية خلال موسم الأمطار	
	تنفيذ ١ ٣٧٠ ساعة طيران (منها ٣٤٩ ساعة طيران (منها ١٠٠ ساعة تنفيذها الطائرات الثابتة الجناحين و ١ ٢٧٠ ساعة تنفيذها الجناحين و ٣١٣ ساعة تنفيذها الطائرات الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) وذلك في إطار دعم الانتخابات	تم تنفيذ ٣٤٩ ساعة طيران (منها ٣٦ ساعة نفذتها الطائرات الثابتة الجناحين و ٣١٣ ساعة نفذها الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) وذلك في إطار دعم الانتخابات
مواقع المطارات	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق مطارات و ٣٥ موقعا لهبوط الطائرات العمودية	تمت صيانة ممرات الطائرات، ومدارجها، وطرق الوصول في ٧ مطارات و ٣٥ موقع لهبوط الطائرات العمودية، وهو ما شمل إصلاحات في المساحات المرصوفة، والتبخير الاعتيادي، والتنظيف، والتسييج، وتصريف المياه، و ٧ مرافق مطارات جرى فيها إصلاح الأرضية التي تضررت، والسقوف التي تتقاطر منها المياه، والطلاء في المباني الجاهزة والمباني ذات الجدران الصلبة
المرافق الطبية	تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، و ٣ مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني، ومستشفى واحد مملوك للوحدات من المستوى الثالث، و ٢٣ محطة إسعاف أولي مملوكة للوحدات لفائدة جميع	نعم

النتائج	العدد المقرر	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
---------	--------------	------------------------

## أفراد البعثة

صيانة القدرات على نطاق البعثة أجري ما مجموعه ١٠٣ عملية إجلاء للإجلاء البري والجوي، بما في ذلك تتألف من ٦٨ عملية إجلاء خارجي الإجمالى إلى مستشفيات من المستوى (٥٢ مدنيا و ١٦ من الأفراد العسكريين) الرابع في غانا وجنوب أفريقيا و ٣٥ عملية داخل منطقة البعثة (١٧ مدنيا و ١٨ من الأفراد العسكريين)

صيانة مرافق تستهدف جميع أفراد البعثة أجري ما مجموعه ٣٠٠ ٤ اختبار طوعي بتقديم خدمات سرية طوعية للمشورة لحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية البشرية

تنظيم ٢٢ دورة تدريبية توجيهية لجميع نظمت ٢١ دورة تدريبية توجيهية فئات الموظفين للتوعية بالأمر المتصلة لما مجموعه ١٣٨ ٤ موظفا من جميع بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الفئات والوقاية منهما

تنظيم دورة تدريبية للتثقيف عن طريق لا الأقران لـ ٢٠ من الموظفين الوطنيين لم تتحقق الدورة المتمركزين خارج مونروفيا

تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي تم تشغيل ودعم وصيانة ١٩٩ ١ نظام يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جداً، لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي بما في ذلك ٥٥ من أجهزة إعادة جداً، و ٥٦ جهاز إعادة إرسال تعمل الإرسال العاملة بالتردد العالي جداً، بالتردد العالي جداً، و ٢٦٠٠ جهاز و ٢٠٧ ٤ من أجهزة الاتصال لاسلكي تناظري و ٢١٩ جهاز اتصال اللاسلكي العاملة بالتردد العالي لاسلكي رقميا جداً/التردد فوق العالي، تشمل أجهزة نجم انخفاض عدد أجهزة الاتصال محمولة باليد وقواعد ثابتة، في جميع اللاسلكية عن تطبيق النظام الرقمي أنحاء منطقة عمليات البعثة، مع تحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (أي بمعدل عدم توافر معدلها ٤,٤ ساعات/السنة)

## الاتصالات

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	تم تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية أرضية و ١٨ نظام فتحات طرفية صغيرة صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية جدا، بحيث تحققت نسبة توافر بلغت ما بين البعثات والاتصالات الصوتية ٩٧,٠١ في المائة	تم تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية أرضية و ١٨ نظام فتحات طرفية صغيرة صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية جدا، بحيث تحققت نسبة توافر بلغت ما بين البعثات والاتصالات الصوتية ٩٧,٠١ في المائة
	الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية وخدمات الإنترنت للبعثات في حال تعطل مقدم خدمات الإنترنت، بحيث تتحقق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة	الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية وخدمات الإنترنت للبعثات في حال تعطل مقدم خدمات الإنترنت، بحيث تتحقق نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة
	تم تشغيل ودعم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٦ مقسما هاتفيا و ٧٠٣ هواتف محمولة و ١٠٠٠ هواتف محمولة و ١٠٠ هاتف محمول (استخدم ٧٠٣ منها) للاتصالات الساتلية من نظام الثريا و ٣٥ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات عريضة النطاق. لإنجاز نسبة ٢٥ في المائة من عملية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية	تم تشغيل ودعم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٦ مقسما هاتفيا و ٧٠٣ هواتف محمولة و ١٠٠٠ هواتف محمولة و ١٠٠ هاتف محمول (استخدم ٧٠٣ منها) للاتصالات الساتلية من نظام الثريا و ٣٥ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات عريضة النطاق. لإنجاز نسبة ٢٥ في المائة من عملية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية استبدال مقسمات الاتصالات الهاتفية
	MD110 بنموذج جديد لنظام MX- ONE في القطاع ألف-٢ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة	MD110 بنموذج جديد لنظام MX- ONE في القطاع ألف-٢ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتحقيق نسبة توافر تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة
	تم تشغيل ودعم وصيانة ٥٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ١١٠ نظم لاسلكية رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، بحيث يتم استخدام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة لأكثر من نصف الوقت واستخدامها إلى حد الإشباع لأقل من ٣ في المائة من الوقت	تم تشغيل ودعم وصيانة ٥٩ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ١١٠ نظم لاسلكية رقمية ضيقة النطاق من أجل كفاءة كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، بحيث يتم استخدام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة لأكثر من نصف الوقت واستخدامها إلى حد الإشباع لأقل من ٣ في المائة من الوقت
	تم تشغيل ودعم وصيانة ٥١ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (١٠٢ محطة طرفية لاسلكية) و ٧٥ وصلة أبريسا لنظم الاتصال اللاسلكية الرقمية الضيقة النطاق (١٥٠ محطة طرفية لنظم الاتصال اللاسلكية)	تم تشغيل ودعم وصيانة ٥١ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (١٠٢ محطة طرفية لاسلكية) و ٧٥ وصلة أبريسا لنظم الاتصال اللاسلكية الرقمية الضيقة النطاق (١٥٠ محطة طرفية لنظم الاتصال اللاسلكية)
	نتج انخفاض عدد الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة عن عدم إقامة الوصلات الاحتياطية التي أقرت	نتج انخفاض عدد الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة عن عدم إقامة الوصلات الاحتياطية التي أقرت

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
		تم استخدام نسبة ٨٠ في المائة من القدرة لنصف الوقت وبنسبة تشبع أثناء أقل من ٣ في المائة من الوقت
		نعم الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واقتحام الشبكة والفيروسات لكي تصل نسبة توافر البيانات وسلامتها إلى ٩٩,٩٥ في المائة
المعلومات والخرائط الجغرافية	تخطيط وتنفيذ ٦ جولات من دورات تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع ونظام المعلومات الجغرافية، ودورة تدريبية متعلقة بالخرائط لـ ٧٢ من موظفي البعثة، والمراقبين العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وموظفي الأمن وغيرهم من الموظفين الميدانيين	أجريت ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان لـ ٤٦ موظفا في استعمال نظام "غوغل إيرث" ونظام المعلومات الجغرافية الأساسية من أجل الرصد الفعال للأمن والإلمام بالحالة خلال الاستفتاء الدستوري والانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يوم واحد لـ ٣١ موظفا عسكريا بشأن نظام المعلومات الجغرافية الأساسي وفي استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع ويعزى ارتفاع عدد جولات التدريب إلى الأهمية القصوى للرصد وتقديم التقارير عن الحالة خلال الانتخابات
	إنتاج وصيانة وتوزيع ٦ ٦٠٠ من مختلف خرائط العمليات (خرائط بمقاييس رسم كبيرة لكل مدينة من المدن الرئيسية (١: ٥٠٠ ٠٠٠، الانتخابات ١: ٢٥٠ ٠٠٠، ١: ١٠٠ ٠٠٠، نجم انخفاض عدد الخرائط عن استخدام خدمات الخرائط التفاعلية على شبكة وكذلك خرائط تتعلق بالدعم الانتخابي الإنترنت	تم إنتاج وتوزيع ٦ ٠٧٩ خريطة بمقاييس متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت ٣٥ خريطة ذات مقاييس متنوعة من أجل الانتخابات
	تغطية مساحة ٨٩٠ ٩٥٤ كيلومترا	نعم

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	مربعا في عملية جمع البيانات الجغرافية المكانية (٨٠ في المائة من البلد بأسره) (٦٠ في المائة من هذه التغطية لدعم عمليات البعثة و ٤٠ في المائة لدعم الانتخابات)	
تكنولوجيا المعلومات	تشغيل ودعم وصيانة القدرة على نعم الاتصال السلس بشبكة البعثة في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة خاصة افتراضية على الإنترنت، بنسبة توافر تتجاوز ٩٩,٥ في المائة (أي بمدة عدم توافر معدلها ٤٤ ساعة/السنة)	
	تشغيل ودعم وصيانة وصلات أرضية نعم عالية السرعة لما نسبته ٨٠ في المائة من المواقع، أي ما يمثل نسبة ٩٥ في المائة من المستخدمين بنسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة	
	تشغيل ودعم وصيانة وصليتي إنترنت تم تشغيل ودعم وصيانة وصلات لليريا وجنوب شرق ليريا عبر كابل الإنترنت الأرضية في جميع أنحاء الألياف الضوئية المغمور تحت البحر في كوت ديفوار كوت ديفوار، بنسبة توافر تبلغ ٩٩,٥ في المائة	
	تشغيل ودعم وصيانة التوافر وأداء نعم التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة توافر عالية (نسبة توافر تبلغ ٩٩,٩٥ في المائة)	
	تشغيل ودعم وصيانة معدات تم تشغيل ودعم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتألف للمستخدمين النهائيين (١ ١٢٧ من ١ ٠٠٥ حواسيب محمولة،	

النتائج	العدد المقرر ٢٠١١-٢٠١٢	العدد الفعلي ٢٠١١-٢٠١٢
	حاسوباً محمولاً و ١١٠٧ حواسيب و ١٧١٨ حاسوباً مكتبياً، مكتبية و ٩٥ خادوماً وطابعات و ٤٣ خادوماً، وطابعات موصلة وفاكسات وأجهزة إرسال رقمية)، بشبكات، وفاكسات وأجهزة إرسال على ألا تتجاوز نسبة المعدات التي رقمية تستوفي معايير التقادم ٥ في المائة نتج انخفاض عدد الحواسيب المحمولة وكذلك ٢٦ حاسوباً محمولاً من أجل وارتفاع عدد الحواسيب المكتبية عن الانتخابات التحسن في إمكانية الاعتماد على الكهرباء والفرق في التكلفة بين الحواسيب المحمولة والمكتبية تشغيل ودعم وصيانة خدمات نعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للمكتبية المرجعية لتكنولوجيا المعلومات	

### النواتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة

النواتج	المقررة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الفعالية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢
المرافق والهياكل الأساسية	تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١٠٣ نعم مواقع في ليبريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها	
	تشغيل وصيانة ٤١ محطة مملوكة للأمم المتحدة لتنقية المياه تقدم الخدمات لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة. محطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	
	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية لمدى الامتثال للسياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام والمبادئ التوجيهية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية	تم تنفيذ ما مجموعه ٢١ عملية تفتيش نجم انخفاض عدد عمليات التفتيش عن تحويل التركيز إلى إجراء زيارات تقنية ترمي إلى تفتيش وإصلاح المولدات الكهربائية ومحطات المياه

## ومحطات معالجة المياه المستعملة

بناء ١٠ أفران لمعالجة/حرق نفايات الوقود في ١٠ مواقع للبعثة  
لم يتم بناء الأفران بسبب إيلاء الأولوية للعديد الكبير من المرافق التي تحتاج إلى الإصلاح والتأهيل والتي أثرت على صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم ورفاههم

حفر ٦ آبار لتزويد القوات بالمياه حفر ٤ آبار

تشغيل خدمات النقل المكويني يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء عطلة نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملها

تم نقل ٢٠٤ ٩٧٩ راكباً (يشملون موظفين دوليين وموظفين وطنيين وأفراد من الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة وضباط الأركان) نجم انخفاض عدد المسافرين عن قيام الموظفين الوطنيين الذين بحوزتهم مركبات شخصية باستخدامها

النقل البري

توثيق وإنتاج برنامج فيديو قصير يسلط الضوء على عمل عناصر قطاع الأمن الليبري، من قبيل وحدة الاستجابة في حالات الطوارئ، مما فيها دوريات الأمن الليلية بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة

الإعلام بشأن إصلاح القطاع الأمني

تنفيذ حملة لخنفارة المجتمعات المحلية في ١٥ مقاطعة باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، ومن خلال توزيع ١٠٠٠ قميص تي - شيرت و ٥٠٠٠٠ منشور، وتصميم وإنتاج إعلانين للخدمات العامة بواسطة الفيديو سيتم بثهما في المخططات التلفزيونية الوطنية وفي إذاعة البعثة ضمن برنامج إذاعي أسبوعي لمدة ٦٠ دقيقة (يعاد بثه) معد لتثقيف المستمعين بشأن سيادة القانون والقضايا الأمنية، مما في ذلك الإعلام

تم تنفيذ حملة لخنفارة المجتمعات المحلية على نطاق البلد "التصدي للجريمة" باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتوزيع ١٥٠٠ قميص تي شيرت و ٩٩٠٠ منشور

يعزى ارتفاع عدد قمصان تي - شيرت وانخفاض عدد المنشورات إلى الآراء الواردة من أفرقة رواة الأخبار التقليديين في الميدان بأن القمصان فعالة أكثر

تم إنتاج برنامجين إذاعيين أسبوعيين ناقشا مسائل سيادة القانون والأمن، (محاكم المجتمع المحلي



ومراقبة الجريمة)، وكذلك ٣ برامج إخبارية بواسطة الفيديو تسلط الضوء على عمل عناصر قطاع الأمن الليبري

إنتاج برنامج أسبوعي مدته ٦٠ دقيقة بعنوان  
(*Crime Watch*)

بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع ١٢ ٧٠٠ ملصق و ٣ ٢٠٠ سوار حول مسائل الخفارة/منع الجريمة في المجتمعات المحلية؛ وبث أغاني تدعو إلى تجنيد النساء ٤ مرات يوميا لمدة شهرين؛ وحملات لتجنيد نساء في الشرطة في نشرات الأخبار الإذاعية، وإعلانات ومواضيع الأحداث الراهنة

تم إنتاج وبث برنامجين إذاعيين ( *Dateline* و *Coffee Break* ) و ١٥ نشرة يومية بخمس لغات، وبث إعلانات مرتين يوميا

تمت تغطية حملة تجنيد نساء في الشرطة الوطنية الليبرية في نشرات الأخبار الإذاعية، و ٢٠ إعلاناً للخدمات العامة ومواضيع الأحداث الراهنة. وعُطيت أحداث أخرى تابعة للشرطة الوطنية الليبرية من خلال إحاطات صحفية وبرامج إذاعية (*Crime Watch* و *Coffee Break*)

تم إنتاج برنامج وثائقي/إنساني تسلط الضوء على عمل عناصر قطاع الأمن الليبري

لم يُنجز إعلان الخدمات العامة بالفيديو للمساعدة في الترويج للتجنيد في الأجهزة الأمنية الوطنية واستبقائهم بسبب الافتقار إلى الوضوح في تنظيم الحملة وعدم وضوح الأهداف

بشأن مبادرات خفارة المجتمعات المحلية

إنتاج برامج وبثها من إذاعة البعثة من أجل الإعلان عن أنشطة الحكومة والأجهزة الأمنية التابعة للبعثة بشأن القضايا الجنسانية في قطاع الأمن، من بين قضايا أخرى، ويشمل ذلك بث نشرات إخبارية منتظمة، و ٢٠ إعلاناً إذاعياً وأغنية إذاعية للخدمات العامة؛ وإنتاج وبث إعلانين للخدمات العامة بواسطة الفيديو وبثهما في المحطات التلفزيونية الوطنية للمساعدة في الترويج لاستقدام الموظفين إلى وكالات الأمن الوطنية واستبقائهم مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين؛ وعقد إحاطات صحفية مشتركة مع المفتش العام لشرطة الأمم المتحدة في البعثة بشأن مختلف المواضيع الأمنية، وإعداد نشرات الصحفية وتوزيعها عن حملات التوعية لخفارة المجتمعات المحلية واحتفالات التخرج، وغيرها من المناسبات ذات الصلة بشرطة الأمم المتحدة/الشرطة الوطنية الليبرية

تم إنتاج ١٥ نشرة إخبارية يومية، وإحاطات صحفية و ٧ برامج أسبوعية عن الانتخابات هي: (Around Town و Hannah and Sheriff و Hot و Dis voting Ting و Political Happenings و Back to the Ballot Box و TX24/7 و Seat (دراما))

بالإضافة إلى ذلك، أجريت حملة توعية على نطاق البلد باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، شملت تثقيف الناخبين وحملات عدم العنف، ودعم حملة التثقيف المدني المقدمة إلى لجنة الانتخابات الوطنية في الانتخابات الفرعية في مقاطعة سينوي من خلال استخدام ٨ أفرقة من رواة الأخبار التقليديين، وتقديم عروض كوميدية وتوزيع ١٠٠ قميص تي - شيرت

كما تم توزيع ٣٧٠٧٥ منشوراً، و ١٣٠ ٥ ملصقاً، و ٣٣٣ ٦ قميص تي شيرت و ٥ لوحات إعلانية، وإنتاج مسرحية، وتوزيع ٦٦٦ نسخ من الرسائل بالفيديو عن الانتخابات وعدم ممارسة العنف إلى مراكز الفيديو وتقديم عروض كوميدية على الطريق في ٢٠ مجتمعاً محلياً تناول نبذ العنف.

تمت المشاركة في إنتاج أغاني مع لجنة الانتخابات الوطنية، وجرى إنتاج ٧ برامج أسبوعية عن الانتخابات هي (Around Town و Hannah and Sheriff و Political Happenings و Dis voting Ting و Hot Seat و Back to the Ballot Box و TX24/7 (دراما))

تم إنتاج برنامجين دراميين بالفيديو بهدف توعية الجمهور وتوفير الدعم من أجل إجراء الانتخابات في ليريا، بما في ذلك تثقيف وتوعية عامة الناس في ليريا بشأن العملية الانتخابية ومشاركة

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية في كافة أنحاء البلد لدعم إعداد وإجراء الانتخابات في ليريا، بطرق منها تقديم إحاطات صحفية منتظمة ليتم بثها على إذاعة البعثة، وإصدار نشرات صحفية، وتقديم ٣ تقارير يومية على إذاعة البعثة و ١٣ نشرة إخبارية يومية، و ٦ برامج أسبوعية مستقلة للقضايا الراهنة والنقاش

تنظيم حملة إعلامية لدعم توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد

بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، القيام بتصميم مواد أساسية للتوعية بما في ذلك منتجات إذاعية ومرئية ومطبوعة، وتوفير الدعم لإجراء الانتخابات في ليريا، بما في ذلك تثقيف الجمهور الليبري وتوعيته بشأن العملية الانتخابية ومشاركة الناخبين، من خلال تقديم إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع نشرات صحفية، وتحديد المواضيع لإعداد ٣ برامج فيديو تثقيفية قصيرة وإنتاجها، وبرنامجين وثائقيين بالفيديو مدة كل منهما

٢٠ دقيقة، ونشر قصص نجاح عملية تسجيل الناخبين، وحملات التحقق وتوعية المواطنين التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات الفعلية، وكذلك مشاريع التأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وذلك في الأعداد الفصلية من مجلة *UN Focus* وعلى الموقع الشبكي للبعثة

الناخبين بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية ووحدة التوعية المجتمعية في البعثة، تم إنتاج فيلم تثقيفي، و ٢٢ برنامج إخباري بالفيديو لإطلاع الجمهور على إجراء الانتخابات في ليبيريا، وإعلان خدمات عامة بهدف التوعية بالتحضيرات الأمنية من أجل الانتخابات

لكن لم يتم إنتاج الفيديوهات الوثائقية للذين مدة كل منهما ٢٠ دقيقة، والبرامج التعليمية الثلاث الأخرى بسبب حجم التغطية الكبير المطلوبة خلال فترة الانتخابات

إعداد رسائل رئيسية وبثها أسبوعياً من إذاعة البعثة في إعلانات الخدمة العامة والمسلسلات الدرامية لشرح القوانين الأساسية في ليبيريا، بما في ذلك الحق في العدالة

نعم إنتاج برامج أسبوعية منتظمة تبثها إذاعة البعثة، بما فيها حلقات نقاش ومقابلات، تشمل أنشطة الإصلاحات ومؤسسات القطاع القانوني والقضائي

تم تنظيم ٥٠ دورة للتوعية المجتمعية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة بمناسبة الاحتفال أسبوعياً اليوم الدولي للمرأة. ونظمت ١٠ فرق من رواة الأخبار التقليديين هذه الدورات لمدة ٥ أيام ووزعت ١٠ ٤٠٢ منشور و ٣ ٨٦٤ ملصقاً و ٢ ٨٠٠ قميص تي - شيرت

تم تنظيم حملة على نطاق البلد عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتم توزيع ٦٠٠ منشور و ٥٥٠٠ ملصق و ٢ ٨٠٠ سوار

تنظيم حملة إعلامية لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيريا

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة التأهيل، بوسائل منها الاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتوزيع ٥٠ ٠٠٠ منشور، و ١ ٠٠٠ ملصق، و ٥٠٠٠ قميص تي - شيرت، وإنتاج ٤ برامج للتوعية بالفيديو وإقامة ١٥ دورة للتوعية المجتمعية (دورة في كل مقاطعة)، وبث برامج أسبوعية على إذاعة البعثة تهدف إلى تثقيف الجمهور

بشأن قضايا التنمية الوطنية وإعادة التأهيل، وتم توزيع ٨ ٧٧٥ منشوراً و ٣ ٥٠٠ ملصق و ٥ ٠٩٩ قميص تي - شيرت و ١ ٥٠٠ سوار تناولت مسائل العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان، بمناسبة مرور ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، وعن مشاركة المرأة، بمشاركة ضيوف من وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وتوزيع نشرات صحفية

يعزى انخفاض عدد النشرات وارتفاع عدد الملصقات وقمصان تي - شيرت عن الآراء الواردة من الميدان بأن الملصقات وقمصان تي - شيرت أكثر فعالية

تم عقد ٦ دورات للتوعية بالفيديو للتشجيع على انتشار استخدام تنفيذ قانون الطفل في ٦ مقاطعات، وبت ١٦ برنامج أسبوعي على إذاعة البعثة

تم إنتاج برنامجين/نشاطين اثنين للتوعية بالفيديو لتتقيف الجمهور بشأن قضايا التنمية الوطنية وإعادة التأهيل

تم إنتاج ٦ برامج إخبارية بالفيديو لإعلام وتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة التأهيل والمصالحة

تم تقديم ١٢ نشرة إخبارية يومية

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لدعم إجراء الانتخابات في ليريا، تشمل إحاطات صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية، بالإضافة إلى ٦ برامج أسبوعية مستقلة لقضايا الراهنة والمناقشة

تنظيم حملة إعلامية لدعم التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المضيفة وإعادة إدماجهم

تم تنظيم حملة على نطاق البلد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل المتعلقة بحقوق الطفل باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وتم توزيع ٩ ٢٠٠ منشور و ٥ ٢٠٦ قمصان تي - شيرت و ١ ٨٠٠ سوار

يعزى انخفاض عدد النشرات وارتفاع عدد قمصان تي - شيرت إلى المعلومات الواردة من الميدان بأن قمصان تي - شيرت أكثر فعالية

تم إنتاج ١٥ نشرة إخبارية يومية بخمس لغات، وأغاني، و ٥٠ إعلان ترويجي، وتقارير أسبوعية عن السكان المتضررين من الحرب وما يتصل بذلك

نظمت ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس (الاستغلال والاعتداء الجنسيين والاعتصاب)

تمت إقامة ١٠ عروض على الطريق في ١٠ مجتمعات محلية بشأن العنف الجنسي والقائم على الجنس، ونذ العنف، و اغتصاب الأطفال، وحقوق المرأة والاحتفال بيوم أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام

تم إجراء دورات توعية مجتمعية بدعم حدثين اثنين لتعزيز حقوق الأطفال (حملات تحصين ضد شلل الأطفال ومهرجان الأطفال)

تنفيذ حملة إعلامية على نطاق البلد من خلال توزيع ٤٠ ٠٠٠ منشور و ١ ٠٠٠ ملصق و ٥ ٠٠٠ قميص تي - شيرت، والاستعانة بخدمات ١٤ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين، وإصدار ٦ نشرات إخبارية يومية، وبث ٣ حلقات أسبوعية من برنامج *Dateline Liberia* و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج *Coffee Break*، وتقديم إحاطات صحفية منتظمة، وتوزيع نشرات صحفية، ونشر قصص تتصل بنجاح مشاريع إعادة الإدماج التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في أعداد فصلية من مجلة *UNMIL Focus*، وفي موقع البعثة على شبكة الإنترنت

تنظيم ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية (٤ دورات في كل مقاطعة) وبث برامج إذاعية شهرية للتوعية العامة في المقاطعات الـ ١٥ جميعاً، وتقديم إحاطات صحفية منتظمة وتوزيع نشرات صحفية للإعلان عن قضايا حقوق الإنسان، بما فيها ولاية ومهام اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وإنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبثها على إذاعة البعثة، وإنتاج إعلان فيديو للخدمة العامة وبرنامج فيديو درامي قصير لتوزيعها على المحطات التلفزيونية الوطنية بشأن قضايا محددة، بما فيها حقوق الأطفال ووصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والاعتصاب

أجريت دورتان للمجتمع المحلي لتقييم أسباب اغتصاب الأطفال، وتعزيز التوعية بشأن منع اغتصاب الأطفال، وتم توزيع ١ ٦٠٠ سوار

تم إجراء حملتين إذاعيتين، وإنتاج ٣٥ برنامجاً ونشرة أنباء، و ٣ إحاطات صحفية، و ٢١ أغنية

تم تنفيذ ٤ برامج إخبارية بالفيديو للدعاية وتوعية الجمهور بشأن قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، ووصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستغلال والاعتداء الجنسيين والاعتداء

تم تنفيذ ٨ برامج إذاعية أسبوعية

تم تنفيذ ٢٠ إعلان خدمة عامة ونشيداً يومياً

تم إنتاج ٤ برامج أسبوعية هي (البقاء على قيد الحياة، ولتحدث عن الجنس، والمرأة في العالم، والصحة هي ثروتنا)

بث برامج على إذاعة البعثة مرتين في الأسبوع بهدف توفير المعلومات والتثقيف في القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تم توفير خدمات الأمن في ١٤٤ مركزاً للحراسة على مدار الساعة، وطيلة أيام الأسبوع، في حين تمت تغطية ٢٦ مركزاً للحراسة لمدة ١٢ ساعة في اليوم، طيلة أيام الأسبوع

توفير خدمات الأمن في ١٨١ مركزاً للحراسة، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة بكافة مقاطعات ليبيريا الخمس عشرة

توفير خدمات الأمن

استند المستوى الأمني المقدم إلى تقييمات المخاطر الأمنية

نعم توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة وجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها

توفير الحماية المباشرة

النواتج	المقررة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الفعلية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢
الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية	تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليتين لتقييم المخاطر الأمنية سنويا	نعم تم تحديث الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وصادقت عليها إدارة شؤون السلامة والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إلا أن الطرائق المنقحة للإدارة تتمثل في ضرورة تحديث الخطة سنويا أو فور إجراء تغييرات على بيئة التشغيل الأمني أو على البرامج
خطة مراقبة البعثة	تنفيذ خطة مراقبة البعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة الأمن، سنويا	جرت العملية في جميع المناطق باستثناء مونروفيا (أجريت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢) وبوكانان (تأجلت بسبب الأعمال التحضيرية للانتخابات وموسم الأمطار)
معايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	تحديث المسح المتعلق بمعايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد سنويا	نعم تم تدريب ٢٠٠ موظف دولي و ١٣٨ موظفاً وطنياً في مجال الأمن والمجالات ذات الصلة بنجم ارتفاع عدد الموظفين المدربين عن إدخال عدد من البرامج التدريبية الإلزامية لم يتم التدريب على استعمال حقيبة الإسعافات الطبية في حالات الطوارئ بسبب انعقاد دورة سابقة في نيسان/أبريل ٢٠١١
برامج التدريب الأمني	وضع برامج التدريب الأمني لفائدة ٣٠ موظفاً أمنياً وطنياً و ٤٥ موظفاً أمنياً دولياً، تشمل الحماية من الحريق/الوقاية/القيادة في حالات الحوادث/المبادئ الأساسية للتصدي للحريق، وتدريب ٢٠ موظفاً دولياً على استعمال حقائب لوازم إسعاف الإصابات	نعم تم تشغيل سفينة شحن ساحلية تخزين ٦,٠ مليون لتر من وقود النقل البحري والإمداد به
النقل البحري	تشغيل سفينة شحن ساحلية	نعم تم الإمداد بـ ٧٥,٠ مليون لتر من وقود النقل البحري والإمداد به
		نجم ارتفاع مستوى استهلاك الوقود عن الرحلات التي قامت بها السفينة لدعم الانتخابات في كل من ليبريا وكوت ديفوار

## ثالثاً - أداء الموارد

### ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

الفرق	المخصصات		النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)÷(٣)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>					
المراقبون العسكريون	٧٢٥٦,٨	٧١١٠,٢	١٤٦,٦	٢,٠	
الوحدات العسكرية	١٨٢٥٨٦,٠	١٨٥٠٤١,٢	(٢٤٥٥,٢)	(١,٣)	
شرطة الأمم المتحدة	٢٦٢٣٦,٤	٢٤٨٢٣,٢	١٤١٣,٢	٥,٤	
وحدات الشرطة المشكّلة	١٩٨٨٦,٣	٢٠٩٥٧,٠	(١٠٧٠,٧)	(٥,٤)	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٣٥٩٦٥,٥</b>	<b>٢٣٧٩٣١,٦</b>	<b>(١٩٦٦,١)</b>	<b>(٠,٨)</b>	
<b>الموظفون المدنيون</b>					
الموظفون الدوليون	٩١٠٩١,٨	٩٥٧٧٢,٥	(٤٦٨٠,٧)	(٥,١)	
الموظفون الوطنيون	١٦١٤٨,٧	١٧٢٦١,٢	(١١١٢,٥)	(٦,٩)	
متطوعو الأمم المتحدة	١٢٢٣٤,٠	١١٥٢٣,٤	٧١٠,٦	٥,٨	
المساعدة المؤقتة العامة	٨٨١,٥	٥٠٨,٣	٣٧٣,٢	٤٢,٣	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٢٠٣٥٦,٠</b>	<b>١٢٥٠٦٥,٤</b>	<b>(٤٧٠٩,٤)</b>	<b>(٣,٩)</b>	
<b>التكاليف التشغيلية</b>					
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٥٦١,٦	١٢٧٠,٣	٢٩١,٣	١٨,٧	
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-	
الخبراء الاستشاريون	١٠٤٢,٢	٥٢٤,٣	٥١٧,٩	٤٩,٧	
السفر الرسمي	٢٨٤٨,٣	٢٢٧٠,٣	٥٧٨,٠	٢٠,٣	
المرافق والهياكل الأساسية	٥٤٣٣٩,٠	٥٤٣٨٦,٥	(٤٧,٥)	(٠,١)	
النقل البري	٩٧٠٨,٠	١٠٥٩٤,٧	(٨٨٦,٧)	(٩,١)	
النقل الجوي	٦٥٣٢٥,١	٥٨١٦٤,٢	٧١٦٠,٩	١١,٠	
النقل البحري	٣١١٥,١	٣٠٠٦,٩	١٠٨,٢	٣,٥	
الاتصالات	١٢٦٣٣,٩	١١٤٠٣,٠	١٢٣٠,٩	٩,٧	
تكنولوجيا المعلومات	٤٠٦٨,٦	٤٠٧٦,٢	(٧,٦)	(٠,٢)	
الخدمات الطبية	٧٥٧٦,٥	٧٧٢٣,١	(١٤٦,٦)	(١,٩)	
المعدات الخاصة	٢٤٢٨,٠	٢٢١٩,٠	٢٠٩,٠	٨,٦	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٥٩٢,١	٣٢٨١,٧	٣١٠,٤	٨,٦	



الفرق	المخصصات		النفقات		الفرق
	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)	(١)	
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)				
-	-		١٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	
٥,٥	٩ ٣١٨,٢		١٥٩ ٩٢٠,٢	١٦٩ ٢٣٨,٤	المشاريع السريعة الأثر
٠,٥	٢ ٦٤٢,٧		٥٢٢ ٩١٧,٢	٥٢٥ ٥٥٩,٩	المجموع الفرعي
٦,٥	٨٠٥,٧		١١ ٥١٠,٦	١٢ ٣١٦,٣	إجمالي الاحتياجات
٠,٤	١ ٨٣٧,٠		٥١١ ٤٠٦,٦	٥١٣ ٢٤٣,٦	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
-	-		٥٢,٨	٥٢,٨	صافي الاحتياجات
٠,٥	٢ ٦٤٢,٧		٥٢٢ ٩٧٠,٠	٥٢٥ ٦١٢,٧	الترععات العينية (المدرجة في الميزانية) <sup>(أ)</sup>
					إجمالي الاحتياجات

(أ) تشمل مبلغاً قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدمة من حكومة ألمانيا.

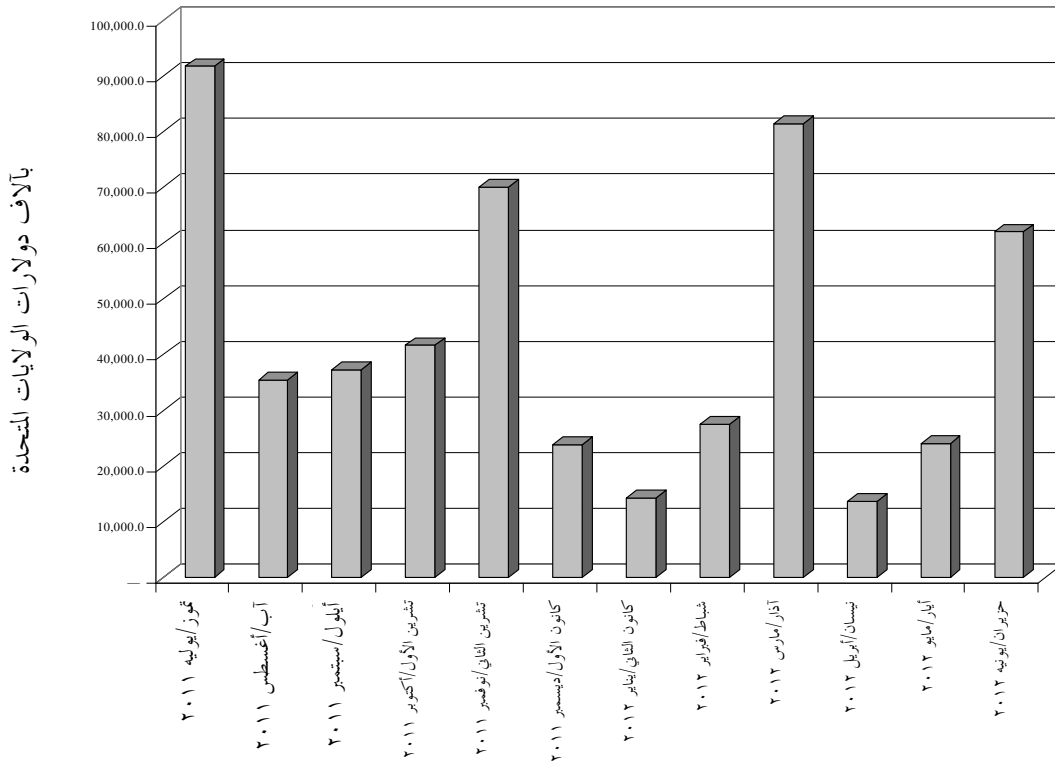
## باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة التوزيع عبر المجموعات

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتماد		النسبة المئوية لإعادة التوزيع من الاعتماد الكلي
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح	
الأولى - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢ ١٦٣,٠	٢٣٨ ١٢٨,٥	٢٣٥ ٩٦٥,٥
الثانية - الموظفون المدنيون	٥ ٣٢٠,٠	١٢٥ ٦٧٦,٠	١٢٠ ٣٥٦,٠
الثالثة - التكاليف التشغيلية	(٧ ٤٨٣,٠)	١٦١ ٧٥٥,٤	١٦٩ ٢٣٨,٤
المجموع	-	٥٢٥ ٥٥٩,٩	٥٢٥ ٥٥٩,٩
		١٠٤	

٥٠ - أُعيد توزيع الأموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير من التكاليف التشغيلية لتغطية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتكاليف السفر لأغراض التناوب للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة، فضلاً عن تكاليف مرتبات واستحقاقات الموظفين الدوليين.

## جيم - نمط الإنفاق الشهري



٥١ - تعلق ارتفاع مستويات الإنفاق في شهري تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وشهري آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٢ بتسجيل الالتزامات والمدفوعات المتعلقة بالحكومات المساهمة عن الخدمات المقدمة والمعدات المستخدمة من قبل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة التابعة لها. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الالتزامات والمدفوعات في شهري تموز/يوليه ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٢ فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول طائرات البعثة.

## دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٨٥٤,٠	إيرادات الفوائد
٤ ٣٤٥,٥	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
(١٣,٢)	تسويات لفترات سابقة
٣ ٦٣٣,٤	إلغاء التزامات الفترات السابقة
٨ ٨١٩,٧	المجموع

## هاء - نفقات المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	<b>المعدات الرئيسية</b>
٣١ ٧٤٤,٧	الوحدات العسكرية
٣ ٨٥٥,٤	وحدات الشرطة المشكّلة
٣٥ ٦٠٠,١	المجموع الفرعي
	<b>الدعم الذاتي</b>
١٧ ٥٤٤,٨	المرافق والهياكل الأساسية
٦ ٣١٩,٣	الاتصالات
٦ ٧٨٢,٥	الخدمات الطبية
٢ ٢١٩,٠	المعدات الخاصة
٣٢ ٨٦٥,٦	المجموع الفرعي
٦٨ ٤٦٥,٧	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري ٠,٦		١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر/تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨
<b>باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن</b>			
عامل النقل الإضافي	صفر-٥,٠		

## واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات <sup>(١)</sup>	٣ ٥٣٤,٧
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
<b>المجموع</b>	<b>٣ ٥٣٤,٧</b>

(أ) يشمل القيمة التجارية للمرافق التي توفرها الحكومة والإعفاء من رسوم الطيران وضرائب المسافرين.

## رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	١٤٦,٦	٢,٠

٥٢ - يُعزى الفرق تحت هذا البند أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببديل الإقامة المخصص للبعثة نظراً لارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالمعدل

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما لا يقل عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

المدرج في الميزانية البالغ ٢ في المائة؛ وتعويضات الوفاة والعجز نظرا لعدم وجود مطالبات وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقابل الانخفاض الكلي في الاحتياجات جزئيا زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق بالسفر الخاص بمرکز المراقبين وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، نتيجة زيادة عدد رحلات الطيران التي تم القيام بها طوال الفترة عما كان مقررا (٢٦٠ رحلة ذهاب بتكلفة قدرها ٢ ٥١٣ دولار لكل رحلة مقررة مقارنة بـ ٣٥٤ رحلة فعلية تم القيام بها بمتوسط تكلفة قدره ١ ٩٧٠ دولار لكل رحلة).

#### الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	الوحدات العسكرية
(١,٣)	(٢ ٤٥٥,٢)	

٥٣ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات الموحدة والبدل اليومي نظرا لانخفاض معدل الشواغر الفعلي البالغ ٠,٥ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية بنسبة ٢ في المائة؛ وارتفاع تكاليف السفر لأغراض التناوب الذي نشأ عن زيادة استخدام الرحلات الجوية التجارية بدلا من العتاد الجوي للأمم المتحدة منذ أن تمت الاستعاضة عن طائرة الشحن الخاصة بالبعثة ذات القدرة الاستيعابية العالية بطائرة ذات سعة أقل، مما أدى إلى تقييد النقل الجوي الطويل المدى.

٥٤ - وقابل الاحتياجات الإضافية الكلية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة ببدل إجازة الاستحمام، بسبب انخفاض عدد أفراد الوحدات المستوفين لشرط الخدمة لمدة ستة أشهر فيما يتعلق بالاستحقاق؛ وبدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب تمديد خدمة ضباط الأركان في مقر القوة، مما أدى إلى خفض عدد الموظفين الذين يدفع لهم المعدل الأعلى من بدل الإقامة المتعلق بالثلاثين يوما الأولى؛ والاحتياجات فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز بسبب انخفاض عدد المطالبات الواردة؛ وخصص الإعاشة نظرا لتعديل شروط قيد الأفراد الذين هم في إجازة؛ والمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات نظرا لعدم نشر المعدات، وعدم صلاحيتها للتشغيل.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٥,٤	١ ٤١٣,٢

**شرطة الأمم المتحدة**

٥٥ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المخصص للبعثة نظرا لارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٥ في المائة؛ والاحتياجات من السفر المتعلق بتمركز أفراد الشرطة وتساوهم وإعادة تم إلى الوطن نظرا لانخفاض متوسط التكلفة الفعلية للسفر الجوي (٩٤٦ رحلة ذهاب بتكلفة قدرها ٢ ٧٢٦ دولارا لكل رحلة مقررة مقابل ١ ١٣١ رحلة فعلية تم القيام بها بمتوسط تكلفة قدره ٢ ٠٠٤ دولارات للرحلة الواحدة)؛ وعدم استلام المطالبات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز؛ وعدم استبدال مخزون حصص الإعاشة الحالي.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٥,٤)	(١ ٠٧٠,٧)

**وحدات الشرطة المشكّلة**

٥٦ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى زيادة الاحتياجات بسبب ارتفاع تكاليف السفر لأغراض التناوب التي نشأت عن زيادة استخدام الرحلات الجوية التجارية بدلا من طائرات الأمم المتحدة في تناوب أفراد الشرطة المشكّلة منذ أن تمت الاستعاضة عن طائرة الشحن الخاصة بالبعثة ذات القدرة الاستيعابية العالية بطائرة ذات قدرة استيعابية أقل، مما أدى إلى تقييد النقل الجوي الطويل المدى. وقابل الاحتياجات الإضافية الكلية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات نظرا لعدم نشر المعدات وعدم صلاحيتها للتشغيل، يُضاف إلى ذلك عدم استلام المطالبات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٥,١)	(٤ ٦٨٠,٧)

**الموظفون الدوليون**

٥٧ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بمرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين بسبب انخفاض معدل الشواغر الفعلي وقدره ٧,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٥ في المائة ودفع بدل الإقامة المخصص للبعثة فيما يتعلق باستحقاقات موظفي الخدمة الميدانية التي انتهت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقابل الاحتياجات الإضافية الكلية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عملا بالمعدلات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٢٣٥/٦٦ ألف.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(١ ١١٢,٥)	(٦,٩)

**الموظفون الوطنيون**

٥٨ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشواغر الفعلي الذي بلغ ٥,٣ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٧ في المائة؛ وارتفاع الرتبة الفعلية فيما يتعلق بـ ٥٠,٤ في المائة من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مقارنة بالرتبة المدرجة في الميزانية خ ع-٣، الدرجة ٨؛ وتكاليف العمل الإضافي فيما يتعلق بفنئتي المولدات المطلوبين لصيانة شبكة المولدات الكهربائية بالبعثة وموظفي الأمن المطلوبين خلال فترة الانتخابات.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٧١٠,٦	٥,٨

**متطوعو الأمم المتحدة**

٥٩ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى عدم استخدام الاعتمادات المخصصة لاستحقاق الراحة والاستجمام نظرا لاستخدام العتاد الجوي للبعثة في نقل المتطوعين جيتة وذهابا.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٣٧٣,٢	٤٢,٣

**المساعدة المؤقتة العامة**

٦٠ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى تعيين موظف واحد فقط من الموظفين المؤقتين المعيّنين فيما يتصل بالدعم الانتخابي مقارنة بالاعتماد المدرج في الميزانية المخصص لأربعة من أفراد المساعدة الانتخابية الدولية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٩١,٣	١٨,٧	الأفراد المقدمون من الحكومات

٦١ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي بنسبة ١٢,٥ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٨ في المائة، إلى جانب انخفاض عدد الرحلات المضطلع بها فيما يتعلق بالسفر الجوي لموظفي المؤسسات الإصلاحية (٥٨ رحلة ذهاب بتكلفة قدرها ١ ٨٥٠ دولارا لكل رحلة مقررة بالمقارنة مع ٢٧ رحلة فعلية تم القيام بها بمتوسط تكلفة قدره ٢ ٣٩٦ دولارا للرحلة الواحدة).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥١٧,٩	٤٩,٧	الخبراء الاستشاريون

٦٢ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين لغير أغراض التدريب، وهو انخفاض نبع من الاستعانة بخبراء استشاريين معينين محليا بدلا من الخبراء الاستشاريين الدوليين بتكلفة أقل وتأجيل بعض الأنشطة المقررة؛ والخبراء الاستشاريين لأغراض التدريب بسبب إلغاء الأنشطة التدريبية، بما في ذلك التدريب المتصل بالانتخابات واستخدام المدربين الداخليين بدلا من المدربين الخارجيين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥٧٨,٠	٢٠,٣	السفر في مهام رسمية

٦٣ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب انخفاض عدد الرحلات التي تم القيام بها، وانخفاض التكلفة الفعلية نتيجة لتغير الأماكن فيما يتعلق بالسفر



أغراض التدريب ولغير أغراض التدريب، وإلغاء وتأجيل بعض الأنشطة التدريبية نظرا لعدم وجود متدربين مرشحين لتلقي التدريب.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٨٨٦,٧)	(٩,١)

**النقل البري**

٦٤ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى الاحتياجات الإضافية التي نبعت من زيادة في سعر وقود الديزل بنسبة ٣٨,٢ في المائة (متوسط السعر المدرج في الميزانية ٠,٦٨ دولار للتر الواحد مقارنة بمتوسط السعر الفعلي البالغ ٠,٩٤ دولارا للتر الواحد)، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإصلاح والصيانة، وقطع الغيار بسبب أسطول مركبات البعثة العتيق. وقابل الاحتياجات الإضافية الكلية جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المركبات، بسبب إلغاء شراء المركبات في سياق إعادة ترتيب أولويات البعثة.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٧ ١٦٠,٩	١١,٠

**النقل الجوي**

٦٥ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق باستئجار وتشغيل أسطول طائرات البعثة وخدمات النقل الجوي، وهو انخفاض نابع من إعادة تشكيل تكوين الأسطول الذي استعوض فيه عن الطائرة ذات الأجنحة الثابتة والقدرة الاستيعابية العالية بطائرة ذات قدرة أقل، مما أدى إلى استخدامها بشكل محدود في تناوب القوات، إلى جانب إنهاء عقد طائرة عمودية تجارية. وقابل الانخفاض الكلي في الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية متعلقة بزيادة قدرها ٣٢,٥ في المائة في سعر وقود الطائرات (حيث يبلغ السعر المدرج في الميزانية ٠,٨٣ دولار للتر مقارنة بمتوسط السعر الفعلي البالغ ١,١ للتر الواحد).

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١٠٨,٢	٣,٥

**النقل البحري**

٦٦ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الذي نبع من استرداد تكاليف البعثة فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٩,٧	١ ٢٣٠,٩	<b>الاتصالات</b>

٦٧ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالاتصالات التجارية، وهو انخفاض نبع من تأخر تنفيذ عقد خدمات الإنترنت، إلى جانب انخفاض التكلفة الفعلية فور وضع العقد في صورته النهائية، وانخفاض احتياجات الدعم الذاتي بسبب عدم استخدام الوحدات لمعدات الاتصالات عالية التردد التي تم نشرها، بوصفها الوسيلة الأساسية للاتصال، وبالتالي عدم رد تكاليفها.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١,٩)	(١٤٦,٦)	<b>الخدمات الطبية</b>

٦٨ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند في المقام الأول إلى ارتفاع معدلات سداد التكاليف بالنسبة للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والدعم الذاتي عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٥، إلى جانب تكاليف الشحن الجوي المرتبطة باقتناء أجهزة التنشيط الكهربائي للقلب اللازمة على وجه الاستعجال.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٨,٦	٢٠٩,٠	<b>المعدات الخاصة</b>

٦٩ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند إلى كون بعض البلدان المساهمة بقوات غير مدعومة ذاتيا بشكل كامل فيما يتعلق بمعدات المراقبة، بالإضافة إلى التخلص من الذخائر المتفجرة التي تُصنف بوصفها أصولا للقوة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والتي لم تعد تكاليفها واجبة الرد كمعدات للدعم الذاتي.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٨,٦	٣١٠,٤	

٧٠ - ويُعزى الفرق تحت هذا البند أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات الأخرى، وهو انخفاض نبع من عدم القدرة على تحديد مورد مقبول لتوريد قطع غيار معدات قاعة الألعاب الرياضية، إضافة إلى خفض كمية أصناف المعدات الأخرى التي تم شراؤها؛ وخصص الإعاشة نظراً لانخفاض مستويات المخزونات التي تحتفظ بها البعثة (الاحتفاظ بمخزون احتياطي يكفي لسبعة أيام بدلا من ١٤ يوما). وقابلت الانخفاض الكلي في الاحتياجات جزئياً احتياجات إضافية متعلقة برسوم التدريب واللوازم والخدمات بسبب رسوم الدورات التدريبية غير المقررة لتدريب كبار موظفي البعثات في شؤون الإدارة والموارد؛ فضلا عن أنشطة التدريب الإلزامي والأساسي والخدمات الأخرى الناتجة عن التكاليف غير المقررة المتعلقة بخدمات إدارة السفر.

## خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧١ - تتمثل الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فيما يلي:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٧٣٠ ٦٤٢ ٢ دولارا المتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والبالغة ٧٠٠ ٨١٩ ٨ دولار الناجمة عن الإيرادات من الفوائد (٨٥٤ ٠٠٠ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (٣٤٥ ٥٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة البالغة (٣ ٦٣٣ ٤٠٠ دولار)، تقابلها تسويات الفترة السابقة (١٣ ٢٠٠ دولار).